



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

الملحققة الجامعية - مغنية-

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية



مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد نقدي ومالي تحت عنوان:

دراسة قياسية لسلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار

باستخدام نماذج الذاكرة الطويلة *ARFIMA*



من إعداد الطالبتين:

تحت إشراف الاستاذ المحترم:

د. مكيديش محمد.

معمر ياسمينه



قويزي نور الهدى



اللجنة المناقشة:

د. شبيبي عبد الرحيم أ - محاضر جامعة تلمسان رئيسا

د. مكيديش محمد أ - محاضر جامعة تلمسان مشرفا

أ. قادري رياض أ - مساعد جامعة تلمسان ممتحننا

السنة الدراسية: 2015 - 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك
التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل
صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في
عبادك الصالحين"

سورة النمل - الآية 10



كلمة شكر وتقدير:

الحمد لله الذي بفضلہ أتممت هذا العمل المتواضع ، أشكره وحده لا شريك له لما ينبغي لجلال وجهه وعظمة كبريائه في السماء والأرض ، وأسئله باسمه الأعظم أن يجعله علما نافعا ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

وفي هذا الصدد ، وقبل أن نمضي تقدم إسمي بفائق آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ، والذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل : أساتذة العلوم التجارية.

وأخص بالذكر : الأستاذ الدكتور ميكيديش محمد الذي يعود له الفضل بتقديرنا لبحثنا هذا باحسن صورة ممكنة ، إذ أنه لم يخل علينا في إعطائه لنا كافة النصائح والمساعدات والأفكار اللازمة لنجاح بحثنا. فنحن في قمة فخرنا لاختيارنا له كأستاذ مشرف على رسالتنا ليسانس و الماستر ، جزاه الله الف خير ، كما نتمنى أن نكمل ما بقي لنا في مسيرتنا الدراسية معه ونتحصل على الدكتوراه إن شاء الله.

كما يزيدني شرفا أن أتقدم بأحر التشكرات والامتنان لمدير قسم التسويق السيد : حسين الطيب على دعمه المستمر لي وعلى كل ما قدمه من أجلي ، كان بمثابة والدي ، أطال الله في عمره.

كما لا أنسى أن أشكر من كل قلبي أختي : طالبة السنة الأولى ماستر : صدار رقية على مساندتها لنا ، والتي بفضلها استطعنا تقديم هذا العمل بهذه الصورة . وفقها الله في مسيرتها الدراسية مع تمنياتنا لها بالنجاح في حياتها.

وشكرا

الإهداء

(وقل إعملوا فسيرى الله عملكم واملأه المؤمنون) صدق الله العظيم.

- إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ، ولا تطيب الأخوة إلا بعفوك ، ولا تطيب الجنة إلا برويتك ، الله جل جلالك.

- إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة ...، إلى نبي الرحمة ونور العالمين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى:

- أعلى ما أملك في هذه الحياة ، إلى جنة القلوب ونور الفؤاد ، إلى من تحت قدميها تكمن الجنان ، إلى من بفضلها استطعت النجاح...أمي العزيزة أطال الله في عمرها.

- إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من افتقدته في هذه الحياة ، إلى روح ابي الطاهرة..... أبي رحمه الله.

- إلى جميع من بفضلهم استطعت بلوغ هذه المراتب ، إلى جميع إخواني وأخواتي اللذين لم تدهم أمي ، إلى سندي في هذه الحياة... إلى كل عائلتي الكريمة .

- إلى السيد حسين الطيب الذي كان بمثابة والدي ، أطال الله في عمره.

- إلى كل من تربطني بهم صلة القرابة.

- إلى أختي هدى وكل عائلتها الكريمة.

- إلى جميع أصدقائي و صديقاتي اللذين أكن لهم كل الحب والإحترام .

- إلى جميع أساتذة قسم العلوم التجارية اللذين رافقونا طوال مسيرتنا الدراسية .

ياسمين



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الذي قال في كتابه المبين " ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء"، فالحمد لله على أفضاله والشكر له على تسير سبيلي في شق طريق العلم.

إلى من وجبت محبته بعد محبة الله عز وجل سيد الكونين والثقلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها ، ولا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلها إلى أمي الغالية وأبي العزيز أدامهما الله تاجا فوق رؤوسنا وأطال في عمرهما.

إلى أختي هاجر وإخوتي علاء الدين وطارق.

إلى أعز ما أهدتني الحياة ، زوجي المستقبلي سفيان. وكل عائلته الكريمة.

إلى من قاستمني هذا العمل ، ياسمينة وكل عائلتها الكريمة.

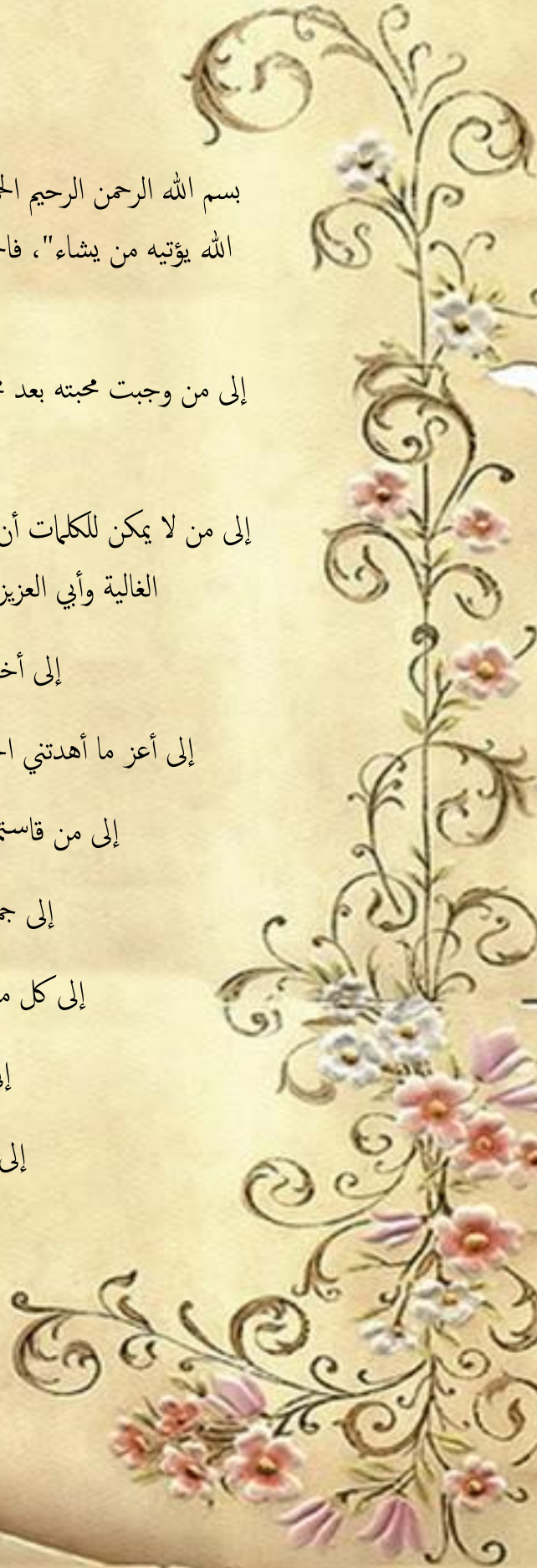
إلى جميع رفيقات دربي ، وكل دفعة المالية.

إلى كل من وقفوا إلى جانبي وقدموا لي يد العون .

إلى كل من سقط من قلبي سهوا.

إلى جميع أساتذة قسم العلوم التجارية.

نور الهدى.



فهرس المحتويات

16 -01 المقدمة العامة

- الفصل الأول: دراسة نظرية لسعر الصرف

18..... مقدمة الفصل

19..... المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف

19..... I- مفهوم سعر الصرف

23-20..... II- أشكال أسعار الصرف وطرق قياسها

24-23..... III- وظائف أسعار الصرف

26 -24..... IV- العوامل المؤثرة في إنتقال أسعار الصرف

27..... - المبحث الثاني: محددات,نظم وسياسات سعر الصرف

28-27..... I-محددات سعر الصرف

33 -29..... II-النظم المختلفة لسعر الصرف

34 -33..... III- طرق إختيار النظام الأمثل لكل دولة

36 -35..... IV- سياسات سعر الصرف

37..... - المبحث الثالث: سوق الصرف

37..... I- مفهوم سوق الصرف

II مفهوم سوق الصرف الأجنبي.....37- 38

III المتعاملون في سوق الصرف واتجاه التعامل فيه.....39- 41

IV سوق صرف الدينار الجزائري.....42- 44

- المبحث الرابع: السوق الموازية.....45

I حقيقة السوق الموازية.....45- 46

II سوق الصرف الموازي في الجزائر.....46- 48

III أسباب ظهور سعر الصرف الموازي.....48- 49

IV محددات سعر الصرف في السوق الموازية.....49- 52

- خاتمة الفصل.....53

- الفصل الثاني: اليورو والدولار وأثرهما على التجارة الخارجية

- مقدمة الفصل.....55

- المبحث الأول: العملة الأوروبية الموحدة.....56

I النظام النقدي الأوروبي (النشأة والتطور).....56- 61

II ماهية اليورو ومراحل نشأته.....61- 70

III العوامل المساعدة لجعل اليورو كعملة دولية.....70- 71

IV محددات سعر صرف اليورو.....71- 72

- المبحث الثاني: الدولة.....73

I- ماهية الدولار وتطوره التاريخي.....73-75

II - مفهوم وفوائد الدولة.....76-77

III - عوامل إستخدام الدولار دوليا.....77-79

IV- الأسباب الداخلية والخارجية لانخفاض الدولار.....81

- المبحث الثالث: المنافسة اليورو- دولار.....82

I- المقارنة بين إستخدام اليورو والدولار دوليا.....82-87

II - آثار إرتفاع اليورو مقابل الدولار على بعض المتغيرات الإقتصادية في الجزائر 87-91

III- اليورو والدولار والعلاقة بينهما.....92-96

IV- أثر كل من اليورو والدولار على الإقتصاد العالمي.....96-103

- المبحث الرابع: انعكاس اليورو- دولار على التجارة الخارجية الجزائرية.....104

I- خلفية تاريخية للمبادلات التجارية الخارجية 1974-1999.....104-110

II - تطور المبادلات التجارية منذ 2000-2010.....110-117

III- أثر سعر صرف الدولار على الإقتصاد الجزائري.....118-137

IV-انعكاس سعر صرف اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية.....137-145

- خاتمة الفصل.....146

الفصل الثالث: دراسة قياسية لسلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار
الأمريكي باستخدام نماذج الذاكرة الطويلة *ARFIMA*.

- 148.....مقدمة الفصل
- 149.....المبحث الأول: السلاسل الزمنية و منهجية بوكس جنكينز
- I- نظرة عامة حول السلاسل الزمنية.....149-156.
- II- تحليل بوكس جانكينز157-162
- III- مراحل تحليل السلسلة الزمنية وفق بوكس جانكينز.....163-166
- المبحث الثاني: نموذج الذاكرة الطويلة *ARFIMA*.....167
- I- التعريف بنموذج *ARFIMA*.....167
- II- شكل نموذج *ARFIMA*.....167-170
- III- إختبارات الذاكرة الطويلة.....170-174
- المبحث الثالث: تقدير نموذج *ARFIMA* ومدى إستخداماته.....175
- I- تقدير النموذج.....175
- II- التنبؤ باستخدام نموذج *ARFIMA*175-177
- III- نموذج *FIGARCH*.....177

المبحث الرابع: تقييم قياسي لسلوك سعر صرف الدينار مقابل الدولار.....178

I- إختبار استقرارية السلسلة الزمنية لسلسلة أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.....178-180

II تحديد الدرجات p, q للنموذج ARIMA.....181

III- خطوات التنبؤ بأسعار صرف الدينار مقابل الدولار بإستعمال برنامج OX.....181-183

184..... - خاتمة الفصل

الخاتمة العامة.....185-187

- قائمة المراجع.....188-193

- قائمة الأشكال.....193-195

- قائمة الجداول.....196-198

- الملاحق200



المقدمة العامة:

يشهد الاقتصاد العالمي جملة من التحولات الاقتصادية على المستوى الكلي و الجزئي، بزعامة الدول المتقدمة بحثا عن السبل والطرق التي تمكنها من تعظيم الأرباح وتحسين أدائها الاقتصادي، الذي جاء بدافع من النضج المالي والنقدي وإمكانياتها البشرية وضيق اسواقها الذي آلت اليه هذه الدول، هذا الواقع أصبح بشكل طريقة مباشرة أو غير مباشرة ضغوطا على اقتصاديات الدول النامية التي تتوفر فيها الفرص والثروات ، فارضا عليها تغيير وجهة منهجها الاقتصادي وأسلوب التفكير في تجسيد جملة من الركائز التي تمكنها من التصدي ومواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، التي أصبحت حقيقة موضوعية قائمة لا يمكن التقليل من أهمية تأثيراتها الحالية والمستقبلية.

وبحكم أن جميع القطاعات الاقتصادية تربطها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعالم الخارجي الذي يستوجب منها التعامل بالعملات الأجنبية لتسوية الصفقات الإقتصادية المبرمة مع الشوكاء الأجانب، وقصد كسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين إتجاه العملة المحلية وجعل هذا الأخير سندا للسياسات الاقتصادية والمساهمة في توجيه مؤشرات الإقتصاد الكلي في الإتجاه المرغوب وعلى رأسها ضمان نمو اقتصاد حقيقي و مستدام، يبقى أمام السلطات النقدية مهمة ترشيد عملية إختيار نظام الصرف الملائم لعملتها الوطنية.

حيث يعد تفسير سلوك سعر صرف العملة من القضايا الإقتصادية المعاصرة الحديثة والتي زاد الاهتمام بها في العقدين الأخيرين من القرن 20. ففي ظل إقتصاد السوق وحرية تدفق رأس المال فإن سعر الصرف مهم في الربط بين الأسواق المحلية والأجنبي، وفي توجيه الاستثمار وتخصيص الموارد وزيادة القدرة التنافسية للإقتصاد. حيث يسهم الإستقرار النقدي في تجنب الإقتصاد الآثار السلبية للتغيرات الغير مواتية التي تعصف به يحول هذا الإستقرار دون تدهور مستويات المعيشة، وهو من أهم الشروط اللازمة لتحقيق النمو ويرتكز الاستقرار النقدي بشكل أساسي على إستقرار سعر الصرف.

ومع ظهور الدولة الحديثة تأكد أهمية وجود عملة خاصة لكل بلد ومع بروز التبادل التجاري ظهرت مشكلات المدفوعات الدولية وإستخدام عملات الدول الأجنبية في تسوية هذه المدفوعات ومن ثم برزت المشكلات المتصلة بالصرف الأجنبي.

من أجل ذلك إهتمت جميع الدول خاصة المتقدمة منها بأداء سعر الصرف وأولته العناية الفائقة وجاءت في شأها مفاهيم عديدة وصيغ متنوعة تتماشى وإستعمالاتها وكذا الأغراض المتوخاة منها، هذا إلى جانب اهتمامها بالعمليات التي تتم لمختلف أوراق الصرف التي تتحدد فيها أسعار صرف العملات.

والدينار الجزائري كغيره من العملات شهد العديد من التطورات من خلال تدخل السلطة النقدية الجزائرية بداية بأحداث جملة من الإنزلاقات التدريجية في سنة 1987م، وتبعها جملة من الإصلاحات والتعديلات التدريجية الى أن أصبحت العملة الوطنية تعيش حاليا تحت كنف ما يسمى بنظام التعويم المدار، وهذا كله قصد تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وجعله متغير يلعب دوره المهم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية.

إشكالية الدراسة:

نظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع وإستنادا لما سبق ذكره يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث على الشكل الآتي:

كيف يمكن نمذجة سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في التحليل الاقتصادي بهدف

التنبؤ؟

وانطلاقا من البحث في معاني ودلالات التساؤل الرئيسي وبهدف التعمق في تفاصيل إشكالية الدراسة وإسقاطا للإطار النظري على الجانب العلمي التطبيقي في تفاصيل البحث، سنكون أمام طرح بعض

التساؤلات الفرعية المدعمة للموضوع محاولين الإجابة على هذا السؤال المحوري أو الإشكالية المطروحة كالاتي:

- 1- إلى ما يعود تفسير الانخفاض الدائم والمتواصل لقيمة الدينار مقابل العملات الأخرى؟
- 2- ما هو الوضع الأمثل الذي يسمح للدينار الجزائري بالحفاظ على استقراره أو تحسنه؟
- 3- كيف يؤثر كل من الدولار واليورو على التجارة الخارجية الجزائرية؟
- 4 - هل يمكن التنبؤ بتأثير الدولار الأمريكي على الدينار الجزائري في المدى الطويل؟

أهمية الدراسة:

يستمد الموضوع أهميته من عنوان البحث، حيث تعد دراسة سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى من أهم المواضيع والأكثر تداولاً في المنتديات والدراسات الحالية، باعتباره حلقة الربط بين الإقتصاد الجزائري والاقتصادات الدولية ومقياساً هاماً لحجم المعاملات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- التعرف على السبب الرئيسي للتدهور الدائم والمتواصل للدينار الجزائري لحد الساعة.
- 2- معرفة انعكاسات وتأثير كل من الدولار واليورو على المستوى الاقتصادي الجزائري بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة.
- 3- التأكد من صحة المقولة التي ترى أن قوة العملة من قوة الإقتصاد التابعة له.
- 4- معرفة مدى فعالية نموذج الذاكرة الطويلة في تشخيص سلوك صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو.

فرضيات الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره من أهمية لموضوع البحث وحتى تتمكن من تحقيق هدف الدراسة، وعلى ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية سابقة حول هذا الموضوع يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات و التي تتمثل فيما يلي:

- 1- إن تشخيص سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار يتم في المدى القصير فقط.
- 2- يتم تحديد وتشخيص سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في المدى الطويل.

حدود الدراسة:

سوف نقتصر من خلال تناولنا لهذا الموضوع على دراسة سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل عمليتي اليورو والدولار خلال الفترة (2000-2015)، نظرا لكونها الفترة التي شهدت تذبذبات في أسعار الصرف خاصة خلال أزمة 2008 التي عرف خلالها الدينار الجزائري أدنى مستوياته.

منهج الدراسة:

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة الوصول اليه وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته، لذا فقد اعتمدنا خلال دراستنا على الأسلوب الإحصائي والذي استعملناه في تبيان سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار واليورو، مستخدمين في ذلك نموذج الذاكرة الطويلة ARFIMA.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا للموضوع في مجملها إلى ما يلي:

- 1 - لقد اخترنا هذه الدراسة انطلاقا من ميولنا الشخصي للدراسة، وتحليل هذا الموضوع الذي

يشكل المجال المهم في الكثير من البحوث الجامعية والندوات والمؤتمرات العلمية، حيث كان ولا يزال محورا بارزا في العديد من القضايا المعاصرة.

2- معرفة سبب الفرق الشاسع بين سعر صرف الدينار الجزائري وكل من الدولار واليورو.

حتى نتمكن من الوقوف على مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للدولار الأمريكي ومعرفة درجة دولرته.

3- مدى انعكاس تأثيرهما على التجارة الخارجية.

4- تطبيق منهجية نوعا ما قليلة الاستعمال ألا وهي نماذج الذاكرة الطويلة.

صعوبات الدراسة:

من الجدير بالذكر أنه تقريبا لا يوجد بحث أكاديمي إلا ويعترضه شكل من أشكال الصعوبات العلمية على اختلاف درجاتها وإن كانت الصعوبات العلمية تعتبر أحد مقاصد البحث العلمي وأهدافه للوصول الى تدليلها أمام أي بحث في المستقبل فإن واقع الصعوبات العلمية هو الذي يعجز البحث إلى درجة كبيرة، وفي أحيان كثيرة من تجاوزها حتى بعد نهاية البحث.

فالصعوبات التي تلقيناها في هذا البحث المتواضع لا تختلف في جوهرها عن تلك المؤلفوة لدى جل الباحثين ويمكن إستدراجها فيما يلي:

1- من ناحية الجانب النظري وخاصة ما تعلق بالكتب المتناولة لسعر الصرف في الجزائر محدودة من حيث العدد وبالتالي لا نجد أنفسنا أمام مراجع عديدة ومتنوعة تسمح لنا أن نجعل بحثنا أكثر تعمقا.

2- كذلك الكتب المتعلقة بالتجارة الخارجية تقل المراجع أو تكاد تنعدم الا ما وجد في الأنترنت.

3- قلة المذكرات والدراسات التي يتم خلالها استعمال نماذج الذاكرة الطويلة باللغة العربية.

تقسيمات الدراسة:

إنتقلنا في تصميم خطة الدراسة من الجزئيات الى الكليات وفق تسلسل منطقي للأفكار, وكان ذلك من واقع دراستنا ومطالعتنا المبنية على إستقرائنا للأحداث والظواهر، وللإلمام الشامل بجوانب الموضوع: إرتأينا أن نقسمه إلى ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول: بعنوان دراسة نظرية لسعر الصرف والذي تضمن بدوره 4 مباحث تم إدراجها كالآتي: المبحث الأول شمل مدخل حول سعر الصرف، أما الثاني معنون بمحددات ونظم وسياسات سعر الصرف، وكل من الثالث والرابع فيتحدثان عن سوق الصرف والسوق الموازي بالترتيب.

والفصل الثاني: فقدمنا فيه كل ما يخص عمليتي الدولار واليورو وتأثيرهما على التجارة الخارجية الجزائرية, وتطرقنا من خلاله إلى العملة الأوروبية الموحدة، ثم الدولار، فالمنافسة اليورو-دولار وختمناه بانعكاس اليورو - دولار على التجارة الخارجية الجزائرية.

ودرسنا في **الثالث** موضوع دراسة سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو والدولار وعبرنا عن ذلك عن طريق دراسة قياسية. فقد تم تقسيمه إلى 3 مباحث رئيسية فشمل الأول نبذة مختصرة عن السلاسل الزمنية ومنهجية بوكس جانكينز، أما الثاني فتضمن نموذج الذاكرة الطويلة ARFIMA وآخرها وهو الأهم فتعرضنا من خلاله إلى دراسة قياسية والتي تم من خلالها توضيح سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار وإستطعنا خلاله التنبؤ ببعض القيم المستقبلية.

إسم المؤلف	عنوان المذكرة	ملخص عن المحتوى	النتائج المتوصل إليها
بغداد زيان	"تغيرات سعر صرف اليورو دولار، وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية". مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد. تخصص: مالية دولية. جامعة وهران. السنة الجامعية: 2013/2012.	وقد تم تقسيمها إلى 3 فصول أساسية: فشمّل الأول عموميات عن سعر الصرف. أما الثاني فقد وضح خلاله العلاقة بين اليورو والدولار. أما آخرها فشمّل تأثيرهما على التجارة الخارجية الجزائرية.	-قوة العملة تأتي من قوة اقتصاد البلد. -لا بد من التأكيد على أهمية الريع البترولي في تسعير الدينار الجزائري من خلال الأرصدة الخارجية. -أصبح اليورو بديلا رئيسيا للدولار في مجمل التعاملات الدولية. -تتمثل الوضعية المناسبة للبلد في أن يكون الدولار مرتفع و اليورو منخفض .
علة محمد	"الدولة وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: التحليل الإقتصادي جامعة الجزائر. السنة الجامعية: 2002/ 2003	لقد قسمها هو الآخر الى 3 فصول رئيسية: فقد تناول أنظمة سعر الصرف والتطور التاريخي للنظام النقدي في الفصل الأول. أما في الثاني فشمّل أسواق الصرف الأجنبية وهيمنة الدولار. أما الثالث فقد حاول إبراز أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري. غير أنه اكتفى بتناول تطور نظام سعر الصرف	-يجب الاعتناء بتطوير صناعات الطاقة اعتبارا لمساهمتها في انعاش الاقتصاد ويكون بوضع استراتيجية تنمية للفروع. -يجب تسوية مشكل العقار الفلاحي حتى يتحقق الأمن للمستثمرين المزارعين وكذلك تحرير المبادلات وترقية الاستثمار. -في المجال النقدي فتمثل عملية التطهير واعادة هيكلة النظام المصرفي ركيزة من ركائز الانطلاق الاقتصادي.

<p>- لا بد من عصنة الفلاحة وانفتاحه على المنافسة ومساهمة رؤوس الاموال القطاع الخاص.</p>	<p>وسوق الصرف في الجزائر واعطاء بعض الاحصائيات حول التجارة الخارجية والديون الخارجية.</p>		
<p>- كانت للأزمة البترولية نتائج سلبية على الإقتصاد الجزائري ككل عانت ولا زالت تعاني الجزائر من ويلااتها الى حد اليوم. من خلالها نلتمس مدى ربيعة الإقتصاد الجزائري وتأثره الكبير بسعر صرف الدولار وبأسعار النفط التي تتحدد على نطاق دولي.</p> <p>- يعتبر الدولار العنصر الحساس في الموارد المالية المتأتية من الصادرات، اذ يساهم بمعدلات عالية في الداخلي الخام، فالنمو الاقتصادي الذي يركز أساسا على هذا القطاع.</p> <p>- بالرغم من ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل العملات الأجنبية الأخرى خاصة منها الدولار، الا ان هناك مجموعة من العوامل ساهمت في استمرار وزيادة الاستيراد من الدول الأوروبية خاصة فرنسا.</p> <p>- أخذ بعين الاعتبار طبيعة التجارة</p>	<p>وقد جزأتها الى 3 مباحث رئيسية: أولها تشمل نبذة عن التجارة الخارجية الجزائرية. أما الثاني و الثالث فشمل أثر كل من الدولار والأورو على التجارة الخارجية على الترتيب.</p>	<p>أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: تحليل إقتصادي. جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان. السنة الجامعية: 2006-2007.</p>	<p>رفيقة صباغ</p>

<p>الخارجية الجزائرية التي يسيطر الدولار على صادراتها والأورو على المدفوعات وإيراداتها، تتأكد حتمية تنويع الاحتياطات من العملة الرئيسية باعطاء الأورو الحجم الذي يحقق للاقتصاد الدائم ويجعله بعيدا عن تأثير الأزمات المالية والنقدية التي تنتقل عبر القنوات المالية والتجارية.</p>			
<p>- يجب إنشاء صورة كاملة ومؤسسة للجزائر العميقة بعناصرها الإنتاجية وقيمها الحضارية، ومحاولة توعية المجتمع بإمكانياته وحاجياته، فالعيش وفقا للموارد البترولية أمر قد ولى ويجب أن يضبط الإنتاج والإستهلاك وذلك بإتباع خطط إنتاجية مختلفة.</p> <p>- يجب الإهتمام بالموارد البشري كما ونوعا، فهو محرك التنمية والنمو الإقتصادي.</p> <p>- إستخدام منظومة الأسعار إستخداما فعالا بدلا من تثبيتها إداريا وتحريها تحريرا غير مسؤول.</p> <p>- تنشيط علاقات المنافسة بين القطاع العام والخاص.</p>	<p>وتضمنت بابين رئيسيين: -الباب الأول جاء بالايطار النظري لسعر الصرف. والثاني شمل الإطار التطبيقي والقياسي لسعر الصرف (سياسة سعر الصرف في الجزائر وتطبيقه)</p>	<p>سياسة سعر الصرف وتحديدية -دراسة قياسية للدينار الجزائري أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية. جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- السنة الجامعية: 2013/2014.</p>	<p>بن عيني رحيمة</p>

<p>-لا يوجد شك قطعي في أن قوة عملة أي بلد تأتي من قوة إقتصاد البلد محل الدراسة وخاصة قوة استعمال العملة الوطنية في المدفوعات الدولية.</p> <p>-لا ينبغي تجاهل أن احتياطات الصرف هي رصيد ميزان المدفوعات -لا بد من التأكيد على أهمية الربح البترولي في تسعير الدينار الجزائري من خلال الأرصدة الخارجية.</p>	<p>درس أهمية وآلية الواقع النقدي في اقتصاد ربيعي معتمدا على السياسة المالية والنقدية وتحدث عن إشكالية العملة في الجزائر وكذا ميزان المدفوعات الجزائري، من خلال تحليل بنوده وإظهار الطابع الربعي. مركزا فيه على سعر صرف الدينار الجزائري بين التخفيضات التحويلية، وكذا إشكالية الصرف الموازي خاتما اياه بالأسس والروافد التعديلية لانعاش الدينار الجزائري.</p>	<p>سعر صرف الدينار الجزائري بين واقعية السوق والتعديل الهيكلي</p>	<p>الأخضر أبو علاء عزي</p>
<p>لقد توصل إلى وجود علاقة طردية بين التغيرات الإقتصادية الكلية وسعر الصرف.</p>	<p>من خلال فصل التمهيدي وأربعة فصول: -في الفصل التمهيدي تطرق الى أسعار الصرف، أما الفصل الأول فقد تناول فيه الباحث أسواق الصرف وأنواعها. وفي الفصل الثاني تطرق الى النظريات المحددة لسعر الصرف، وفي الفصل</p>	<p>سعر الصرف ومحدداته في الجزائر.</p>	<p>سليمان شيباني</p>

	<p>الثالث فتطرق الى نظام الصرف في الجزائر، و الرابع فجاء بالمتغيرات الكلية وسعر الصرف</p>		
<p>-تعرض عملات الدول المختلفة إلى تقلبات مستمرة في أسعار الصرف لأسباب تتعلق أساسا بتفاوت المبادلات بين الدول, وبالتالي الطلب على العملات الأجنبية. - رغم أنه من الصعب التنبؤ بالصراع الذي سيقوم بين الأورو والعملات القوية الأخرى وخاصة الدولار, إلا انه يمكن القول أن الأورو سيكون له دورا هاما في النظام المالي العالمي والمبادلات التجارية الدولية. - يؤدي إنخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو إلى خسائر هامة تؤثر سلبا على الإقتصاد الجزائري. - الجزائر بتوظيفها لإحتياجات الصرف التي جمعتها كسندات في الخزينة الأمريكية على المدى المتوسط, لن تستطيع إسترجاع الأموال نفسها في حال وقعت أزمة</p>	<p>لقد قسم دراسته إلى أربعة فصول رئيسية: إستهل أولها باعطاء نظرة شاملة عن كل ما يخص سعرالصرف من مفاهيم مختلفة وأنظمة و غيرها. أما الثاني فقد أبرز مختلف المراحل التي مر بها الإقتصاد الأمريكي. والثالث فوضح أهمية العملة الأوروبية الموحدة (الأورو في ظل تحديات الدولار). -وآخرها حاول من خلاله إبراز أثر تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو على الإقتصاد الجزائري.</p>	<p>"تقلبات أسعار صرف - الدولار والأورو - وأثرها على الاقتصاد الجزائري". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: نقود ومالية. -جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - -السنة الجامعية: 2008 / 2009</p>	<p>بودري شريف</p>

<p>حاددة في الإقتصاد الأمريكي . - بالرغم من تنوع العملات المشكلة للديون الخارجية إلا أننا نجد أن الحسائر الناتجة عن إرتفاع عملة الأورو أكبر من المكاسب الناتجة عن إنخفاض عملة الدولار, نظرا لأن التشكيلة لاتراعي توجهات قيمة العملة المدينة.</p>			
<p>-قامت الجزائر بتثبيت سعر صرف الدينار ومراقبة الصرف وذلك تبعا لنظام تسيير الإقتصاد الوطني. - أدى نظام الصرف المتبع في الجزائر إلى خلق سوق موازية للصرف. -أدى التدهور المفاجئ لأسعار البتروال إلى دخول الإقتصاد الوطني في أزمة حادة أدت الى تباطئ النشاط الإقتصادي وإرتفاع تكاليف الصرف . - شهد نمو الكتلة النقدية في الجزائر تذبذبا في غالب فترة الدراسة. - ساهم برنامج الإصلاح والتثبيت الهيكلية بالتحكم في الكتلة النقدية وإستقرار سعر الصرف وسمح بالتعامل</p>	<p>قد شملت هذه الدراسة 3 فصول : فالأول تناول مفاهيم سعر الصرف ووظائفه وأنواعه وأيضا النظريات المفسرة له. أما الثاني فشمل مفاهيم عامة عن الكتلة النقدية ومكوناتها وتطورها في الجزائر، وأيضا تطور كل من أسعار الفائدة والتضخم في الجزائر. وآخرها جاء بدراسة قياسية باستعمال نموذج التعديل الجزئي لتقدير مرونة سعر الصرف خلال فترة الدراسة وكذا نموذج الفجوات الزمنية والأثر</p>	<p>"دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003". جامعة قاصدي مباح - ورقلة- مذكرة لإستكمال شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية- تخصص : نمذجة إقتصادية. السنة الجامعية: 2010/2011.</p>	<p>مراد عبد القادر</p>

<p>بأسعار فائدة حقيقية.</p> <p>- يشكل معدل إعادة الخصم الأداة التحليلية المهمة لفهم السياسة النقدية المطبقة في الجزائر.</p> <p>- يسمح معامل التعديل في نموذج التعديل الجزئي بتحديد عدد الفترات الزمنية اللازمة لسد نسبة من الفجوة القائمة بين سعر الصرف المرغوب وسعر الصرف الفعلي.</p>	<p>المضاعف على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار.</p>		
<p>توصلوا إلى وجود ذاكرة طويلة في السلاسل الزمنية المدروسة، مع إمكانية التنبؤ بها في المدى الطويل.</p>	<p>وقد تناولوا خلال هذه الدراسة : - تقديم والتعريف بالنموذج ARFIMA ، وذكر بعض الدراسات السابقة التي استخدمت هذا النموذج. - وأخيرا قاموا بإجراء دراسة قياسية لتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العديد من العملات من بينها : الأورو -</p>	<p>"نمذجة تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري- دراسة قياسية بإستعمال "ARFIMA" منهجية</p>	<p>عواد هاجر سمية,طوالي مصطفى كمال,بن بوزيان محمد.</p>

	<p>الدولار - الجنيه الإسترليني باستعمال نموذج الذاكرة الطويلة.</p>		
<p>-تساهم تقلبات أسعار صرف العملات في تكريس سيطرة إقتصاديات الدول المتقدمة على الإقتصاد العالمي. -إن تسعير السلع الأساسية بما فيها النفط بالدولار الأمريكي خلق أزمات عالمية وأبقى الدولار مسيطرا. -إن اعتماد الدول النفطية اعتمادا شبة كلي على مواردها المالية النفطية فعل إقتصاديات تابعة للإقتصاد الأمريكي نتيجة تسعير صادراتها النفطية بالدولار. -تستند المقترحات الداعية إلى توحيد العملة إلى انعكاسات سلبية التي خلقتها أسعار صرف العملات.</p>	<p>-وضح التطورات التاريخية لسيطرة الدولار على الإقتصاد العالمي بوصفه أداة لتسوية المعاملات. -تأثير الدولار في أسعار النفط للدول العربية. -وإنعكاساتها اعتماد وحدة نقدية دولية على الإقتصاد العالمي</p>	<p>"دور الدولار في التأثير على الإقتصاد العالمي - حالة الدول النفطية-" المؤتمر العلمي العاشر "الإقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الإقتصادية العالمية". 19-20/12/2009. بيروت - لبنان</p>	<p>د-عية عبد الرحمن</p>
<p>-نتج عن إنشاء الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي وجود وضع جديد في التجارة الدولية يجمع بين</p>	<p>وضح في الفصل الأول: تطور النظام النقدي الدولي. أما الثاني فشمّل</p>	<p>"العملة الأوروبية الموحدة وإنعكاسها على الإقتصاد الجزائري".</p>	<p>مفتاح إبراهيم سايح محمد فاضل</p>

<p>الحرية المطلقة فيما بين أعضاء الاتحاد والقيود في مواجهة الدول خارج الإتحاد. -للأورو آثار على الدول العربية وتفاوتت بتفاوت أهمية الإقتصاد الأوروي لهذه الدول. -على الإقتصاد الجزائري أن يستفيد من التحرر من المخاطر المترتبة على العملة الواحدة لتسعيرة البترول. 95% من المحروقات تمثل صادرات الجزائر وجزء من هذه المعاملات يتم بالأورو ولهذا فإن الأورو تأثير كبير على تسعيرة البترول والغاز.</p>	<p>ظهور ونشأة الوحدة النقدية الأوروبية. وآخرها جاء باليورو وأثاره على إقتصاد الجزائر.</p>	<p>مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية وبنوك- معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. السنة الجامعية: 2010/2011.</p>	
<p>-أظهرت نتائج التقديروالاختبارات لنماذج أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ، أن نموذج معدل نمو اللوغرتمي كان أفضل نماذج التقدير، وهذا كونه تجاوز الاختبارات الإحصائية والقياسية، وباستعمال معايير الأداء، وتوافقه أيضا مع فروض النظرية والمنطق الإقتصادي.</p>	<p>قد قسم هذه الدراسة إلى 3 فصول رئيسية: فالأول تضمن عموميات حول سعر الصرف، والثاني شمل نظريات ونماذج أنظمة سعر الصرف. وآخرها جاء بقياس أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على سعر صرف الدينار الجزائري.</p>	<p>"أثر التغيرات الإقتصادية الكلية على سعر الصرف -دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية. تخصص: مالية. السنة الجامعية: 2012/2013.</p>	<p>قاصدي عبد السلام</p>

<p>- أثبتت تقديرات النموذج أن قيم معلمات النموذج كلها معنوية.</p> <p>- كما أنها تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.</p> <p>- كما أنه جميع متغيرات الدراسة الإقتصادية تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة، في حين أنها تصبح مستقرة في الفروق الأولى ما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى.</p> <p>- يبين الشكل البياني للبواقي، أن القيم التقديرية متطابقة مع القيم الفعلية الحقيقية.</p>			
---	--	--	--



الفصل الأول

مقدمة الفصل

لا يزال شرح و تفسير سلوك سعر الصرف على المستوى الدولي أحد أهم اهتمامات نظريات الاقتصاد الدولي، فالاختلاف بين هذه النظريات رده على اختلاف المقاييس التي على أساسها اختيار القاعدة النقدية و المجال الزمني الذي يتم فيه تفسير سلوك سعر الصرف. حيث يعد سعر الصرف متغيرا سديد الحساسية للمؤثرات الداخلية والخارجية نتيجة اتساع رقعة التجارة الخارجية.

ومن أجل ذلك اهتمت جميع الدول خاصة المتقدمة منها بأداء سعر الصرف و أولته العناية الفائقة، و جاءت في شأنها مفاهيم عديدة و صيغ متنوعة تتماشى و استعمالاتها و كذا الأغراض المتوخاة منها، هذا إلى جانب اهتماماتها بالعمليات التي تتم بمختلف أوراق الصرف التي تحدد فيها أسعار صرف العملات، وسنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على بعض أهم الأدبيات النظرية التي تناولت موضوع الصرف حيث أننا ارتأينا أن نقسمه أربع مباحث وكل مبحث لأربع مطالب، بحيث في البحث الأول تطرقنا إلى ذكر كل ما يتعلق بسعر الصرف من مفهومه وأهميته، أشكاله، خصائصه وكذا العوامل التي تؤثر فيه. أما المبحث الثاني فتناول محددات و نظم وسياسات سعر الصرف. أتبعناه بالمبحث الثالث الذي ألم بكل ما يخص سوق الصرف، ليليه المبحث الرابع و الأخير الذي انصب حول حقيقة السوق الموازية في الجزائر و طبيعة سعر الصرف فيها.

المبحث الأول:مدخل إلى سعر الصرف**I. : مفهوم سعر الصرف.**

إن عملية تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية هي جوهر ما نسميه بعملية الصرف، فالصرف هو عملية التحويل من عملة لأخرى أو هو عملية مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية لتسهيل عملية التنفيذ المالي الخاصة بالعملات الدولية.

إن عملية الصرف تتم على أساس النسبة التي تتم بها مبادلة كل عملة بالأخرى وهذه النسبة تسمى بسعر الصرف.فسعر الصرف لأية عملة هو قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية.أو بالأحرى هو سعر عملة بعملة أخرى حيث أن إحدى العملتين تعتبر سلعة والأخرى تعد ثمنها لها.

و بالتالي فإن سعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة نقدية واحدة من عملة أخرى،وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات الدولية¹.

1.د.بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف و تحديده -دراسة قياسية للدينار الجزائري-"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة تلمسان 2013-2014، ص 03

II. أشكال أسعار الصرف و طرق قياسها.

عادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف تتمثل في:

II-1 سعر الصرف الاسمي: "هو مقياس لقيمة عملة احدي البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة بلد آخر".

و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي بتفاعل قوى العرض و الطلب على هاته العملات في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة و هو أيضا يتأثر بتغيراته القوي إضافة إلى نظام الصرف المعتمد من طرف الدولة .

و ينقسم سعر الصرف الاسمي بدوره إلى قسمين:

❖ سعر الصرف الرسمي: أي سعر الصرف المعمل به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

❖ سعر الصرف الموازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية .

وهذا ما يظهر إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة و في نفس البلد.

II-2 سعر الصرف الحقيقي: يعبر عن مدى الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة

واحدة من السلع المحلية، وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، مثلاً: لو أخذنا بلدين كالجائر و الو.م.أ يكون سعر الصرف الحقيقي كالتالي:

$$TCR = \frac{tcn/pdz}{1\$/pus} = \frac{TCN * pus}{pdz}$$

حيث أن:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

PUS: مؤشر الأسعار لأمريكا.

Pdz: مؤشر الأسعار للجزائر.

1\$/PUS: تعبر عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

Tcn/pdz: تعبر عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر.

وعليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا و القوة الشرائية في الجزائر، و كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما ازدادت القدرة التنافسية للجزائر.

II -3 سعر الصرف الفعال: سعر الصرف الفعال هو عبارة عن الرقم القياسي أو متوسط سعر عملة ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية ، حيث ترجح كل عملة بوزن معين طبقا لأهميتها في التجارة الخارجية ، فعملات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة الدولية تعطى وزنا منخفضا بينما تعطى عملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزنا أكبر . غالبا ما تستعمل سلة من العملات الأجنبية بتراوح عدد هام بين 20 و25 عملة أجنبية من العملات الرئيسية ، وبهذا فإن سعر الصرف الفعال يتحدد بعاملين هما العملات الأجنبية المختارة لتمثل سلة العملات والأوزان النسبية التي تعطى لكل عملة أجنبية .

مثلا: "نفترض وجود ثلاث عملات أجنبية بالنسبة للدولار هي الين الياباني ، و المارك الألماني والجنيه الإسترليني.

ونفترض أن الأوزان النسبية لهذه العملات على التوالي وهي: 0.3 و 0.2 و 0.5 بحيث يكون مجموعهم مساويا للواحد الصحيح.

إذا أخذنا سنة الأساس ولتكن 1970. ونفترض أن الرقم القياسي لثمن كل من العملات الثلاثة بالدولار 100 ومن ثم يكون الرقم القياسي أو المتوسط هو 100 أي:

$$.100=(100*0.5)+(100*0.2)+(100*0.3)$$

وإذا أخذنا سنة 1988 على سبيل المثال حيث تغيرت أسعار الصرف الافتراضية حيث زادت نسبة 100% بالنسبة للين، ونسبة 200% بالنسبة للمارك، بينما تناقصت النسبة للإسترليني بنسبة 25% أي أن الأرقام أصبحت على التوالي: 200، 300، 70 في عام 1988.

ونحسب سعر الصرف المرجح على أساس مجموع الأرقام القياسية المرجحة لأسعار الصرف الثنائية أي: $.175.5=(75*0.5+300*0.2+200*0.3)$.

II - 4 سعر الصرف الفعال الحقيقي: هو عبارة عن سعر الصرف الفعال و لكن بعد تعديله ليؤخذ بعين الاعتبار بمتوسط الأثمان النسبية، ويمكن اعتباره على أنه مقياس لشروط التجارة، و يمكن التعبير على هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$TCRE = \frac{\sum X_o^p(e^{p1})1/x^p_o(e^{p2})}{P^p_o/ p^r_o/ (p^p_t/p^r_t)} = * 100$$

$$TCRE = \sum Z_p IRE R_{pt} * 100$$

حيث :

P^r_o : مؤشر أسعار الدولة p في سنتي القياس و الأساس على التوالي.

P^r_o/p^r_t : مؤشر أسعار محلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي.

$IREP_p$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

1د. أحمد مندور، "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، دارالجامعة، بيروت 1990، ص 130.

II-5-5 **سعر الصرف التوازني:** هو تعريف السعر الصرف المتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي أي إن هذا الأخير يمثل توازن مستديم (**سوق السلع و الخدمات**) و (**سوق النقد**) و خارجي (**تميزيات المدفوعات**)

عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي ضمن نظرية تعادل القوة الشرائية يكون سعر الصرف التوازني هو ذلك السعر الذي يسمح بإزالة فوارق التضخم بين اقتصادين شريكين في التبادل و هو يساوي بالنسبة لهذه النظرية العلاقة بين مؤشرات الأسعار المحلية و الأجنبية، ويرى **وليام صوم** أن سعر الصرف التوازني يجب أن يسمح ببلوغ هدف حساب جاري لا يؤدي إلى ديون خارجية على المدى الطويل، ومستوى الإنتاج كامل لا يؤدي إلى إحداث الضغوط التضخمية حيث يتمركز مستوى الإنتاج هذا في دورة اقتصادية تتلاءم مع حالة التشغيل التام¹.

III. وظائف أسعار الصرف.

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة سنوجزها كالآتي:

III-1-1 **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية.

III-2-2 **وظيفة تطويرية:** أين يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات. ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار

1د. عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر- ابريل 2003، ص 107.

المحلية ، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة. وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

III-3-وظيفة توزيعية: أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي ، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية. حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم¹.

IV. العوامل المؤثرة في انتقال أسعار الصرف.

ويمكن حصر هاته العوامل في عاملين اثنين أساسيين سنقوم بإدراجهما كالآتي:

IV-1. العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف: تتمثل فيما يلي:

❖ **كمية النقود:** حيث يرى فريدمان أن هناك علاقة وطيدة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج و حركات الأسعار ، و ما يفسر صحة هذه العلاقة هو وجود عاملين أساسيين هما:

✓ **تغيرات الإنتاج:** و التي تعد متغيرا مستقلا في حالة ثبات كمية النقود و تضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريبا.

✓ **تغيرات كمية النقود:** والتي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى مداخيلهم والتي تتوقف على مستوى الدخل الحقيقي و كذا تكلفة الاحتفاظ بالنقود.

❖ **أسعار الفائدة:** إن رؤوس الأموال الساخنة HOT MONEY والأرصدة المعدة للإقراض الدولي INTERTAIN LOANABLE FUNDS حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى فالزيادة في أسعار الفائدة

1 صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف-دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر-"، شهادة ماجستير جامعة تلمسان 2009-2010، ص 12.

الحقيقية ستحفز رأس المال الأجنبي للانسياب إلى الداخل مؤدية إلى ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي.

❖ **التضخم المحلي و العالمي:** يعد التضخم من أهم العوامل المؤثرة في انتقال سعر الصرف

والعلاقة بينهما تأتي من عدة قنوات أهمها:

✓ القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية .

✓ القناة التي تأتي علاقة سعر الصرف و التضخم منها .

حيث أن تأثير مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات و الطلب على النقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع.

❖ **ميزان المدفوعات:** يمكن القول أن هناك اختلال في توازن ميزان المدفوعات في حالة حصول

تباين بين المدفوعات و المقبوضات للبلد مع العالم الخارجي خلال فترة تقدر بسنة عادة، ويمكن معرفة هذا الاختلال من:

✓ التغير في أرصدة الذهب.

✓ التغير في ميزان المدفوعات.

✓ التغير في السيولة الخارجية .

✓ العمليات التلقائية.

❖ **الدخل و سعر الصرف:** يأتي أثره فيه باتجاهين هما:

✓ أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي يدفع إلى تغير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة و النقصان.

✓ زيادة التدفق الرأس المالي يؤدي إلى الزيادة في الدخول النقدية .

IV- 2. العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

❖ **الاضطرابات و الحروب:** حيث تؤثر على أوضاع التجارة و الصناعة والزراعة وكذا على الوضع المالي و التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي و بالتالي تغير سعر الصرف .

❖ **الإشاعات و الأخبار:** تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أم غير صحيحة فأحيانا يصدر إشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما لكن هذا التأثير يحدث في وقت قصير .

❖ **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** يقوم المتعاملين في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم و خيراتهم بالسوق و أحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتجاه قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاءها على ما هي عليه.¹

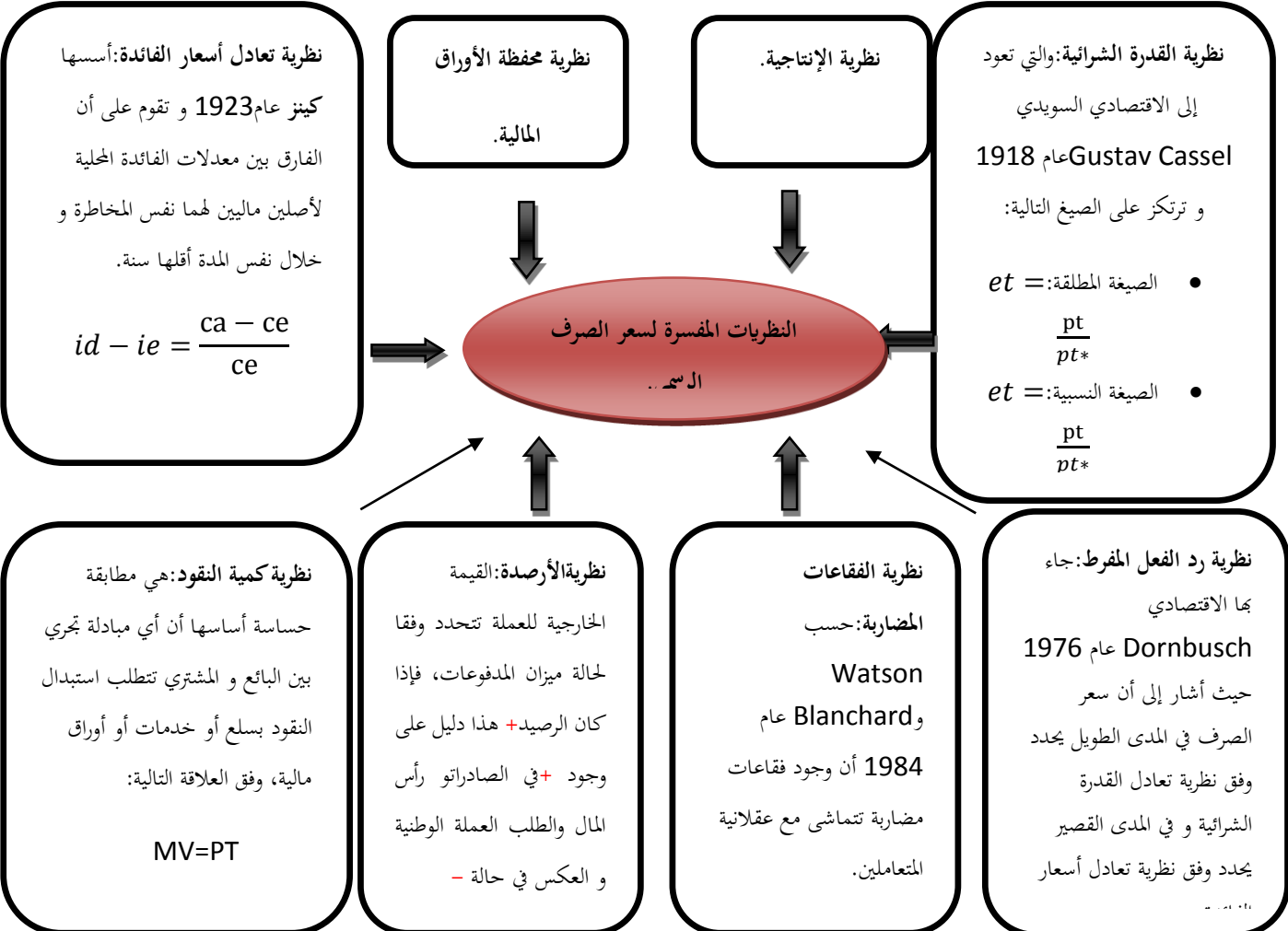
1أ. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، "سعر الصرف و إدارته في ظل الأزمات الاقتصادية"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى، ص 61، 62.

المبحث الثاني: محددات، نظم و سياسات سعر الصرف.

I. محددات سعر الصرف.

تتمثل محددات أسعار الصرف في نظريات الصرف التي حاولت إيضاح كيفية تحديد أسعار الصرف الآنية و الآجلة حيث أنها تعرض مجموعة من علاقات التوازن التي تتواجد بين أسعار السلع و أسعار الصرف، وقد ظهرت عدة نظريات لتفسير أسعار الصرف تبين في الشكل التالي: **الشكل**

01: النظريات المفسرة لسعر الصرف الرسمي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى معلومات من مذكرة د. بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف و

تحديده"، مرجع سابق ص ص 89-110.

الشكل 02: النظريات المفسرة لسعر الصرف الموازي.

الخلفية النظرية:

- 1) السوق التجارية الحقيقية التي أكدت على أن الحقيقية سوق الصرف الموازية تقدم أغراضا تجارية أساسا.
- 2) النهج النقدي الذي يركز على العوامل النقدية في شرح السوق الموازية.
- 3) هو توازن المحفظة و استبدال العملة.

النظريات المفسرة لسعر الصرف الموازي.

نموذج التجارة الخارجية: حيث يتم تحديد قسط السوق الموازي في المدى الطويل عن طريق شروط توازن التجارة القانونية و غير القانونية. ففي حالة توازن وبل المدى أين الصادرات القانونية تساوي الواردات القانونية و نجاح تهريب الصادرات يدفع ثمن تهريب الواردات المخطط لها، القسط الموازي، و بالتالي يمكن التعبير عن القسط بنسبة التهريب من خلال هيكل الحواجز الجمركية.

نموذج توازن المحفظة: يؤكد على دور تكوين الأصول في سعر السوق الموازي وقد تم بالفعل تحديد تنوع المحفظة بوصفها عنصرا حيويا عن الطلب غير الرسمي للعملة الأجنبية في العديد من الدول النامية. حيث أن العملات الأجنبية هي أحد الأصول المالية، و فقدان الثقة بالعملة المحلية يخلق مخاوف بشأن التضخم و زيادة الضرائب و انخفاض أسعار الفائدة المحلية الحقيقية ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات مقتبسة من مذكرة د. بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف و تحديده"، مرجع سابق ص ص 112-116.

II. النظم المختلفة لسعر الصرف

II-1. أنظمة أسعار الصرف الصارمة الثابتة (*fix Régime*): تعني ربط العملة المحلية بعملة رئيسية

مثل الدولار و اليورو ولاين بطريقة جامدة و من الأمثلة على تلك الأنظمة :

❖ اتحادات العملة النقدية (المناطق المثلى للعملة) و يتمثل جوهر هذا النظام في إنشاء عملة موحدة و مشتركة في مجموعة دولية ترتبط بشكل كبير ببعضها البعض (متجانسة) يشار إليها بمنطقة العملة المثلى مثل الإتحاد النقدي لدول أوروبا.

وفي ظل هذا النظام لا توجد سياسة نقدية مستقلة للدولة العضو فيصبح البنك المركزي لكل دولة غير قادر على تغيير عرض النقود و أسعار الفائدة و بدلا من ذلك توجد سياسة موحدة تطبق على كل الأعضاء. و الآن يوجد نوعين من الاتحادات :

- ✓ النوع الأول: تكون العملة الموحدة قائمة مقابل عملات الدول الأجنبية عن دول الاتحاد أو باقي الدول و تشير إلى حالة الاتحاد النقدي الأوروبي التي تستخدم اليورو كعملة لها منذ يناير 1990 و تسجل هذه العملة ارتفاعات و انخفاضات مقابل عملات الدول غير الأعضاء استجابة للعرض و الطلب .
- ✓ النوع الثاني: تكون العملة الموحدة سعر صرف ثابت يسمى بسعر التعادل مقابل عملة الربط خارج الاتحاد، ويطلق في بعض الأحيان على عملة الاتحاد لفظ العملة التابعة أما عملة الربط فيطلق عليها العملة السيادية.¹

1. فرانسيس جيرونيلام، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة القار يونس، بنغازي سنة 1991، ص 217

II - 2 الأنظمة الدولارية: وتمثل الدولة الرسمية (الدولية) بالنسبة لبلد آخر غير أمريكا (منطقة الدولار) في تبني الدولار للأورو كوسيلة دفع في إقليمه، مثل هذا النظام النقدي الذي استخدم في عدة دول وأهمها "بنما، سلفادور 2001، دول جنوب الباسيفيك الأربعة" هذه الدول ليس لها عملات مستقلة ويتم التعامل داخلها بالدولار الأمريكي، كما يمكن للدولرة أن تأخذ شكل غير رسمي في حالة تضخم المرتفع أين يفقد الأعوان الاقتصاديين الثقة في العملة المحلية لديهم. هذا ما حدث في البرازيل، البيرو والأرجنتين، بوليفيا، نيكاراغواي في منتصف ثمانينات القرن الماضي.¹

II - 3 نظام مجلس الأمة: في هذا النظام يعهد إلى اللجنة القانونية مهمة تحديد سعر الصرف وهذا يعني أن تثبيت سعر الصرف ليس بفعل النظام فقط وإنما بقوة القانون.

يقوم هذا النظام النقدي على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها لالتزاماتها القانونية و يعني ذلك عدم إصدار العملة المحلية إلا مقابل نقد أجنبي. و أن تظل تماما مكفولة بالأصول الأجنبية.

إن الدولة التي تثبت سعر الصرف هي: هونغ كونغ سنة 1986، استونيا 1992 ن ليتوانيا 1994، بلغاريا سنة 1997، البوسنة 1998 و الأرجنتين من 1991 إلى 2001.²

1 عدة محمد، "سعر الصرف و أثر الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2002-2003، ص 43-44.

2. بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف و تحديده"، مرجع سابق ص 53.

II - 4. أنظمة سعر الصرف الوسطية: وهي تشبه أنظمة سعر الصرف الثابتة لكنها تسمح بدرجات متفاوتة من المرونة و منها:

❖ الربط بسلة العملات : في هذا النوع من الربط يمكن للبلد أن يختار تثبيت قيمة عملته ليس عملة واحدة فقط و إنما إلى القيمة المتوسطة لعدد من العملات الأخرى، ويرجع ذلك إلى نفس المنطق المتعلق بتنوع محفظة الأوراق المالية.

❖ أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية : هذه الأنظمة مشابهة للأنظمة الثابتة التقليدية لكن هناك إمكانية أكبر للتقلبات بإضافة بعض الهوامش حول زيادة التقلب الاسمي أو الحقيقي حول السعر المركزي . و من الدول التي تطبق هذا النظام : الدانمرك منذ 1990، جمهورية تشيك من 1995-1997، جمهورية كوريا الجنوبية 1990-1997.

II - 5. الأنظمة الثابتة الزاحفة : يتمثل هذا النظام في شيء أسعار الثابتة ولكن مع توسيع القيمة التي يمكن أن يتحدد في سعر الصرف هذا النظام الذي تتبعه بعض الدول التي تعاني من معاملات مرتفعة من التضخم الأمر الذي يتطلب إعادة تقييم عملتها بانتظام وبصفة دورية من خلال إجراء مخفضات في العملة وهذا النظام يتم إتباعه في مجر و بولوني.

II - 6. أنظمة المجال الزاحف: سعر الصرف للعبة في هذا النظام يحتفظ به داخل الهوامش العائمة من ناحية ومن ناحية أخرى يصحح سعر الصرف المركزي دوريا بالنسبة إلى سعر الصرف الثابت يعلن عنه مسبقا استجابة بمؤشرات اقتصادية متفق عليها كالتضخم بطريقة تمكن السوق من تحديد مسار سعر الصرف. في هذه الحالة تكون درجة المرونة في سعر الصرف دالة لاتساع نطاق التقلب و تكون النطاقات إما متسقة حول السعر المركزي الزاحف أو تتسع تدريجيا بغير اتساق بين الحدين الأقصى و الأدنى حيث يكون مجال التعويم أكثر سعة (15% حول السعر المركزي).

II - 7. أنظمة سعر الصرف العائمة:

❖ التعويم المدار (القدر): حيث يتحدد سعر الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب على العملات و تتدخل السلطات النقدية في السوق للتأثير على اتجاه سعر الصرف في الأجل الطويل و ذلك لمنع التقلبات الحادة في السوق. و من بين المؤشرات المستخدمة في تحديد سعر الصرف: مركز ميزان المدفوعات ، مستوى الاحتياطات الدولية ، تطورات السوق الموازية.

❖ التعويم الحر الصرف: حيث يتحدد سعر الصرف من خلال قوى العرض و الطلب فقط و يتسم بغياب القواعد و أنظمة التدخل في سوق الصرف الأجنبي.¹

II - 8 نظم سعر الصرف الرسمية و الفعلية :

❖ الرسمية: يقصد بأنظمة سعر الصرف الرسمية أو المعلنة الأنظمة التي تعلن الحكومات رسميا عن انتهاجها.

❖ الفعلية: هي أنظمة سعر الصرف التي تطبقها الدول فعليا. فقد تعلن الحكومات عن انتهاجها لأحد أنظمة سعر الصرف من الناحية الرسمية بينما من الناحية الفعلية تطبق نظام آخر لأسباب شتى أهمها:

✓ **الخوف من التعويم:** التي غالبا ا يصاحبها انخفاض في قيمة العملة مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار إضافة على التأثير السلبي على ميزانية الشركات و القطاع المصرفي خاصة عندما تكون أدوات التحول ضد مخاطر العملة غير متوفرة و منها أيضا الخوف من انخفاض مصداقية الدولة أمام المواطنين في أنها جادة في الحد من التضخم. وقد صنفت عدة دراسات تطبيقية أنظمة سعر الصرف الفعلية لعدد من الدول و استخدمت في ذلك منهجيات مختلفة منها:

- التقلبات الشهرية في أسعار الصرف الاسمية .

- معدل التغير في التقلبات الشهرية لأسعار الصرف الاسمية .

- التقلبات في الاحتياطات الأجنبية .

1. د. بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف وتحديده"، مرجع سابق ص 55-59.

ومن أهم هذه التصنيفات:

- تصنيف صندوق النقد الدولي 1978 ثم 1999.

- تصنيف ياياتي و ستيوزنغر 2003-2005.

- تصنيف Rinhart و Regoff¹ 2004.

III. طرق إختيار النظام الأمثل لكل دولة.

أمام تحديات الاندماج الاقتصادي و المالي العالميين التي تواجه اقتصاديات الدول النامية، اختلفت آراء الاقتصاديين بشأن إختيار نظام الصرف المناسب و الأمثل ، حيث يعتبر كل من Panizza ، Hausman و Stein (2000) و Calvo Reinhart (2000) على أن نظام الربط إلى الدولار الأمريكي هو النظام الأفضل بالنسبة للدول النامية ، أما الاقتصادي Ghosh et Al (2003) فاستنتج من دراسته الميدانية أفضلية ترك العملة تتقلب في مجال تحدده السلطة النقدية على حسب الأهداف الاقتصادية ، و من جهة أخرى ينادي Williamson (2000) بضرورة الانضمام إلى إتحاد العملة، أما الاقتصادي Goldstein (2002) يعتبر أحسن نظام و أقلهم تكلفة بالنسبة للدول النامية هو نظام التعويم المدار. و أمام تضارب الآراء في شأن نظام الصرف المناسب نتفق مع مقولة الاقتصادي Fränkel (1999): "لا يوجد نظام صرف أمثل يصلح لكل البلدان في أي وقت وفي كل الظروف" بحكم أن مختلف ترتيبات أنظمة الصرف تتمتع بمحاسن و عيوب.

في المقابل أثبتت النظريات الاقتصادية أن نظام الصرف الثابت قادر على تجسيد أداء أفضل للتحكم في التضخم من حيث النتائج و المصدقية، و في المقابل يمكن أن ينعكس هذا النظام بالسلب على تسريع من ظاهرة التضخم في ظروف يسودها نقص الرقابة التي تفرضها السلطات النقدية على الكتلة النقدية ، كما يعمل هذا النظام على المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة التبادلات التجارية، و الحد من مخاطر

1 صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف"، مرجع سابق ص 33-34.

سعر الصرف و تسهيل التكامل الاقتصادي و المالي للدولة، بالإضافة إلى ذلك يمكنه أن يساهم في تعزيز القدرة التنافسية الخارجية للبلد، بسبب الحماية التي يعطيها للاقتصاد من هجمات المضاربة.

وفي المقابل نجد أنظمة الصرف المرنة تعمل على تجنب الاقتصاد من الأزمات بفضل الدور الذي تلعبه كمعدل اقتصادي وتمتعها من جهة أخرى بالقدرة على امتصاص الصدمات الحقيقية، ويساهم في تعزيز حجم احتياطي الصرف الأجنبي نتيجة نقص تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف الأجنبي لتعديل قيمة العملة المحلية، وفي الأخير نجد أنظمة الصرف الوسيطة التي تمثل الحل الوسيط، والتي تمنح للسلطة النقدية المزج بين مميزات النظامين السابقين، والذي يعتبره العديد من الاقتصاديين من بين الأنظمة التي ينقصها الشفافية والتي لا تعطي للعالم الخارجي مصداقية منح القروض للدولة المتبينة لهذا النوع من الأنظمة.

زاد اهتمام خبراء الاقتصاد بموضوع اختيار نظام الصرف مباشرة بعد أزمات التي هزت الأداء الاقتصادي للعديد من الدول النامية، و أرجعت الدراسات الميدانية و النظرية أسباب وقوعها إلى ضعف الأداء المؤسساتي و هشاشة النظام المالي و الاقتصادي لهذه الدول، بالإضافة إلى عدم القدرة استيعاب التحديات التي فرضتها العولمة الاقتصادية من خلال تزايد درجة و تنوع الصدمات الاقتصادية و حرية حركة رؤوس الأموال. الأمر الذي دفع السلطة النقدية على مراجعة نظم صرف عملتها أخذا بعين الاعتبار التوجهات الحديثة للنظام النقدي الدولي و طبيعة الصدمات الاقتصادية التي تواجه النشاط الاقتصادي المحلي، مع ضرورة صياغة سياسة سعر صرف عملتها بالتنسيق مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، كل ذلك هدفة تحسين وضعية أداء الاقتصاد الكلي و ضمان نمو اقتصادي حقيقي و مستدام¹.

1 بربري محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-مذكرة دكتوراه جامعة الجزائر 3 2010-2011 ص288.

IV. سياسات سعر الصرف.

تعتبر سياسة سعر الصرف من بين أهم السياسات المعتمدة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه و الحد من الخلل في توازناته والبحث عن التشغيل الكامل و كذا تحقيق التوازن الخارجي و التحكم في التضخم. و تتمثل هذه السياسات و الأدوات فيما يلي:

IV-1 سياسة تعديل سعر صرف العملة: إن السلطات النقدية في ظل تعديل ميزان المدفوعات تلجأ للتأثير على العملة المحلية إما بتخفيض قيمتها أو إعادة تقويمها عند تطبيقها لنظام سعر الصرف الثابت ، أما عندما تتدخل في ظل نظام الصرف المرن فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة .

IV-2 سياسة استعمال احتياطات الصرف: في ظل أنظمة الصرف الثابتة أو الشبه مدارة ، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها ، فعند انهيار قيمة عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية ، وعندما تتحسن قيمة عملتها تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية . و عندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية . وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

IV-3 سياسة استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يلجأ البنك المركزي إلى اعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة ، حيث لجأت فرنسا لهذا الأسلوب عندما رأت أن الفرنك أضعف من المارك وهذا برفع معدلات الفائدة في فرنسا أعلى من المعدلات الموجودة في ألمانيا.

IV-4 سياسة الرقابة على الصرف: حيث تعد هذه السياسة السبيل الوحيد أمام السلطات النقدية للمحافظة على ثبات سعر الصرف عند مستوى ملائم. وتقضي سياسة الرقابة على الصرف بإخضاع المشتريات و مبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها من أجل المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية وتخفيف

العبء المالي الواقع على عاتق الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية الباهظة و الحد من الواردات غير الضرورية خاصة في الدول النامية و كذا لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي.

IV-5 سياسة إقامة سعر صرف متعدد: ويهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق و توجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر، أحدهما مغالى فيه و يتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها و ترقيتها . أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.¹

1قاصدي عبد السلام، "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير جامعة وهران 2012-2013، ص 54،56.

المبحث الثالث: سوق الصرف.**I. مفهوم سوق الصرف.**

سوق الصرف هو ذلك المكان أين يتم تبادل العملات مقابل بعضها البعض بيعا و شراء و سيتقابل طلب كل عملة مع عرضها، كما أنه ليس للسوق مكان جغرافي معين، فهو يتوزع على كل المراكز المالية عبر الشبكات المعلوماتية للبنوك والمؤسسات المالية هذه الأخيرة مرتبطة ببعضها البعض عن طريق شبكات الاتصال يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل: Reutiers تعمل 24 ساعة وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في الأسواق فعندما تغلق الأسواق في الو.م.أ تبدأ أسواق طوكيو بالعمل وبعد ذلك بساعتين تفتح أسواق هونغ كونغ وسنغافورة، وبعدها بساعتين تبدأ أسواق نيودلهي بالعمل، لتليها في ذلك أسواق البحرين و الشرق الأوسط وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق الأوروبية بالعمل مع إغلاق أسواق طوكيو وفي منتصف ساعات عمل الأوروبية تبدأ الأسواق الأمريكية بالعمل.¹

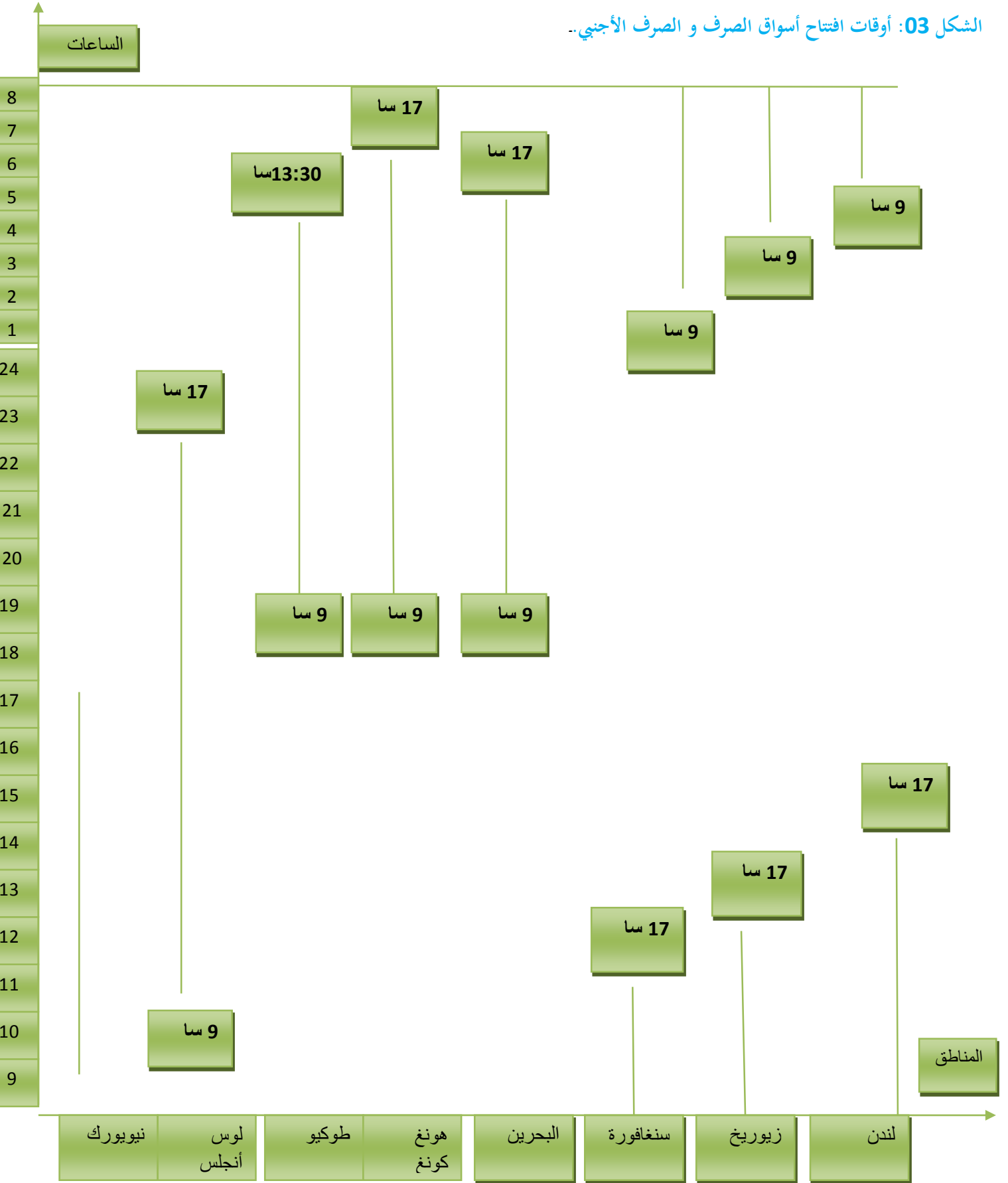
II. سوق الصرف الأجنبي.

سوق النقد العالمي الأجنبي هو أكبر أسواق العالم على الإطلاق ولا يضاهيه في ذلك أي سوق آخرها في ذلك السوق العالمي للنفط أو الذهب حيث تبلغ التقديرات أن الأولوية بمتوسط حجم التعامل اليومي لهذا السوق وفقا للبنك السنويات الدولية 5.345 ترليون دولار كل 24 ساعة وهو بكل المقاييس رقم أسطوري إذ يعني ذلك أتوسط حجم الكميات التي يتم تبادلها في الساعة تبلغ 222.7 مليار دولار في الساعة و 3.7 مليار دولار في الدقيقة الواحدة إحصائيات 210.² ونوضح عمل هذه الأسواق في الشكل الموالي:

1 صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف"، مرجع سابق ص38.

2 قاصدي عبد السلام، "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف"، مرجع سابق ص36.

الشكل 03: أوقات افتتاح أسواق الصرف و الصرف الأجنبي..

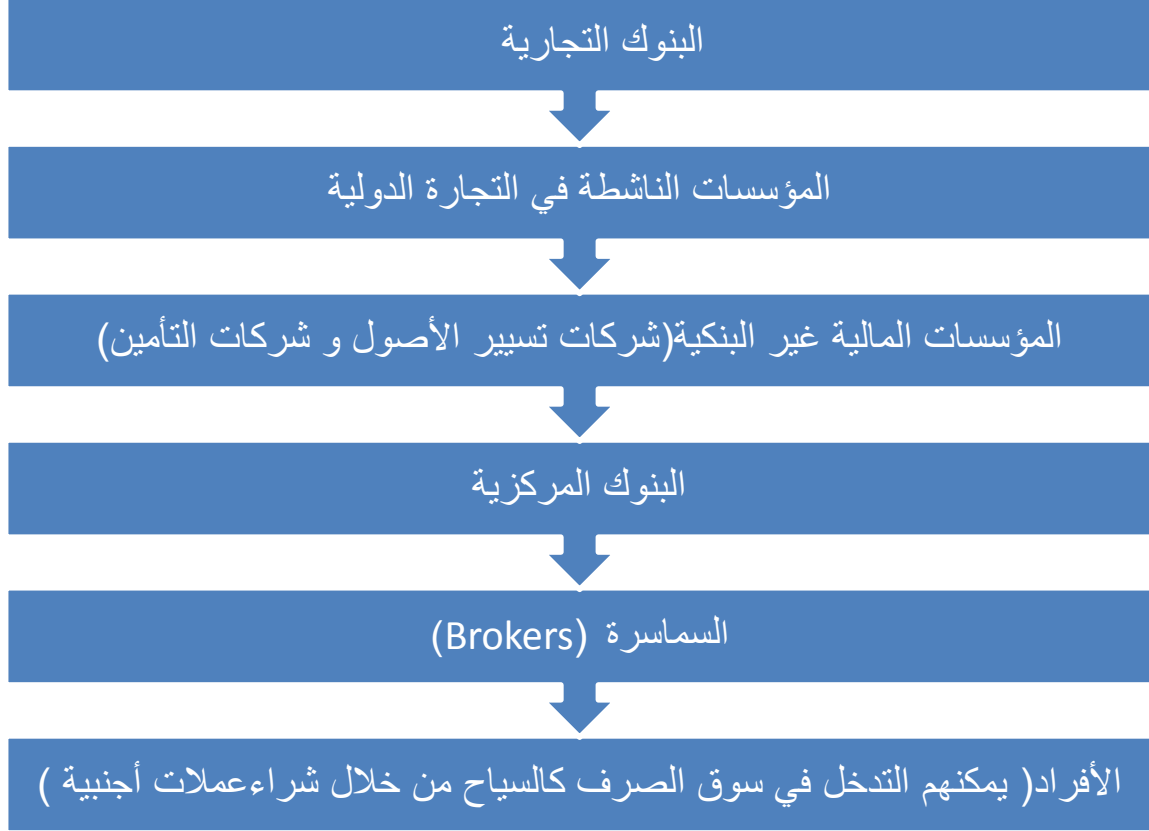


المصدر: زيان ربيعة، " سعر الصرف ونظرية تعادل القوة الشرائية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان 2005، ص 45.

III. المتعاملون في سوق الصرف و اتجاه التعامل فيه

III-1. المتعاملون في سوق الصرف:

الشكل 04: أهم الفاعلين في سوق الصرف¹.



SOURCE : Jean Bourget ; Arcangelo Figluizzi, Yves Zenou OP CIT, P36.

¹ SOURCE :Jean Bourget ;Arcangelo Filuizzi, Yves OP CIT, P36

الجدول 01: فتح و إغلاق أسواق صرف العملات.1

الإغلاق بتوقيت جرينتش (GMT)	الافتتاح بتوقيت جرينتش (GMT)	فترات سوق العملات
07:00 صباحا	10:00 مساء	الفترة الأسترالية
09:00 صباحا	02:00 صباحا	الفترة الآسيوية
05:00 مساء	08:00 صباحا	الفترة الأوروبية
01:00 مساء	01:00 مساء	الفترة الأمريكية

المصدر: مجلة المتداول العربي، للخدمات المالية و التدريب، الفوركس خطوة بخطوة القاهرة ، ص 15 على الموقع

www.arabictrader.com

و من الجدير بالذكر أن أكبر الفترات في سوق العملات من حيث السيولة هي فترة لندن (الفترة الأوروبية) إذ تمثل 35.8% من إجمالي حجم التداول ، تليها فترة نيويورك (الفترة الأمريكية) بمعدل 14.9% من إجمالي حجم التداول. و بناءا على ذلك فإن أعلى درجات السيولة تكون عند تداخل السوق الأمريكي مع السوق الأوروبي من الساعة الواحدة ظهرا إلى الساعة الخامسة عصرا بتوقيت جرينتش، كما لا يتم فعليا تداول جميع العملات العالمية بشكل مباشر في سوق العملات الأجنبية و إنما يقتصر التداول على العملات الرئيسية فقط.

ومن أهم العملات التي تستعمل في سوق الصرف لدينا الدولار الأمريكي USD الذي يمثل نسبة 85% من حجم المعاملات، واليورو EURO الذي يحمل نسبة 39% من المعاملات، والين الياباني ¥ بنسبة 19%، و الجنيه الإسترليني GBP 12% من المعاملات¹.

III-2. اتجاه التعامل في سوق العملات الأجنبية (سوق الاتجاهين):

يعطي المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي سعرين لكل عملة هما: سعر البيع و سعر الشراء.

❖ سعر الشراء: هو السعر الذي تستعد الجهة المسمية للأسعار «متعامل، بنك، بنك مركزي...» للشراء بالعملة المحلية و ضمن الحدود المتعارف عليها.

❖ سعر البيع: هو السعر بالعملة المحلية الذي تستعد عنده الجهة المسمية لأسعار بيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية في الحدود المتعارف عليها و كيفما كانت طريقة التسعير (مباشر، غير مباشر) فإن السعر الأقل هو دائما سعر الشراء. و السعر الأعلى هو سعر البيع و الفرق بين السعرين هو هامش الربح SPREAD الذي يحصل عليه المتعامل نتيجة اختلاف الأسعار.

وأي شخص أو مؤسسة تشتري العملة الصعبة من البنك بسعر البيع و تباع العملة الصعبة بسعر الشراء الذي يطرحه البنك و بناء على ذلك يكون كل من التسعير المباشر وغير المباشر متناظرين تماما².

$$DZD^A/USD=1/ (USD^V/DZD)$$

$$DZD^V/USD=1/ (DZD^A/USD)$$

حيث: A يمثل الشراء و V يمثل البيع

1. قاصدي عبد السلام، "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف"، مرجع سابق ص 40

2. صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف"، مرجع سابق ص 49.

IV. سوق صرف الدينار الجزائري.

إن الجزائر كغيرها من البلدان العربية لم يكن نظام صرف عملتها من خيارات السياسة الاقتصادية المحلية بل من تراث النظم السياسية الاستعمارية والتي كانت تعبيرا عن المصالح الاقتصادية و المالية للقوى الاستعمارية و ممثلها. في بادئ الأمر و تحت الحكم أو التأثير الفرنسي الاستعماري السابق كان ترتيب سعر الصرف المبدئي للدينار هو الربط بالفرنك الفرنسي ، و بعد سلسلة من تخفيض الفرنك الفرنسي و انخفاض قيمته أصبح ترتيب سعر صرف الدينار الجزائري منسوبا إلى سلة من العملات لأهم الشركاء التجاريين ، وفي الوقت الذي شهد فيه الاقتصاد الجزائري أزمات اقتصادية ، وخوفا من تدهور الأداء الاقتصادي تم اللجوء إلى وصاية صندوق النقد الدولي ، خلالها شهد نظام الصرف الجزائري جملة من التعديلات قصد تقريبه من قيمته الحقيقية و إعطائه صبغة التأثير و التأثير بوضعية أداء الاقتصاد الكلي.

حيث و مباشرة بعد الاستقلال عرف نظام الصرف الجزائري بترتيب الربط بالفرنك الفرنسي الذي كان متبوعا في عام 1963م بتطبيق نظام صارم للرقابة على الصرف الأجنبي و هذا بعد تأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13/12/1962م (الذي تبني إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في 10/04/1964م على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب ، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها عضو في FMI) مع بقاء سعر صرف الدينار الجزائري ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي حتى عام 1969م . ومباشرة بعد انهيار نظام بريتن وودز عام 1971م تم الاعتماد على سياسة عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري اتجاه العملات القوية ، ثم بعدها بادرت السلطات النقدية منذ عام 1974م إلى إيجاد نظام سلة العملات في تحديد سعر صرف الدينار بغية الحفاظ على استقراره و استقلاله اتجاه العملات القوية. وبقدوم أزمة النفط الخانقة عام 1986م كشفت عن حقيقة ضعف الاقتصاد الوطني فلجأت السلطات العمومية إلى اتخاذ عدة إصلاحات اقتصادية ، إلا أنها لم تكن كفيلة لحل الأزمة الاقتصادية نتيجة لاستمرار محدودية مستوى التمويل ، و نتيجة ازدياد تفاقم الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية

، دفع الأمر بها للجوء إلى مؤسسات النقد الدولية ، والتي تجسدت في شكل اتصالات سرية مع FMI ، ثم تلتها عدة اتصالات علنية مع هذا الأخير تندرج ضمن إطار انتهاج برامج (برنامج التعديل الهيكلي و برنامج التثبيت) قصد إعطاء دفع للاقتصاد الوطني و بالمقابل اقتضى بتخفيض قيمة العملة الوطنية حيث وصل مقدار التخفيض في 16/04/1994 م إلى 40.17% الذي تزامن مع آخر اتفاق أبرم مع الـ FMI لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي الواحد 36 دينار جزائري. و تعود الأسباب الأساسية للتخفيض إلى :

الجدول 02: أسباب انخفاض الدينار الجزائري.

الأسباب الداخلية	الأسباب الخارجية
سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات.	الاعتماد الكبير على صادرات البترول.
استفحال السوق الموازية و تهريب رؤوس الأموال و المضاربة حول العملات الأجنبية.	تطور الديون الخارجية الجزائرية.
زيادة الإنفاق العسكري خاصة منذ سنة 1992م نظرا لغياب الاستقرار.	انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف و رؤوس الأموال.
الكوارث التي عرفتها الجزائر في الثمانينات من زلازل وانحيار المباني و الجفاف كل هذا استدعى مبالغ مالية معتبر بها.	آثار اعتماد برنامج مكافحة ندرة السلع (مواد البناء و أغذية الأنعام وقطاع الغبار) الذي أقرته الحكومة الجزائرية في أكتوبر 1979م.

Source :habbar abdarrezak ,le marché des changes cas :le marché interbancaire des changes algérien ,mémoire PGS-Banque ,école supérieure de commerce –Alger ,13éme promotion 2002,p93.

و في أواخر سبتمبر من 1994 م تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من 01/10/1994م كبداية للإعلان عن سعر الصرف المرن، الذي كان

مرفوقا ببرنامج التعديل الهيكلي الذي استمر إلى غاية 1995/12/31 م التي ساهمت في إنشاء سوق صرف الدينار الجزائري بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.

و بالفعل فإيماننا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، تم تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسميا في 1996/01/02 م و الإعلان عن تبني نظام التعويم المدار الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض و الطلب، الذي تمارسه يوميا جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي و المؤسسات المالية . كما أصبح الدينار الجزائري يمارس دوره كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية و التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في توجيه مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي ، بالإضافة إلى المساهمة في تقليص الفارق الذي كان موجود بين سعر الدينار الرسمي و سعره الحقيقي ، و في نفس الوقت ساهم في استرجاع عافية سوق الصرف الأجنبي الجزائري¹.

1 بربري محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية"، مرجع سابق ص201-203

المبحث الرابع: السوق الموازية.**1. حقيقة السوق الموازية.**

"يعتبر سعر الصرف الاسمي السعر القانوني في سوق الصرف، أو أهم سعر تجاري في النظام الثنائي، أما سعر الصرف الموازي هو السعر المالي في النظام الثنائي أو هو سعر السوق السوداء في نظام السوق السوداء، و السعر الذي يتحدد في هذه السوق يسمي السعر الموازي"¹.

"السوق الرسمي للعملة يتميز بسعر مفروض للعملة، أي هذا السعر غير مفروض في النظام الموازي".
و تعتبر سوق الصرف الموازية من مميزات دول العالم الثالث، و أصبح التبادل فيها يدخل ضمن العادات و التقاليد، فهي سوق حرة، و سعر صرف العملة الأجنبية فيها يتحدد حسب العرض و الطلب مثل أي سوق أخرى.

و الجزائر كأى بلد من بلدان العالم الثالث، تتميز هي الأخرى بسوق صرف موازية، حيث لا توجد أي إحصائيات واضحة عنها فهي سوق غامضة و المتعاملين فيها غير معروفين، كما أن المراقبة الرسمية لا تستطيع أن تبين أهميتها رغم أن عمليات الاستيراد ممولة من هذه السوق بالعملات الأجنبية تفوق الواقع إلى حد كبير².

1. بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف و تحديده"، مرجع سابق ص179.

2 henni Ahmed, essai sur l' économie parallèle ,édition ENAG 1991 ;p :65,66.

الجدول 03: سعر الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف

الموازي و الرسمي.¹

السنوات	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1.0	1.3	0.62	0.8
السوق الموازي	1.1	1.5	2.0	4.0

SOURCE :henni Ahmed, essai sur l'économie parallèle, référence déjà citée, p : 65.

II. سوق الصرف الموازية في الجزائر

بدأت منذ بداية إنشاء الدينار الجزائري حيث كان الدينار مراقبا عن طريق قوانين صارمة خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة و إجراء التحويلات الدولية، حيث لم يكن الدينار قابل للتحويل و لم يكن هناك سوق داخلي للصرف يتحدد عن طريقه سعر صرف الدينار الجزائري، و مع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي و إلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 م، فإن قيمة الدينار أصبحت إبتداء من جانفي 1974 م مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية و الهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، لكن نظرا لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، و كذا نظرا للعوائد البترولية المعتبرة آنذاك، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية و هذا ما جعل بوادر السوق السوداء تظهر شيء فشيء بفعل

انحراف أسعار الصرف عن سعرها الرسمي، حيث أصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية و ذلك بسبب ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية الذي أدى إلى ارتفاع

1 SOURCE :henni Ahmed, essai sur l'économie parallèle, référence déjà citée, p : 65.

أسعار السلع و الخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع المستوردة و هذا ما يتنافى مع سياسة التصنيع التي كانت منتهجة "

لتتوسع بعد ذلك السوق الموازية مع بداية تدهور قيمة الدينار مع بداية الثمانينات ومع أن حق الصرف المواطنين السياح كان متكفلا به إلا أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب و فقدانه الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات من القرن العشرين جعل الطلب على الصرف يتزايد.

وأمام التزايد المستمر للطلب على العملة الصعبة في السوق السوداء تلاشت تحويلات عمال المهاجرين عن طريق السوق الموازية. و بعد صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 و مع الدخول في مرحلة الاتفاقات مع المؤسسات النقدية الدولية خاصة بعد إبرام اتفاق ستاند باي 1994 و اتفاق برامج التعديل الهيكلي 1995 الذي جاء بمجموعة من إجراءات إصلاح هيكلي متفق عليها، و من بين هذه الإجراءات ما يلي:

✓ إقرار التحويل الجزئي للدينار ابتداء من 1991 تماشيا مع اعتماد القرض القابل للتحويل خلال مدة 3 سنوات.

✓ مواصلة تحرير الأسعار حيث و صلت نسبة التحرير سنة 94 إلى 84% من إجمالي السلع المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك.

✓ وفقا لمادة 188 من قانون 90-10 التي تنص على أن البنك المركزي ينظم سوق الصرف صرح محمد لكصاسي محافظ بنك الجزائر باتخاذ الإجراءات التالية:

● اعتماد التحويل التجاري للدينار سنة 1991 و تطبيقه فعليا سنة 1994 مع تحرير أسعار الواردات.

● اعتماد طريقة التسعير Fixing لتحديد سعر الصرف وهي عبارة عن جلسات تسعير تتم بواسطة لجنة مشتركة مكونة من البنك المركزي و البنوك التجارية.

● اعتماد التحويل الجاري للدينار في جوان 1995 تزامنا مع السماح بنفقات العلاج و الدراسة بالخارج.

● إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في بداية 1996¹.

III. أسباب ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر.

إن سوق الصرف الموازي يتواجد في أغلب الدول السائرة في طريق النمو و في بعض هذه الدول و لمواجهة أزمات ميزان المدفوعات تقوم الحكومة بخلق سعر صرف موازي قانوني (صرف ثنائي للتحويلات المالية).

"والهدف من تواجد هذا السوق هو تحديد انعكاسات تخفيض سعر الصرف على الأسعار المحلية أين توجد يد مراقبة لتدفقات رؤوس الأموال و الاحتياطات الدولية."

"و سوق الصرف الموازي هو سوق هيكلية، أين تتواجه فيه بانتظام العرض و الطلب على العملة الأجنبية (وخصوصا على الفرنك الفرنسي) للحصول على سعر موازي هو سعر الصرف الموازي."

وتعود السوق الموازية في ظهورها إلى عدة عوامل من الماضي أهمها:

✓ فرض قيود في المبادلات مع الخارج.

✓ تحديد حصص الاستيراد و منع استيراد بعض المنتجات ذات النوع الرفيع.

✓ عدم فعالية الجهاز الإنتاجي الذي بدأ بقطع الغيار، الأجهزة الإلكترونية مرورا سلسلة من

الأشياء التي لا ينتجها الوطن إلا قليلا التي يرتفع الطلب عليها بنسبة فائقة، و بهذا تظهر

السوق الموازية كحق من حقوق المستهلك لتحقيق حاجياته التي يعجز السوق الوطني على

تلبتها.

1.د.بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف و تحديده"، مرجع سابق ص 180،181.

كما تعتبر المراقبة الصارمة التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني، سببا آخر في توسع السوق الموازية و هذا بمراقبة كمية و نوعية السلع المستوردة، وكذا مراقبة تحركات رؤوس الأموال مع الخارج. كما ساعد تدهور أسعار البترول في سنة 1986م بتأزم الوضعية الاقتصادية التي عرفت الجزائر و بذلك نقص المداخيل من العملة الأجنبية بـ56.5% لدى الدولة و لهذا توجه الأفراد و كذا المؤسسات الخاصة باللجوء إلى السوق السوداء لتلبية حاجياتهم من العملة الأجنبية سواء للقيام بعمليات تجارية أو لتعزيز أصولها النقدية بهذه العملات، نظرا لفقدان الثقة بالعملة الوطنية.

"ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور سعر الصرف الموازي أيضا قلة و ندرة العملة الصعبة، فيصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الصلبة الأمر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها إلى شرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي هذه العملة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي."¹

IV. محددات سعر الصرف في السوق الموازية.

إن السوق الموازي للعملة الصعبة سوق حر أين يتحدد سعر العملة الأجنبية بحرية عن طريق القاعدة الكلاسيكية للعرض و الطلب على العملة.

لذلك السوق الموازي مرتبط مع أي عملة أجنبية، فالجزائر تربط عملتها الدينار بالفرنك الفرنسي، هذه العلة تلعب دورا في وحدة الحساب، و بذلك كل عمليات التبادل تتم بالعملات الصعبة خارج الفرنك الفرنسي فإذا أردنا أن نتقده عند عميل للسوق الموازي قصد بيع الدولار الأمريكي مثلا فعلى تحويله إلى الفرنك الفرنسي (الأورو حاليا) طبقا للسعر المعلن عنه من طرف البنوك، فهو مرتبط مع الفرنك كوحدة أساسية للحساب.

1 Abderazak Benhabib, Benbouzian Mohamed ,Marché de change et Mésalignement le cas du dinars algérienne , international research journal of finance and economics,ISSN450-2887 ,issue49(2020),p45.

والسوق دائما يتكون من عرض وطلب على سلعة مهما تكن، وفيما يخص السوق الموازي فمجموعة القيود المفروضة من طرف سياسة الصرف تخلق الطلب على العملة بطريقة الدفع الخارجي فالطلب يخلق العرض .

1-IV . محددات العرض: إن عرض العملات الأجنبية لتمويل سوق الصرف الموازية يمكن

أن يأتي من عدة مصادر:

- ✓ تحويلات العمال المهاجرين .
- ✓ التقييم الزائد لفواتير الاستيراد وعمليات التهريب.
- ✓ رصيد السياح الأجانب.
- ✓ توظيف الأموال في الخارج للقيمين.
- ✓ عائدات التوظيف الإجبارية المقيمة بالعملة الأجنبية.
- ✓ عائدات حسابات الودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين .
- ✓ التسعير بأكثر بالنسبة للواردات و بأقل بالنسبة للصادرات.

2-IV . محددات الطلب: وسائل الدفع الخارجية لسوق الصرف الموازية تخدم تغطية ما يلي:

- ✓ الواردات غير الشرعية(خاصة المواد الاستهلاكية).
- ✓ سياحة المقيمين.
- ✓ تنوع الأموال النقدية للمقيمين.
- ✓ تحويلات رؤوس الأموال.
- ✓ المدفوعات غير المتطورة¹.

¹بن بوزيان محمد،"الأورو وسياسة سعرالصرف في الجزائر"،دراسة مقارنة مع تونس والمغرب ملتقى دولي :الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،جامعة سعد دحلب، 21-22 ماي 2002،ص 279.

أما عن علاقة سوق الصرف الموازي بالفرنك الفرنسي خصوصا، فإن العرض من العملة الأجنبية يصدر خصوصا من العمال المهاجرين.

إن سعر الدينار الجزائري يتحدد بشكل يومي (يوميا) بخصص التثبيت أين يقوم البنك المركزي باحتكار العرض من العملة الأجنبية عن طريق المداخيل البترولية فهي تحتكر 98% من العرض للعملة الأجنبية.

سياسة البنك المركزي تقوم على ترك العملة الأجنبية و تقترب من سعرها الموازي، من أجل مساعدة إحلال الإنتاج المحلي للواردات.

"إن المقاييس الجديدة لتحطيم الحواجز الجمركية لأي منتج عالي الاستهلاك مثلا: الفواكه و الخضر، قررت في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 و يتبع في مشروع قانون المالية لسنة 2002 : أنها تؤدي من جهة إلى الفصل بين السعر الرسمي للعملة و سعرها الموازي، ومن جهة أخرى إحداث ضغط تضخمي.

و لهذا السبب انخفض الدينار منذ 1985 ب 93% من قيمته الاسمية بالنسبة للدولار

و 92% بالنسبة للفرنك الفرنسي. و استقر في سنة 2002 بالنسبة للأورو.

و إذا ما نظرنا إلى مصادر العرض الأجنبي في السوق الموازية فإننا سنجد أن عمليات تزييف فواتير التجارة سواء من خلال المغالاة في قيمة الواردات أو ن خلال إظهار الصادرات بأقل من قيمتها الحقيقية مصدر مستمر لتدفقات النقد الأجنبي في السوق السوداء و أن تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي أدت إلى إرخاء عملية احتكار الحكومة للمعاملات التجارية بصورة متتابعة مما أدى إلى عودة عمليات التزييف بصورة أكبر عما سبق حتى أصبحت أحد أهم المشاكل التي تواجهها هيئة الرقابة على الصادرات و الواردات.

أما فيما يخص الطلب على النقد الأجنبي في السوق السوداء، فإن مصدر الطلب الرئيسي يتمثل في تمويل عمليات الاستيراد السلعي من الخارج، سواء لتمويل عمليات التهريب السلعي أو لتمويل عمليات الاستيراد بدون تحويل العملة، فوفقا لنظام الاستيراد بدون تحويل العملة يتم منح تراخيص الاستيراد للمستوردين الذين يثبتون أن لديهم كميات كافية من النقد الأجنبي بدون مساءلة جديدة عن مصادر هذه الأموال، ومما لا شك فيه أن عمليات تمويل تجارة المخدرات تتم أساسا بالاعتماد على السوق السوداء للنقد الأجنبي كذلك فإن هناك طلبا قويا على النقد الأجنبي من جانب الأفراد الذين يرغبون في شراء أصول مالية مقومة بالنقد الأجنبي¹.

¹ بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف و تحديده"، مرجع سابق ص 185.

خاتمة الفصل

إن أهمية سعر الصرف تكمن في كيفية تحديده و معرفة تغيراته المستقبلية و لقد اختلفت الآراء و النظريات في تفسيره و تحديد مؤثراته على المدى الطويل و القصير، كما أن تغيرات سعر الصرف و تقلباته الكثيرة دفعت العديد من الاقتصاديين إلى البحث في محدداته عبر الزمن و ذلك من أجل التنبؤ و الاحتياط ضد تقلباته غير المتوقعة.

ومن أجل هذا تطرقنا لدراسة أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف سواء الرسمي أو الموازي، مع شرح لسياسات الصرف المتبعة من طرف الدول التي تختلف باختلاف ظروف كل دولة، حيث أن استعمال أدوات سياسة الصرف يكون بغرض علاج مشكل في ميزان المدفوعات، و تكوين عملة قوية عما كانت عليه سابقا.

و الجزائر و نظرا لما يعرفه الدينار من انخفاض منذ 1986م طغى على سوق صرفها ما يعرف بالسوق السوداء للنقد الأجنبي التي تعد أكبر أنشطة الأعمال في الجزائر و أكثرها ربحية على الرغم من الصفة غير القانونية للسوق إلا أن درجة الأمان كانت محيطة به بسبب انخفاض درجة السيطرة و صعوبة الرقابة علة مثل هذه المعاملات غير القانونية. واستجابة لهذا النمو في حجم المعاملات في هذه السوق قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من هذه المعاملات في السوق السوداء للنقد الأجنبي خصوصا وأن الجزائر تبنت التوجه إلى اقتصاد السوق أين تسود حرية التعامل و العمل بقوانين العرض و الطلب.



الفصل الثاني

مقدمة الفصل

إن الهيمنة الاقتصادية للولايات الأمريكية المتحدة مكنتها من فرض السيطرة على أغلب دول العالم من خلال نظام بريتن وودز حيث أصبح الدولار الأمريكي أقوى العملات في العالم، غير أن مركزها سرعان ما ضعف بمجرد انهيار نظام بريتن وودز ، بعد أن استردت اليابان و دول أوروبا الغربية مركزها الاقتصادي الأمر الذي اثر بشكل أو بآخر على سير دوايب النظام النقدي الدولي ولعل أهمها إنشاء الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي و استحداث العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" و الذي يعد منعرجا حاسما و هاما في مستقبل النظام النقدي الدولي مما زاد من حجم المنافسة مع الدولار الأمريكي خاصة و أن قطاع التجارة الخارجية الفوهة الوحيدة أمام العالم الخارجي في جلب الدولارات التي تمول الخزينة، و كونها المنتفس الوحيد كذلك من الجانب الداخلي لما توفره من مداخل لتغطية المتطلبات الداخلية. حيث رأت الجزائر أن تساير هذا القطاع و أن تدخل إصلاحات اقتصادية عليه وذلك من أجل تنظيم أفضل للتدفقات التجارية و كذا إحداث ترابط بين سياسات التنمية الاقتصادية.

فحاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بجميع ما يخص اليورو و الدولار و علاقتهما بالتجارة الخارجية الجزائرية . فارتأينا إلا أن نقسمه إلى أربع مباحث و كل مبحث لأربع مطالب، فالمبحث الأول نتناول فيه كل ما يخص اليورو كعملة موحدة أوروبية، والمبحث الثاني خصص للدولار الأمريكي بكل جوانبه، أما المبحث الثالث فدرسنا فيه المنافسة بين الدولار و اليورو، و أخيرا و ليس آخرا المبحث الرابع الذي عرضنا فيه التجارة الجزائرية الخارجية و مدى تأثيرها بعملتي الدولار الأمريكي و اليورو.

المبحث الأول: العملة الأوروبية الموحدة.**I. النظام النقدي الأوروبي (النشأة والتطور).****I. 1-النشأة:**

لقد مر النظام النقدي الأوروبي بعدة مراحل كانت بدايتها باختيار نظام بريتن وودز أين اتجهت معظم الدول الأوروبية بعد الانهيار، وكذا الطبقة المالية نحو تنصيب جهاز مهمته تحقيق نوع من الاستقرار المالي. هذا الاستقرار المنشود حدد في فترتين:

✓ بروكسل 7 مارس 1976: حيث صادق أعضاء المجموعة الأوروبية على معاهدة أصبحت سارية المفعول وتعتبر الخطوة "Bale" ابتداء من 24 أبريل من طرف محافظ البنوك المركزية المهتمة والمجتمع في بال وتعتبر الخطوة الأولى.

ففي الحياة العملية فإن البنوك المركزية لمختلف الدول، وبالأخص الدول الأوروبية التي جرت العادة منذ 1944 على عمل التدخلات الرئيسية وتحقيق القيمة وكذا التبادل بالعملة الأمريكية الدولار، حيث أن البنك الفرنسي مثلا يعمل على أن معدل صرف الدولار الأمريكي مقابل الفرنك، حيث الفرنك لا يجب أن يخرج عن نطاق 1% من الأسفل، وهذا بالنسبة لدولار أمريكي واحد أي أنه يبقى في نطاق 2%.

كذلك فإن البنك المركزي الألماني يعمل نفس الشيء بالنسبة للمارك الألماني، لكن لا أحد من البنكين يعمل على وضع رقابة فيما يخص العلاقة "فرنك - مارك" هذه الوضعية أدت إلى نتيجة مغايرة لما توقعه محررو معاهدات بريتن وودز هذه الظاهرة أصبحت تسمى فيما بعد بظاهرة تراكم الهوامش، حيث أن تغيرات الفرنك والمارك ليست في نطاق 2%. بل تعدته إلى نطاق 4%.

✓ ملتقى قمة أكتوبر 1972: اجتمع رؤساء الدول المكونة للمجموعة الأوروبية في باريس يومي 20 - 21 أكتوبر عام 1972 وقد سمي هذا الاجتماع بملتقى القمة وكانت النتيجة الموجودة في هذا الاجتماع هي التأكيد على بعث وكذا تكثيف مراحل الإتحاد والتي حددت نهايتها في 31 ديسمبر 1980، حيث حددت 3 مراحل لهذه النهاية:

المرحلة الأولى: تحديد تكافؤات ثابتة بين عملات الدول الأعضاء تنتهي هذه المرحلة في 31 ديسمبر 1973.

المرحلة الثانية: إنشاء صندوق أوروبي للتعاون النقدي تم في 03 أبريل 1973، وقد سميت العملة المختارة ب"أوروبا" كما قدرت وحدة الحساب ب0.88 غ من الذهب.

المرحلة الثالثة: إنشاء منطقة أوروبية للاستقرار النقدي (2) أدى إلى فشل ملتقى القمة إلى تحريك فكرة الوحدة، كما أنه بين سنتي 1974 و 1977 ثم إحداث سلسلة من المشاريع لوضع خطة مستقبلية في سنة 1978 وبعد لقاء المستشار الألماني SCHMIDS والرئيس الفرنسي (GESCARD DESTIN) في BREME. أدى إلى إقرار منطقة أوروبية للاستقرار الذي دخل حيز التنفيذ في 13 مارس 1979. وتمت الموافقة على هذا المشروع الذي يجب تقديمه على النحو التالي:

- النظام النقدي المتوقع إنشائه يجب أن يكون صارما، حيث أنه للدولة الحق في أن تأخذ نسبة عالية من هوامش العملات، ولمدة معينة وتكون هذه التدخلات بالعملة الأوروبية فقط. للعملة الجديدة للمنشأة الأوروبية كما سميت هذه العملة ب "الإيكو" écu (Européen Currency Unit).

- تكوين صندوق خاص بعملة الإيكو موجهة إلى البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية، حيث يتكون هذا الصندوق من احتياطي الذهب وكذا الدولار وقيمة مساوية من العملة الوطنية.

- إنهاء سياسة الصرف للدول المشاركة في المجموعة الأوروبية بالنسبة لعملات الدول الأخرى وكذا الدولار، قصد تفادي تدخلات متشابهة لها آثار سلبية، وتم إنشاء صندوق النقد الأوروبي سنتين بعد إنشاء النظام النقدي الأوروبي، وكان على الدول الأوروبية سواء كان ميزان مدفوعاتها موجب أو سالب إتباع سياسة لتحقيق نسبة كبيرة من الاستقرار في الخارج والداخل فيما يخص سعر الصرف وفقا للترتيبات التالية:

- بالنسبة لأي عملة فإن معدل الوسط "court pivot" يحدد بالنسبة للإيكو، بالنسبة للعملات التي سوف تصبح سعر صرف ثابت، فإنه يأخذ بعين الاعتبار معدل محدد وذلك لحظة دخول النظام النقدي العمل، إذا من خلال هذه المعدلات بإمكاننا وضع سلم لمعدلات صرف ثنائية.

- حددت هوامش التغيرات بالنسبة لمعدلات الصرف بنسبة 2.25 % بالنسبة للعملة الإيطالية كان هناك استثناء حيث قدر الهامش بأكثر من 6%.

- في حالة انخفاض قيمة عملة بالنسبة لعملة أوروبية أخرى، يقوم البنك المركزي للدولة التي انخفضت قيمة عملتها يقوم برفع قيمة تبادل العملة بالدولار في سوق الصرف، الشيء الذي يؤدي إلى بقاء العلاقة بين العملتين الأوروبيتين ثابتة، لتفادي الضغط المترتب على عملة ضعيفة جراء التغيرات حدد المجلس الأوروبي قيمة من عملات المجموعة الأوروبية مع بعضها البعض، وكذا بالنسبة للإيكو.

فيمكن اعتبار النظام النقدي الأوروبي نظاما يسمح باستقرار أسعار الصرف، الخفض من التضخم والتهيؤ إلى التوحيد النقدي الأوروبي. ولقد كانت الشراكة الاقتصادية الأوروبية تحتاج

إلى اسعار صرف مستقرة لتنمية مبادلاتها فيما بين الدول الأعضاء والاستمرار في اندماج الأسواق الأوروبية.¹

I. 2- تأسيسه:

أسس النظام النقدي الأوروبي من خلال قرار المجلس الأوروبي في 5 ديسمبر 1978، وبدأ وظيفته في 13 مارس 1979 طبقا للاتفاق المبرم بين مختلف البنوك المركزية للدول الأعضاء في نفس اليوم وحدد له ثلاثة أهداف:

✓ استقرار أسعار الصرف لتصحيح الاختلال.

✓ التخفيض من التضخم.

✓ تهيئة الإتحاد النقدي الأوروبي من خلال التعاون.²

I. 3- مبادئ النظام النقدي الأوروبي ونتائجه:

هناك ثلاثة عناصر مؤسسة للنظام : الإيكو، ميكانيزم أسعار الصرف والصندوق الأوروبي للتعاون النقدي fecom.

✓ الإيكو: تطرقنا سابقا أن الإيكو يعرف بعملة سلة متكونة بنسبة محددة لكل العملات المشاركة طلب حصة كل بلد بالنسبة للإنتاج الوطني الخام للشراكة

ولمبادلات الشراكة . كما كانت تحسب قيمة السلة بضرب الوزن المعطى لكل عملة في معدل الصرف المتعلق بها بالنسبة للإيكو . استخدمت عملة الإيكو إلا في كتابة ميزانية الشركة، متقدمة في السعر الرسمي حيث كانت تستخدم هذه العملة كوسيلة للدفع

¹ روجيه دوهيم، مدخل إلى علم الاقتصاد، ترجمة سموحي، منشورات عويدات، لبنان 1979 ص 200.

² مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب القاهرة 1979 ص 91

ولاحتياط البنوك المركزية. تتحدد فيه قيمة الإيكو كل يوم على أساس اسعار العملات الأوروبية المترتبة في السوق، لهذا كانت تتغير هذه القيمة حسب تقلبات الأسعار لمختلف العملات المركبة للإيكو. كما يمكن أن يكون مستقرا نسبيا نظرا لارتباط العملات الأوروبية فيما بينها بقيد استقرار النظام وقد كان يعتبر معيارا متغيرا.

✓ ميكانيزم أسعار الصرف والتدخل: يعتبر ميكانيزم أسعار الصرف والتدخل النواة الأساسي للنظام النقدي الأوروبي حيث كان يحدد هذا الميكانيزم لكل عملة سعر محوري بالنسبة للإيكو (محاور ثنائية الأطراف) وأسعار الصرف والتكافؤات الثابتة بين كل عملة (محاور جانبية).

✓ الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي Fecom: تأسس في 1973 في إطار ميكانيزم الثعبان لتحقيق الدعم النقدي ما بين الدول الأعضاء، حدد أهم وظائفه كما يلي:

- تسهيل التدخل في أسواق العملات الأجنبية.
- القيام بالتصفيات بين البنوك المركزية.
- تسيير تسهيلات القرض في المدى القصير المرتبط بالنظام النقدي الأوروبي فهذا الصندوق ليس بنك بل يعتبر مؤسسة للمقاصة متعدد الأطراف بين البنوك المركزية الأوروبية من أجل أن تتحصل هذه الأخيرة على مساعدات مالية أو نقدية في حالة الحاجة.
- ومن نتائج النظام النقدي الأوروبي على الدول الأعضاء أصبحت العملة القوية التي يقوم بإصدارها بنك مركزي المعروف بنفوره للتضخم مرساة على النظام النقدي الأوروبي حيث سمح ذلك لعدة دول أن تنجح في إزالة التضخم، فإذا أضفنا لهذه النتيجة انخفاض تدريجي

لعدد من الإنضباطات فإنه يمكن اعتبار أن النظام النقدي الأوروبي خلال العشرية الأولى كان موفقاً.¹

II . ماهية اليورو ومراحل نشأته .

II . 1- تعريف اليورو .

اليورو هو إسم العملة الأوروبية الموحدة، وقد تم الاتفاق على هذه التسمية في اجتماع "مدريد" سنة 1995 بعد خلافات كبيرة بين ألمانيا وفرنسا حول التسمية الرسمية للعملة الموحدة، ليتدخل المجلس الأوروبي ويحسم الأمر لصالح كلمة EURO. أما الشكل والألوان والتخطيط والرموز المكونة للعملة الموحدة "اليورو" فقد خضعت لمفاوضات طويلة وصعبة تم الاتفاق حولها سنة 1996 بقمة Dublin.

من أجل استكمال الإتحاد الأوروبي، عقدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤتمر قمة في فبراير 1992 بماستريخت (هولندا) لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ولتوقيع اتفاقية جديدة لإنشاء الإتحاد النقدي والاقتصاد الأوروبي.

كما تضمن المادة 107 من معاهدة ماستريخت والمادة 07 من لائحة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، استقلال البنك المركزي الأوروبي، والبنوك المركزية الوطنية، وأعضاء

هيئات اتخاذ القرار فيها، في ممارسة سلطتها وتنفيذ واجباتها وليس مسموحاً لها أن تطلب

أو تتلقى التعليمات من حكومة أي دولة عضو أو أي منظمة في الجماعة الأوروبية أو أي هيئة أخرى، وعلاوة على هذا فإن هذه الحكومات والمؤسسات والهيئات ملزمة بالامتناع عن محاولة التأثير على البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية في أداء مهامها.

¹ بغداد زيان ، " تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، مذكرة

ماجستير جامعة وهران 2012-2013 ص 54-58

تشير اتفاقية ماستريخت في المادة الثانية " إن الهدف هو إنشاء سوق مشتركة وإتحاد اقتصادي نقدي " وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي، مع توسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية، وتتضمن الاتفاقية تنظيم كافة نواحي الحياة تشريعياً، اجتماعياً، إذ أنها تعتبر وثيقة عمل أوروبية.

أما بخصوص السياسة النقدية تشير المادة 105 من اتفاقية ماستريخت إلى " أن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة"، ومنحته الاتفاقية لذلك الاستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية الأوروبية.

وفيما يتعلق بالسياسة المالية تهدف اتفاقية ماستريخت إلى تأمين التنسيق الجيد بين السياسة المالية لحكومات الدول الأعضاء للمساعدة على إيجاد مزيج مناسب بين سياساتها الاقتصادية، وهذا أمر ضروري من وجهة نظر السياسة النقدية، ونظراً لوجود مجموعة من الميزانيات الوطنية كان من الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة وتنسيقاً بين مختلف السياسات المالية في اقتصاديات الدول الأعضاء.

✓ شروط الانضمام للوحدة النقدية:

- حددت معاهدة ماستريخت الموقعة سنة 1992 والتي دخلت حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993، الشروط التي يجب إستفائها من جانب الدولة الراغبة في الإنضمام إلى الوحدة النقدية حرصاً على قوة هذه العملة، كما تم وضع معايير يجب احترامها في آن واحد من طرف الدول الراغبة في الانضمام، هذه المعايير تدعى بمعايير التقارب والتي هي:

- استقرار أسعار الصرف: يجب أن تكون تقلبات العملة في خلال السنتين الماضيتين على الأقل على نطاق التقلبات الطبيعية لنظم الصرف الأوروبي.

- استقرار الأسعار: يجب أن لا يتعدى معدل التضخم 1.5 عن متوسط معدلات التضخم لأقل ثلاث دول الأعضاء تضخما.
- عجز الموازنة: يجب ألا يزيد معدل عجز الموازنة عن 3% من الناتج الإجمالي المحلي.
- الدين العام: يجب ألا يزيد حجم الدين العام عن 60% من الناتج الإجمالي المحلي.
- أسعار الفائدة الطويلة الأجل: يجب ألا تتجاوز 2% عن متوسط معدل أسعار الفائدة الطويلة الأجل في ثلاث دول التي تشهد أقل معدلات التضخم.

لقد نجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق هذه المعايير ما عدا دولة اليونان.

✓ مراحل الوحدة النقدية:

إن المتبعين لمسيرة الوحدة النقدية الأوروبية يلاحظون بأنها انطلقت منذ توقيع اتفاقية ماستريخت في فبراير 1992، أين حددت مراحل تجسيد العملة الوحدة لتنتهي هذه الأخيرة بإصدار اليورو عام 1999.

المرحلة الأولى (1990-1993): شهدت هذه المرحلة إرادة أكبر للدول الأوروبية في تكملة التعاون والتنسيق الاقتصادي للتوصل إلى السوق المشتركة بنهاية عام 1992 والمشاركة الكاملة لجميع عملات دول المجموعة. وجسد ذلك أكثر اتفاقية ماستريخت التي كانت تهدف إلى زيادة التعاون الاقتصادي النقدي والمالي بين دول المجموعة، والعمل أكثر على تحرير انتقال رؤوس الأموال، وذلك بغية تحقيق تقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها، مع تجنب حدوث عجز كبير في الموازنة العامة لأي بلد عضو في الإتحاد، حيث تقوم اللجنة الأوروبية كهيأة تتولى متابعة تطورات الميزانية و المديونية العمومية، وذلك باستخدام معايير محددة سلفا.

المرحلة الثانية (1994-1995): تعتبر هذه المرحلة على أنها فترة تمهيدية لمبادئ الإتحاد الأوروبي، حيث تم تأسيس هيئة النقد الأوروبية التي شرعت في عملها رسمياً منذ سنة 1994، واتخذت فرانكفورت مقراً لها أين كلفت هذه الهيئة باستكمال التجهيزات الفنية والتنظيمية للعملة الموحدة تمهيداً لهذه المرحلة، حيث تم تحديد الأسس التي لا بد من انتهاجها لتحقيق نجاح الإتحاد وتمثل في:

-التقريب بين السياسات النقدية لدول الأعضاء بغية تحقيق استقرار في الأسعار . وقد كانت دول المجموعة تتبع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي وخصوصاً فيما يتعلق بالمؤشرات الأربعة وهي:

معدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين

الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة طويلة الأجل.

-وضع إستراتيجية جديدة وتوفير أدوات مناسبة لذلك، بهدف التوصل إلى إطار عمل منسق لمستقبل السياسة النقدية الموحدة للنظام الأوروبي وللمصارف المركزية إلى جانب رقابة التجهيزات الفنية الخاصة بطبع اليورو.

-السهر على إعداد تقارير دولية حول مدى التطورات الحاصلة في إنجاز التجهيزات المطلوبة. وشهدت هذه المرحلة اجتماع القمة الأوروبية في مدريد (ديسمبر 1995) وتمت فيها الموافقة على الاقتراح الألماني تعديل اسم العملة الأوروبية من الإيكو إلى اليورو .

-إن لفظ الإيكو (ECU) تعني بقرة EINE- KUH.

-أن هذه العملة فقدت الكثير من قيمتها إزاء المارك الألماني منذ تأسيس النظام الأوروبي عام 1979، وزاد من رصيد كلمة اليورو و كونها تشكلها جزءاً من تسمية أوروبا باللغات الأوروبية الشائعة، كما أنها أحب إلى الجمهور وأسهل تداولاً على ألسنة الأوروبيين من كلمة الإيكو.

المرحلة الثالثة (1996-1998) : تم تحديد هدف هذه المرحلة بالتحول من الإيكو إلى اليورو، حيث تنتقل فيها مسؤولية السياسة النقدية الموحدة من المؤسسة النقدية الأوروبية إلى النظام الأوروبي للبنوك المركزية، كما ارتبطت هذه المرحلة بتحديد الدول المشكلة لليورو بعد تحقيقها لشروط الانضمام المحددة في اتفاقية ماستريخت المتعلقة بمعدل التضخم، عجز الميزانية، المديونية العمومية ومعدل الفائدة طويل المدى، وذلك بعد أن حدد الإتحاد فترة مرجعية اعتبرت فترة اختبار. ونظرا لعدم تحديد معاهدة ماستريخت طبيعة علاقة الدول الأوروبية التي ما زالت خارج منطقة اليورو بالوحدة النقدية الأوروبية، تمت معالجة هذا القصور من خلال مؤتمر دبلن في ديسمبر 1996، حيث تم الاتفاق على بعض القواعد التي تنظم هذه العلاقة، وخاصة في مجال أسعار الصرف وصيغت هذه القواعد في نظام جديد لسعر الصرف أطلق عليه اسم نظام النقد الأوروبي الثاني EMS 2 ، وتمت المصادقة على قواعده من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في أمستردام سنة 1998، وهو يهدف بالأساس إلى حماية اليورو من الآثار السلبية لتخفيض عملات الدول التي ما زالت خارج منطقة اليورو.

المرحلة الرابعة (1999-2002) : إن هذه المرحلة شهدت بالضبط بتاريخ 1993/01/01 ، بداية إطلاق اليورو والشروع في تداوله في شكل صكوك وبطاقات ائتمانية إلى غاية إنزاله في الأسواق كأوراق وقطع ابتداء من الفاتح يناير 2002، أين تتم في فترة العامين تهيئة كل الأوراق المالية والأجهزة الإنتاجية للدخول بجد في اليورو. ترتبت في هذه المرحلة علاقة بين اليورو و الإيكو والعملات الوطنية مع قرارات جرى تنفيذها مع دخول اليورو على النحو التالي:

-يحل اليورو محل الإيكو وذلك على أساس يورو واحد = إيكو واحد.

-يصبح اليورو عملة الدول الأعضاء ويحل محل العملات الوطنية ويصبح الوحدة الحسابية للبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية لتلك الدول.

- يحدد سعر صرف عملات الدول الأعضاء مقابل اليورو في موعد أقصاه ساعة وقد قام البنك المركزي الأوروبي بإصدار بيان مؤرخ في 31-12-1998 بأسعار الصرف واعتبارها نافذة في الساعة الصرف من يوم 01-01-1999.

المرحلة الخامسة (انطلاقاً من 2002 أي مرحلة تداول عملة اليورو الورقية والمعدنية):

رسمت الأنظمة التي وضعها البنك المركزي، توقيت وكيفية طرح وتداول عملة اليورو الورقية والمعدنية، فاعتباراً من 01-01-2002 طرح البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء في منطقة اليورو عملة اليورو الورقية واليورو المعدنية، وحينها يجري الدفع باليورو وبصفة تلقائية في التعامل الشخصي والتجاري وبذلك يحل اليورو محل المارك .

✓ فوائد العملة الأوروبية الموحدة:

للعلمة الأوروبية الموحدة عدة مزايا وفوائد بالنسبة للاقتصاد الأوروبي نذكرها على النحو

التالي:

✓ **فوائد داخلية:**

تساهم العملة الأوروبية الموحدة في إكمال السوق الموحد الداخلي، فلا يمكن أن نتصور وجود سوق واحد دون وجود عملة واحدة، الشيء الذي يؤكد ضرورة وجود عملة أوروبية موحدة لأنها تسمح للأوروبيين الاستفادة من فوائد السوق الموحد. تعتبر أداة فعالة للتسيير في الدول الأعضاء، وذلك من خلال محاربة التضخم، وضبط عجز الموازنة والمديونية العامة والتحكم في أسعار الفائدة وهي تسمح بخلق محيط اقتصادي مستقر وملائم، وتفادي سلبيات ومخاطر أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء.

✓ **فوائد خارجية:**

- تسمح العملة الأوروبية الموحدة في تحقيق استقرار العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية.

- تعتبر العملة الأوروبية الموحدة من وسائل التسوية التجارية الدولية وعملة صعبة يحتفظ بها في محافظ الاحتياطات الرسمية في البنوك المركزية.

- على المستوى العالمي تسمح العملة الأوروبية الموحدة بأن يتصدر الإتحاد الأوروبي أكبر القوى التجارية.¹

II. 2 - اليورو شكله وفتاته:

✓ شكل اليورو:

اتفقت بلدان الإتحاد الأوروبي على تسمية عملتها المشتركة باليورو واعتمد أيضا بالنسبة لغيره من الكلمات المختصرة ، كما تم تسجيله في هيئة القواعد والمعايير الدولية.

وقام المهندس الألماني "روبير كالينا" بوضع التصميمات الهندسية لورقة اليورو بشكل علمي وعملي مناسب، ووافق عليها وزراء الإتحاد الأوروبي في اجتماعهم سنة 1999.

ويتبين من خلال هذه التصميمات الهندسية أنه تم مراعاة كل العصور التاريخية التي مرت بها الحضارة الأوروبية عاكسة كل طموحاتها وآمالها ، حيث تختلف هذه الرسوم في كل فئة من فئات اليورو، وكذا باختلاف ألوانها، كما أنها تعبير مشترك بين العام والخاص والحاضر والمستقبل.

وقد تم اعتماد حرف "E" الذي هو الحرف الخامس من الأبجدية اليونانية EPSILON المرتبطة بمهد الحضارة الأوروبية. بالإضافة إلى أن الحرف "E" هو الحرف الأول Europe ويتخلل "E" خطان متوازيان يرمزان إلى الاستقرار ويرمزان إلى قوس وسهمان ينطلقان إلى مستقبل أفضل، وتم كتابة عبارة "اليورو" بكل من الأحرف اللاتينية هكذا

¹تعريف اليورو و الاتحاد الأوروبي، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الموقع الالكتروني:

www.wikieuropéen Flag.3v ، يوم 14-02-2016 .

"EUROPE" والأحرف اليونانية "EYPO" للتعبير عن الماضي المستمر والحاضر والمستقبل.

✓ فئات اليورو وأنظمة إصداره:

بعد الإتمام من التصميمات الهندسية لليورو، الموضوع من طرف المهندس الألماني التي استغرقت فترة عامين، وبعد الموافقة عليها من قبل وزراء مالية الإتحاد الأوروبي، تم وضع ثلاثة أنظمة رئيسية لإصدار اليورو:

النظام الأول: أوراق عملة نقدية:

شأنها شأن إصدار ورقة نقدية أخرى، كما أن لها نفس إجراءات الإصدار، الطبع والترقيم والتسلسل الخارجي بالورقة النقدية، وتحمل توثيق محافظ البنك المركزي الأوروبي وتخضع لمراقبة البنك المركزي عند تداولها. يحكمها قانون وتقبل عند إبراء الذمم واستدراك الحقوق استنادا لهذا القانون، وتحل محل كل العملات الأخرى لدول الإتحاد الأوروبي بعد طرح اليورو للتعامل كعملة ورقية، ويتم بعدها سحب العملات الأخرى لكل دولة من التعامل، بحكم أنها ستفقد قوة إبرائها ولم تصبح قانونية ملزمة أي تعامل بعد انتهاء الفترة الانتقائية، بل أنه أثناء هذه الفترة تم تحويل عرضها من العرض العام إلى الخاص، حيث اقتصر التعامل بها فقط عند البنوك أو المصارف التي قامت بسحبها وإحلال اليورو محلها.

والعملة الورقية طرحت قانونا ولها قوة إبراء والقبول العام، وفئاتها السبع هي:

05 يورو، 10 يورو، 20 يورو، 50 يورو، 100 يورو، 200 يورو، 500 يورو.

النظام الثاني: مسكوكات معدنية:

ويطلق على هذه المسكوكات العملات المساعدة أو أشباه النقود وتتجلى وظيفتها في المحافظة على الاستقرار العام للأسعار ومحاربة التضخم.

ويتم تداولها من قبل الأفراد ومحلات التوزيع وكذا الأجانب حيث أنها غير قابلة للتلف, وطرحتها كل من دولتي ألمانيا وفرنسا للتداول سنة 2000, وتساعد الأطفال القيام بعملية الادخار, وهذه المسكوكات المعدنية لها ثمان فئات هي:

سنت، 2 سنت، 5 سنت، 10 سنت، 1 يورو، 2 يورو، وقد حملت النقود المعدنية لليورو وجهين على النحو التالي:

-الوجه الأول: ثابت في جميع الفئات والأحجام الخاصة بالعملة المعدنية وهو يحدد قيمة اليورو.

-الوجه الثاني: شكل خاص بكل فئة من الفئات ويختلف من دولة إلى أخرى, ويحمل هذا الشكل طابعا محليا خاص بكل دولة من الأعضاء.

النظام الثالث: إصدار اليورو الحسابي والبطاقات الائتمانية:

حيث يعتبر الأول من حيث التطبيق والاستخدام، وتم الاتفاق عليه لاعتماده وتطبيقه منذ أول لحظة أطلق فيها اليورو، هذا ما يعبر عن قمة ذكاء المجموعة لتخطي أي عقبة قد تقع في ظهور اليورو.

وقد تم استخدام اليورو الحسابي منذ 2001 في عمليات الدفع والسداد الإلكتروني والحسابي عن طريق:

- البطاقات الائتمانية.

- الشيكات السياحية.

- السندات الحكومية وسندات الشركات.

- سداد الضرائب والمستحقات الحكومية.

- سداد الديون المستقبلية وعمليات الخصم.

- منح القروض الحكومية وكذلك المساعدات.¹

III . العوامل المساعدة لجعل الأورو عملة دولية :

لعل أهم العوامل التي استدعت جعل العملة الأوروبية الموحدة كعملة دولية تستعمل في

مجالات شتى في تسوية المعاملات وتسديد الالتزامات وما إلى ذلك يمكن ذكر ما يلي:

- تخفيض تكاليف المبادلات، نتيجة لتوحيد عملات الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، لم تعد هناك حاجة إلى عملية التحويل بين العملات مما يترتب عنه انخفاض في نفقات المعاملات بشكل عام وما يترتب عن ذلك من زيادة الطلب على اليورو لإتمام الكثير من المعاملات المالية والتجارية .

- انتهاء حالة عدم اليقين بشأن أسعار الصرف وتقلباتها فيما بين الدول المشاركة في الأورو. وهذا يؤدي إلى انخفاض مخاطر التجارة البينية إلى حدودها الدنيا وما يترتب عن ذلك من نموها بشكل كبير.

- إعطاء قوة للعملة الأوروبية وجعلها من العملات القوية في العالم جنبا إلى جنب مع الدولار، وذلك نابع من القوة الاقتصادية للدولة المشاركة فيها وهي في تزايد مستمر، حيث كانت الدول المشكلة للأورو عند ظهوره وطرحه على أرض الواقع عام 2002 تمثل خمس الإنتاج الاقتصادي والتجاري العالمي ويبلغ عدد سكانها 291 نسمة، والنتائج المحلي الإجمالي 5.55 تريليون وحدة النقد الأوروبية سابقا ECU . وهذه الأرقام في تزايد مستمر، بالنظر إلى تزايد الدول المنضمة إلى منطقة الأورو والتي بلغت حاليا 25 دولة.

¹ و صفاق عتيقة، "الاتحاد الأوروبي و تأثيره الاقتصادي"، الملتقى الدولي حول اليورو و اقتصاديات الدول العربية - فرص و تحديات -، جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005، ص 133.

- العمل على تسهيل حرية حركة رؤوس الأموال، وبالتالي تحقيق تكامل الأسواق المالية للدول المشاركة في العملة الموحدة، وهذا يساعد على سهولة تدفق السيولة فيما بين الدول بهدف التوظيف والاستثمار في أي وقت و يمنح المستثمرين خيارات عدة تجنبهم تجميد السيولة المالية ولو لفترة بسيطة ، وتعمل على جذب المستثمرين الأجانب (مستوى عالمي) وكذا تحسين فرص الاستثمار لرجال الأعمال بشكل خاص.

إن هذا لا يعني أن الدول المعنية لم تتحمل تكاليف في سبيل تحقيق هذا الإنجاز العظيم بل العكس تماما، فقد كلفتها العملية ثمنا باهظا خاصة في بداية طرح العملة الموحدة، حيث تحملت أعباء ليست بالقليلة، متعلقة خاصة بعملية تبديل العملة لجمهور المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات ، وما ارتبط بذلك من تكاليف ناتجة عن تغيير وتطوير الآليات والأنظمة المرتبطة بالعملة الجديدة.¹

IV . محددات سعر صرف الأورو:

إن سعر صرف الأورو يتغير تبعا لعدة عوامل على المدى القصير والمتوسط. وذلك بالارتباط بعوامل العرض والطلب على الأورو في الحد ذاته، تبعا للسياسات النقدية والمالية المنتهجة من قبل البنك المركزي الأوروبي، الذي يحاول مسايرة نمو وتطور الأسواق المالية الأوروبية وتجنب الحجزات المستمرة في ميزانيات دول الاتحاد الأوروبي، بما يتماشى والمعايير المنشأة للوحدة النقدية الأوروبية (وفقا لمعاهدة ماستريخت)، وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن الأورو عرف في بداية نشأته تدهورا لصالح الدولار ، إن هذا التغير في سعر صرف الأورو مقابل الدولار يرجع بالأساس إلى تقلب قيمة الدولار أكثر منها إلى تغير قيمة الأورو، على اعتبار أن التغير الذي تعرفه قيمة عملة دولة ما له انعكاسا على القوى الاقتصادية للدولة ذاتها

¹ بوعتروس عبد الحق، "آثار تغير سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية عدد 27 جوان 2007 ص 216،217.

وعلى التوازنات الخارجية بالأساس وفي هذا المجال عانت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها الجارية الذي قدر سنة 1998 بحوالي 213 مليار دولار والتزامات صافية اتجاه الخارج بلغت 1000 مليار دولار, علما بأن العجز الأمريكي يمول من حين لآخر بواسطة البنوك المركزية الخارجية خاصة الآسيوية , وهو خطر يهدد قيمة الدولار بالانخفاض و يترتب عنه ارتفاع قيمة الديون الخارجية للولايات المتحدة المقومة بالعملة الأجنبية , وفي ذات الوقت قد يضر بالصادرات الأوروبية بسبب ارتفاع قيمة الأورو لأسباب خارجية غير متحكم فيها (انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للأورو). الأمر الذي يتطلب تحقيق نوع من التوازن بين سعر صرف العملات الدوليتين في الأسواق الدولية . حيث أن زيادة الطلب على إحدهما دون الأخرى سوف يؤثر سلبا على سعر الصرف فيما بينهما وما لذلك من آثار بالغة على اقتصاديات الدول صاحبة تلك العملات وعلى الاقتصاديات العالمية ذات العلاقة بكلى أو إحدى العملات - كما هو الحال بالنسبة للجزائر- وهو ما يتطلب تنسيق سياسات سعر الصرف على المستوى الدولي وتدعيم التعاون المالي الدولي تجنباً لمخاطر تقلب أسعار صرف العملات الدولية بالنسبة للاقتصاديات العالمية المتخذة تلك العملات كعملة مرجعية دون تملكها حرية القرار.¹

¹ بوغتروس عبد الحق، آثار تغير سعر صرف اليورو و الدولار الأمريكي مقابل الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق ص219.

المبحث الثاني: الدولار.**I. ماهية الدولار وتطوره التاريخي:**

يعود أصل كلمة دولار DOLLAR لـ "تايلر" والتي هي "THALER" بالإنجليزية وهي عملة نمساوية قديمة من الفضة، حيث شغلت مكانة مهمة منذ صكها عام 1519 وبعدها ظهر القانون المصري في الو.م. أ تم إصدار عملة الدولار وهي عملة ورقية موحدة الصفات في جميع أنحاء الو.م. أ وأصبحت هذه العملة تتمتع بقوة اقتصادية دوليا والأكثر رواجاً في العالم.

لقد شكل الدولار وعلى مدى فترة معتبرة العملة المهيمنة على الصعيد العالمي ولا يزال إلى يومنا هذا يشكل أهمية بالغة في المعاملات الاقتصادية والمالية والنقدية على المستوى الدولي، وعرف الدولار منذ نشأته المرور بمراحل مهمة في تاريخ النظام النقدي الدولي نبرزها عبر مرحلتين مهمتين كالآتي:

المرحلة الأولى: (من القرن 18 إلى نهاية الحرب العالمية).

بدأت هذه المرحلة في القرن 18 حيث كان التداول النقدي يتم بالنقود الأجنبية، ولم تكن العملة الأمريكية آنذاك، وكانت هذه النقود الأجنبية في الإسترليني والدولار الإسباني، وفي عام 1772 تم إعلان عن التعامل بالحرية التامة بالدولار مقابل الذهب أو الفضة وفي سنة 1785 أعلن الكونغرس الأمريكي عن إنشاء وحدة نقدية وطنية هي الدولار الأمريكي، وقد اتسع تداول الدولار بعد قانون 1900 القانون الذي يضم النقود والمؤسسات النقدية، أين تم إعلان رسمياً عن إتباع المعدن الذهبي، فحددت قيمة الدولار بـ 50463.1 غ ذهب، ومنه فإصدار النقود لا بد أن يخضع للتغطية الإلزامية وكان ذلك إلى غاية 1913، وفي نفس السنة تم إحداث النظام الاحتياطي الفدرالي ووضع بكل ولاية بنكا مركزيا بعد

تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية إلى 12 مقاطعة جغرافية، ومنه إصدار النقود تبعا للتغطية التالية: 40 % من الذهب و 60% من السندات التجارية، واستمر هذا الحال إلى غاية الكساد العالمي (1929-1933) وتم تخفيض الدولار بقيمة 40 %، وانتقل في نفس الوقت الاحتياطي الذهبي إلى البنوك المركزية.

المرحلة الثانية (من 1944 إلى 1971):

حيث جاءت هذه المرحلة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي خلفت دمارا شاملا لأغلب الدول المشاركة في هذه الحرب ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية أو بعض الدول الحلفاء ، و انهارت اقتصاديا معظم الدول الأخرى من خلال انتشار التضخم و لإعادة بناء اقتصاديات هذه الدول تطلب ذلك مساعدات خارجية من العملات الأجنبية في مقدمتها الدولار الأمريكي.

ومن الدول التي استفادت من التمويل لإعادة البناء هي الدول الأوروبية عن طريق مشروع مارشال، الذي خصمت من خلاله مبالغ مالية ضخمة لإعادة بناء أوروبا، ووجهت ما قيمته 60 % من هذه القيمة لشراء السلع والتجهيزات من الولايات المتحدة الأمريكية ورجع ذلك بدوره بالمساهمة في تطور الاقتصاد الأمريكي و رقيه بما في ذلك الدولار، ومن ذلك كانت نقطة الشمول في النظام المالي الدولي، ومنه التفكير في إيجاد الأطر المؤسسية لنظام نقدي عالمي جديد وذلك بانعقاد اجتماع "بريتن وودز" وهيمنة الدولار إلى غاية سنة 1971، كما شهدت هذه المرحلة توسع الولايات المتحدة الأمريكية داخل أوروبا اعتبارا من سنة 1955، سواء من خلال إحداث شركات ومؤسسات جديدة عن طريق الشركات العابرة للقارات ونتج عن هذا ولادة عالم اقتصادي جديد بلا حدود سمي بسوق اليورو - دولار.

المرحلة الثالثة (ما بعد 1971):

أدى إعلان الرئيس الأمريكي لوقف تحويل الدولار للذهب إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار صرف العملات الدولية مما أثر سلبا على الأداء التجاري العالمي, وأدى ذلك إلى عدم الاستقرار في الأسواق والسياسات النقدية والمالية داخل كل دولة . ففي ديسمبر 1971 عقدت اتفاقية "سميث ونيان" وتم تخفيض الدولار مقابل الذهب وارتفع سعر الأوقية الذهبية من 35 دولار إلى 38 دولار, وقد سعت الدول الرئيسية من خلال هذه الاتفاقية إلى البحث عن استقرار في أسعار صرف العملات.

وفي 16/03/1973 ومن خلال المؤتمر النقدي المنعقد في باريس تقرر تعويم العملات الأوروبية وإعفاء بنوكها المركزية من دعم الدولار وع الاحتفاظ بإمكانية التدخل إذا ما رأيت ضرورة لذلك في حالة المضاربة على الدولار.

وفي عام 1976 تم التصديق على اتفاقية جمايكا والتي بموجبها تعديل المادة الرابعة من اتفاقية "بروتين وودز"، وأهم ما جاءت به هذه الاتفاقية هو حرية الدول الأعضاء في اختيار ما تشاء من مدن الصرف بما في ذلك التعويم، كما تستطيع هذه الدول أن تنسب قيمة عملتها إلى حقوق السحب الخاصة أو إلى عملات أخرى أو أن تعوم عملتها في سوق الصرف. وقد شهد الدولار ارتفاعا غير عادي في قيمة عملته وذلك خلال النصف الأول من حقبة الثمانينات غير أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث بدأ بالتراجع نسبيا.¹

¹ محمد علة، "سعر الصرف و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سابق ص 119، 120.

II . مفهوم و فوائد الدولار:**II .1- مفهوم الدولار:**

حسب تعريف صندوق النقد الدولي فإن الدولار هي: "الأخذ بنظام الدولار وهي حياة المقيمين لجزء كبير من أصولهم في شكل أدوات مقومة بالدولار".

و حسب أندروبيرغ و إدوار دو بو نزستين (Andrew berg et Eduardo borenstein) فإن الدولار هي : "الاستخدام التلقائي في بلد ما للدولار الأمريكي إلى جانب عملته المحلية في معاملاته المالية".

و الدولار ظاهرة شائعة في البلدان النامية و بلدان التحول الاقتصادي ، حيث أن نصف البلدان المنفذة لبرامج التصحيح التي دعمها صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1988-1998)، بلدانا تنتهج نظام الدولار. زيادة على ذلك فإن كثيرا منها يعتبر مدولرا بدرجة كبيرة. وينظر إلى الدولار على أنها " نظام جيد يعمل على حل مشاكل عدم الاستقرار في البلدان النامية". وكأي نظام نقدي، فالدولرة لها فوائد وتترتب عنها تكاليف تنعكس على اقتصاد البلد المدولر.

II .2- فوائد الدولار: للدولرة فوائد عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ يترتب عنها تكامل اقتصاد البلد الذي يتبع الدولرة مع الاقتصاد الأمريكي في شقيه المالي والتجاري.
- ✓ تشجع عمليات الاستثمار انطلاقا من الثقة التي تميز الدولار.
- ✓ حصول البلد الذي يتبع الدولرة على إيرادات رسوم سك العملة، إذا ما تم تقاسمها مع الو م أ.

- ✓ وضع حد لكل المخاطر المترتبة عن عملية تخفيض قيمة العملة والتي تتمثل أساسا في التوقف عن سداد الديون.
- ✓ الحد من التهافت على سحب الودائع من المصارف مالم يوجد في المراكز المالية للمصارف اختلالا كبيرا في موازنة أرصدة العملات.
- ✓ يمكن أن تكون الدولار بديلا لضوابط رؤوس الأموال قابلا للبقاء.
- ✓ تعمل على تحقيق أهداف النمو والتضخم.

II. 3- تكاليف الدولار:

- أما تكاليف الدولار فتتوقف على درجة دولة الاقتصاد وهي عموما كما يلي:
- ✓ يفقد البلد المدولر كثيرا من الفوائد إذا كان استخدام الدولار الأمريكي في سلعه وأسواقه المالية المحلية واسع النطاق, لكن الارتباط في الجانب المالي والتجاري مع الولايات المتحدة يتميز بالضعف.
 - ✓ فقدان البلد لإيرادات ضخمة جراء عملية سك العملة, إذا لم يتم الاتفاق على صيغة ما بين الولايات المتحدة وهذا البلد الأخير.
 - ✓ ممكن أن تزداد مخاطر التوقف عن سداد الديون مع تخفيض قيمة العملة, نتيجة لارتفاع خدمات الديون المقومة بالدولار.¹

III. عوامل استخدام الدولار دوليا:

- تتمثل أهم العوامل التي تستوجب استخدام العملة دوليا في النقاط الموالية:
- أن تتوفر الثقة في قيمة العملة حيث يجب أن تتوافر الثقة في أداء البلد المصدر للعملة كما يجب أن تكون لها قيمة مستقرة حتى تكون وحدة للحساب ووحدة للتبادل.
 - توافر الثقة في الاستقرار السياسي لحكومات البلد المصدر للعملة.

¹ هشام تولى، "الدولار تاريخ النقد الدولي 1945-177"، دار نشر للدراسات و النشر 1985، ص 39، 41.

- توافر البلد المصدر للعملة على أسواق مالية متحررة وواسعة بها مجموعة كبيرة من الأدوات المالية وعميقة لها أسواق مالية متطورة.
- الخصائص الاقتصادية للبلد المصدر للعملة تعمل على استخدام العملة دولياً أو التراجع عنها.

III. 1- الاستخدام الدولي للدولار:

أستخدم الدولار الأمريكي خلال النصف الثاني من القرن الماضي بصفته العملة الدولية الأولى في العالم وتغلب على المنافسة التي واجهها من طرف عدد من العملات, حيث نافسه الجنيه الإسترليني مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية كما أنه تزايد استخدام المارك الألماني والين الياباني خلال الثمانينات حتى اعتبر نظام النقد الدولي ثلاثي الأقطاب (دولار - مارك - ين). ومع فترة التسعينات، تراجع استخدام المارك والين واقتصرا على مستويات متواضعة. وبقيت السيطرة للدولار إلى غاية بداية العمل بالعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في 01-01-1999، الأمر الذي يجعل الحكم على درجة المنافسة من قبل اليورو نسبياً.

لقد استند الدولار في هيمنته، على وظيفتي التبادل والحساب، وعلى دوره في نقل المعلومات المتعلقة بالأسعار النسبية. زيادة على هذا، فقد بقيت هيمنته نتيجة للتكلفة التي تترتب في حالة التحول إلى عملة أخرى. كما أن سيطرته ارتكزت بشكل كبير على ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من أسواق مالية كبيرة ومتطورة. والجدول الموالي يبين الحجم النسبي لاقتصاد الو. م. أ مقارنة بالاتحاد الأوروبي.¹

¹ جورج ستافلاس، "الاستخدام الدولي للعملات" ن مجلة التمويل و التنمية، العدد 2، 1998 ص 43.

الجدول 04: الحجم الاقتصادي النسبي للولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي واستخدام العملات فيهما (نسبة مئوية).

الإتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	البيان
		حجم الاقتصاد
20.4	20.7	الحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 1996
14.7	15.2	الحصة من الصادرات العالمية 1996.
		استخدام العملات
31	51	التجارة العالمية 1995.
41.9	45.1	عروض السندات الدولية 1997
15.8	50.2	ديون لبلدان نامية آخر سنة 1996
19.5	63.7	إجمالي احتياطات الصرف الأجنبي آخر سنة 1996
35	11.5	صفقات الصرف الأجنبي 1995

المصدر: جورج ستافلاس، "الاستخدام الدولي للعملات" مجلة التمويل و التنمية، العدد 2 ، 1998 ص 43.

جدول 05: حصص عملات مختارة في أرقام أعمال الإجمالي العالمي لسوق الصرف الأجنبي (%)¹

أفريل 1995	أفريل 1992	أفريل 1989	العملات
41.5	41	45	الدولار الأمريكي
18.5	20	13.5	المارك الألماني
12	11.5	13.5	الين الياباني
5	7	7.5	الجنيه الأسترليني
4	2	1	الفرنك الفرنسي
3.5	4.5	5	الفرنك السويسري
15.3	14	14.5	عملات أخرى
100	100	100	كل العملات

المصدر: جورج ستافلاس، نفس المرجع السابق، ص: 43

IV. الأسباب الداخلية والخارجية لانخفاض الدولار.

تعرضت العملة الأمريكية لاضطرابات عديدة خفضت من قيمتها خاصة مع مطلع سنة 2002 واقتزن هذا الانخفاض مع عوامل داخلية وأخرى خارجية.

1.IV- الأسباب الداخلية:

✓ عجز الميزانية حيث انتهجت الو. م. أ سياسة خارجية جعل منها تستنزف قسطا كبيرا من مواردها وذلك من خلال الإنفاق على الحروب والسباق نحو التسليح النووي، وبالتالي عان الاقتصاد الأمريكي من إختلالات هيكلية انعكست بصورة واضحة في — تفاقم عجز الميزانية العامة.

✓ عجز ميزان الحساب الجاري الأمريكي وبنحو متواصل, حيث بلغ سنة 2006 حوالي 850 مليار دولار, أي ما يعادل 6.5 % من الناتج المحلي الإجمالي تقريبا. ارتفاع حجم المديونية بعد استمرار العجز في ميزان الحساب الجاري حيث ارتفعت مديونية الو م أ مقابل دول العالم بنحو كبير إذ قدرت بحوالي 2700 مليار دولار في نهاية 2005 أي ما يعادل 21% تقريبا من الناتج الإجمالي المحلي.

✓ تغلب قطاع الخدمات مقابل القطاعات الأخرى, فبعدما كانت الو م أ من أعظم الدول وأكثرها إنتاجا فيما يخص المواد الغذائية وكذا ارتفاع إنتاج المواد السلعية, عرفت تناقصا كبيرا في هذا المجال بحيث عرف كل من القطاعين الصناعي والفلاحي تراجعا شديدا, .. ونمو قطاع الخدمات مما جعل الاقتصاد الأمريكي يعرف تحول نحو الإنتاج الخدماتي.

2.IV- الأسباب الخارجية (الدولية) :

✓ استطاعت أمريكا جذب تدفقات ضخمة من رأس المال الدولي بلغت 2300 مليار دولار عام 1991 إلى عام 2000، لكن بعد سنة 2001 انخفض رأس المال المتدفق

للمأسسة انخفاض معدلات الفائدة الأمريكية مما أدى إلى ضغوط إضافية على الدولار الأمريكي.

✓ تلعب الصين دورا فعالا في ممارستها ضغوطا على الدولار من خلال تدخلاتها في سوق الصرف محاولة منع عملتها من الارتفاع مخافة على تنافسية صادراتها، ويقدر حجم التدخل الصيني في سوق الصرف من 10 إلى 15 مليار دولار شهريا و تقدر احتياطياتها من الدولار سنة 2007 ب 1.5 تريليون دولار أمريكي.¹

¹ بودري شريف، "تقلبات أسعار صرف الدولار و اليورو و أثرها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير جامعة الشلف 2008، 2009 ص ص 93، 97.

المبحث الثالث: المنافسة اليورو - دولار.**I. المقارنة بين استخدام الأورو واستخدام الدولار دولياً:**

يمكن المقارنة بين استخدام الأورو كعملة دولية وبين استخدام الدولار، فنحو ثلث الدول التي تربط عملاتها بعملة أخرى تستخدم الأورو كعملة تثبيت وتشمل في الغالب دولاً غير أعضاء في منطقة الأورو والإتحاد الأوروبي أو التي يحتل انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي والدول الإفريقية المتحدثة بالفرنسية، وتستخدم معظم دول الثلثين الباقية - في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية - الدولار كعملة تثبيت، ومراجعة هذا في 2009 نجد أن احتياطات النقد الأجنبي المسعرة بالدولار تضم نحو ثلثي إجمالي العالم من الاحتياطات الرسمية بالنقد الأجنبي المعرف تكوين عملاتها والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول 06: نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات

الأجنبية 1999-2009. (الوحدة: النسبة المئوية)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدولار الأمريكي	71.0	71.1	71.5	67.1	65.9	65.9
الأورو الأوروبي	17.9	18.3	19.2	23.8	25.2	24.8
باقي العملات	11.1	10.6	9.3	9.1	8.9	9.3
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	
الدولار الأمريكي	66.9	65.5	64.1	64.1	62.2	
الأورو الأوروبي	24.0	25.1	26.3	26.4	27.3	
باقي العملات	9.1	9.4	9.6	9.5	10.5	

Source: International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics, Annual Report, 2010.

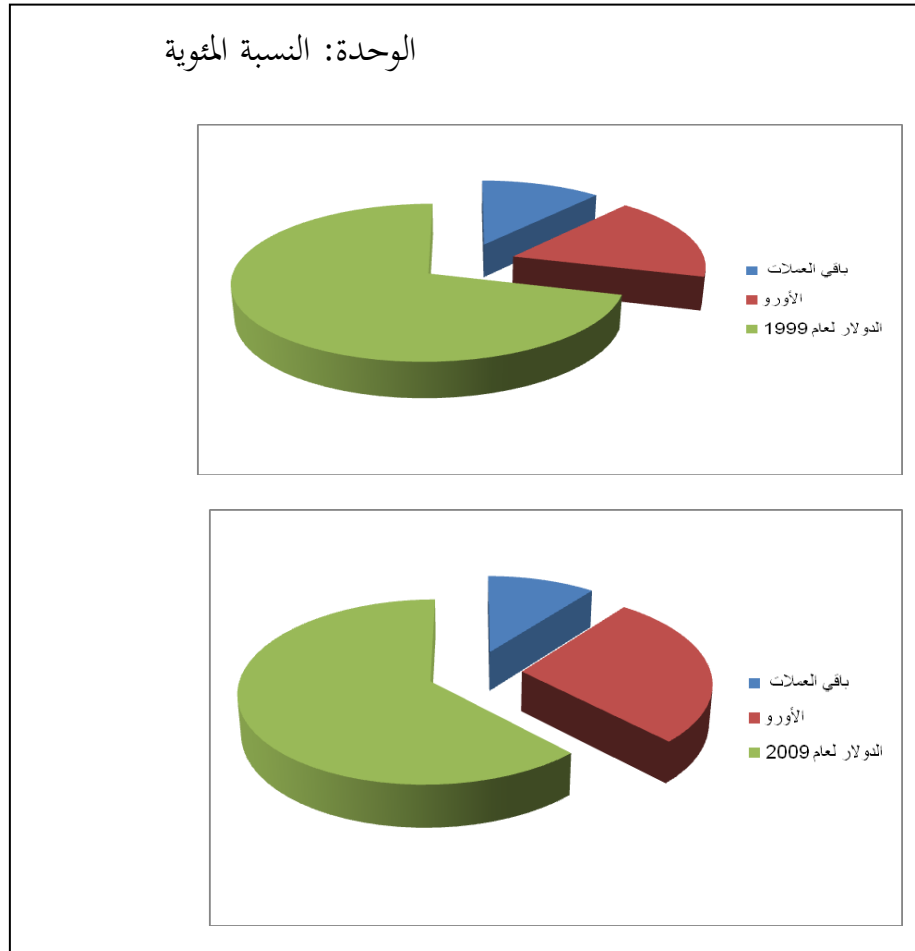
تشكل العملات الإرتكازية المصدر الأول لمكونات الاحتياطات الدولية وباعتبار الدولار الأمريكي العملة الإرتكازية الأولى منذ بداية الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من انخفاض دوره نسبيا بعد انهيار نظام بريتن وودز عاد ليكون أكثر العملات استعمالا كعملة احتياطية دولية، وتأتي الصين في المركز الأول بين دول الاحتياط الكبرى من الدولار حيث بلغ عام 2009 قيمة تريليوني دولار.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط والدول العربية من أكثر الدول التي تحتفظ بالاحتياطي من الدولار في العالم فالاحتياطي الرسمي الدولي من الدولار يرتكز في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا حيث وصل في عام 2009

إلى 4.6 تريليون دولار أمريكي، وتأتي أمريكا اللاتينية في المركز الثاني بحوالي 3.8 تريليون دولار، ثم بعد ذلك باقي دول آسيا دون الصين، ويظهر الجدول أعلاه أن نصيب الدولار الأمريكي في الاحتياطيات الدولية انخفض من 71.0% في عام 1999 إلى 62.2% في عام 2009، ومن 74.2% إلى 58.5% على التوالي في البلدان النامية.

وتظهر البيانات الواردة في الشكل 05 زيادة في دور الأورو من 17.9% عام 1999 إلى 27.3% عام 2009 في الاحتياطيات الدولية، ومن 17.5% إلى 30.1% ومن 18.0% إلى 24.8% في الدول النامية والدول الصناعية على التوالي لنفس الفترة، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية.

الشكل 05 : نصيب الدولار و الأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملة الأجنبية لعامي 1999 و 2009.



المصدر: مرسوم إنطلاقاً من بيانات الجدول:06

مما تقدم سابقاً، فإنه يدل على أن مكانة الدولار الأمريكي كأهم عملة احتياط في العالم هبط تدريجياً بينما ترتفع مكانة الأورو باستمرار، وفي الوقت نفسه فإن ازدياد الأورو تماسكاً كلياً أمام الدولار يعكس أن السوق تميل إلى الأورو تدريجياً، وجاءت الأزمة المالية العالمية 2008 حسب الاقتصادي بسام الحجار لتسجل مواقف ضعف جديدة للدولار الأمريكي أمام الأورو وبالإمكان تفسير قوة الأورو أمام الدولار إلى العوامل التالية:

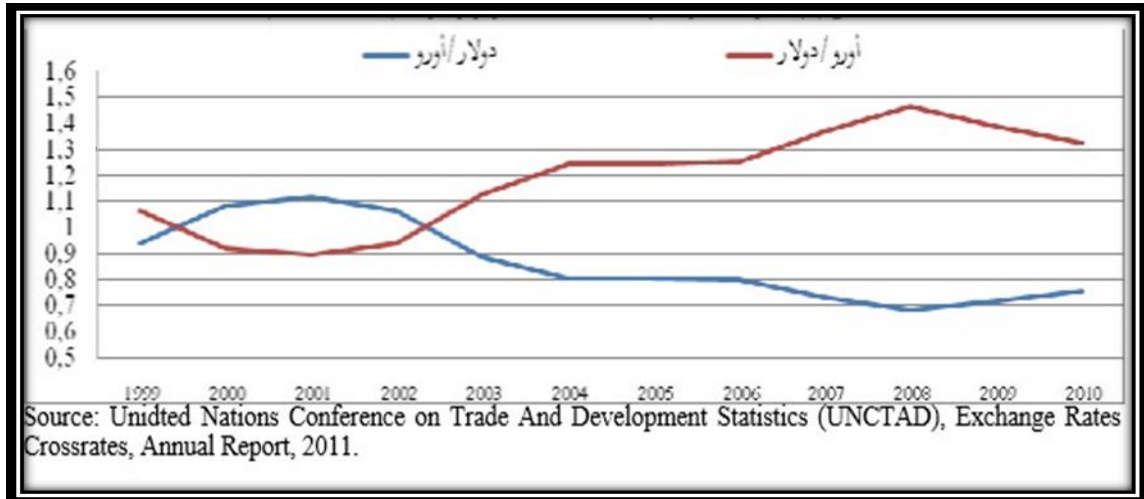
- التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي حيث جاءت السلطات النقدية إلى تخفيض الفائدة بسبب الأزمة مقابل بنوك مركزية الأورو والياباني، وبسبب تراجع النمو الاقتصادي

الأمريكي من نسب 1.9% إلى 0.7% في بداية العام 2001 عمد البنك المركزي الأمريكي إلى خفض الفائدة على الدولار من 6.5% إلى 6% لدعم حركة الاقتراض وتفاديا لركود اقتصادي محتمل عمد البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض الفوائد على دفعات لتصل إلى 3.75% لتصبح أقل من مستواها في أوروبا، وواصل البنك الفدرالي تخفيض الفوائد حتى جوان من العام 2003 لتحت على نسبة 1% أدنى مستوى له.

- وفي جوان عام 2004 قررت الوم أ البدء في مرحلة جديدة من الفوائد المرتفعة وبخطى متسارعة لتصل إلى حوالي 5.7% ثم لتعاود انخفاضها من جديد وبدءا من العام 2007 إلى 5.02%، لتصل عام 2008 إلى 1.98%، في هذا الوقت الذي سجلت فيه الفائدة الأوروبية ارتفاعا من 2.11% في عام 2002 إلى 4.28% في عام 2007 ولتشكل 4.86% عام 2008.

- إقبال العديد من البنوك المركزية في العالم على تنويع احتياطياتها من العملات الإرتكازية للتحويل على حساب الدولار، من خلال تحويل جزء من احتياطياتها الدولارية إلى الأورو وذلك لتفادي مخاطر ناتجة عن الانخفاضات في سعر صرف الدولار أمام الأورو كما يوضحه الشكل 06.

الشكل 06 : متوسط سعر التبادل ما بين الأورو والدولار (1999 - 2010).



- تزايد حدة أزمة السيولة في الـو.م.أ مع تفاقم عجز الموازنة الأمريكية حيث استمر ارتفاع عجز الموازنة الأمريكية من 157.8 مليار دولار عام 2002 إلى 1412.7 مليار دولار عام 2009 ثم إلى 1555.6 مليار دولار عام 2010، والجدول (07) يوضح ذلك. فالارتفاع المستمر لعجز الموازنة الأمريكية إبتداءً من عام 2002 دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستدانة من الخارج، وقد بلغ الدين العام الأمريكي 11.875 تريليون دولار عام 2009 ليترفع إلى 13.786 تريليون دولار عام 2010.

الجدول 07 : رصيد الموازنة الأمريكية السنوي 1999-2010. الوحدة: مليار \$

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد الموازنة الأمريكية	125.6	236.2	128.2	157.8-	377.6	412.7
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الموازنة الأمريكية	-318.3	-248.2	-1160.7	-458.6	1412.7	-1555.6

Source : John Wooley and Gerhard Peters , Federal Budget Surpluses of Deficits, Budget of the United States Government, 2011.

- أيضا من الأسباب التي تفسر قوة الأورو أمام الدولار، تخلي الـو م أ عن سياسة الدولار القوي لتخفيف العجز في الميزان التجاري، حيث لجأت إلى عملية التيسير الكمي الأولى بقيمة 1.25 تريليون دولار عام 2008، والثانية بقيمة 600 مليار دولار عام 2010، وذلك بتوسيع نطاق الاحتفاظ بالأوراق المالية في حساب النظام الفدرالي للسوق المفتوحة، لتشجيع عملية استعادة النشاط الاقتصادي والحد من اختلال الميزان

التجاري الأمريكي، وبذلك زادت الو.م.أ من حجم الكتلة النقدية مما ساعد على تدني قيمة الدولار دون أن يؤثر إيجابا على حجم الصادرات الأمريكية.¹

II. آثار ارتفاع الأورو مقابل الدولار على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر:

لقد عرف سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعا معتبرا في الأسواق المالية الدولية فاق ما كان متوقعا على الأقل في الأمد القصير، حيث بلغ سعر الصرف الأورو 1.28 دولار للأورو الواحد في جانفي 2004، وهو ما يمثل ارتفاعا في قيمة الأورو بنسبة 20%، الأمر الذي أثر على الشركاء الاقتصاديين لدول الإتحاد الأوروبي خاصة منها الجزائر التي تعتمد في مجال تقويم ديونها ومعاملاتها المالية والتجارية على هاتين العملتين الدوليتين (الأورو والدولار).

فتحسن سعر صرف الأورو مقابل العملات الدولية الأخرى قد يجلب مزايا للدول الأخرى ذات العلاقة، بينما تدهور قيمة الأورو سوف يترتب عليه تكاليف لتلك الدول.

إن قيمة الأورو عرفت تطورا معتبرا مقارنة بالدولار الأمريكي خاصة في الفترة الأخيرة والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 08 : سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي (1999-2004).

السنة	1999	2000	2001	2002	جوان 2003	ديسمبر 2003	جانفي 2004
سعر الصرف	1.00	0.86	0.88	1.05	1.14	1.26	1.28

المصدر: بنك الجزائر موقع الأنترنت www.bank-of-algerie.dz

¹ لقمان معزوز، شريف بودري، "المنافسة بين اليورو و الدولار في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي"، مجلة الباحث عدد 9، 2011، ص 78، 80.

يتضح من الجدول أعلاه بيانه اتجاه سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي نحو الارتفاع خاصة في الفترة الأخيرة، وهو ما يبين أن قيمة الأورو عرفت تحسنا معتبرا مقارنة بالدولار الأمريكي. لقد كان لهذا التحسن آثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري نتيجة لتدهور قيمة الدولار وتحسن قيمة الأورو، الأمر الذي بات معه ضرورة بحث قضية تقلب قيمة الأورو وعلاقتها بالاقتصاد الجزائري، حيث بلغت قيمة العملة الأوروبية الموحدة مستوى غير مسبوق أو مستهدف وهو 1.28 دولار في بداية سنة 2004 أي خلال فترة زمنية وجيزة.

إن هذا التحسن سوف يؤثر على جل المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري والتي يمكن إجمالها في:

- التأثير على سعر صرف الدينار الجزائري.
- ارتفاع فاتورة (قيمة) الواردات الجزائرية.
- تغذية الضغوط التضخمية من خلال دفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع في السوق الوطنية أي ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية.
- خسائر محتملة في صادرات المحروقات.
- ارتفاع خدمات المديونية الخارجية.
- خسائر في الميزان التجاري.
- تضخيم أعباء الكثير من المؤسسات الاقتصادية ذات العلاقات التجارية والمالية الخارجية من جراء تعرضها لخطر الصرف الأجنبي.
- التأثير على التوازنات الاقتصادية الكلية.

بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري، نلاحظ أن هناك تطورا في سعر صرف الدينار مقابل العملاتين معا، وذلك مرتبط بظروف سوق الصرف الدولية للعملات الرئيسية المتمثلة أساسا في تحسن قيمة الأورو مقابل الدولار أو تدهور قيمة الدولار مقابل الأورو، وما لذلك من آثار على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملاتين معا، حيث تأثر سعر صرف الدينار بتلك التغيرات، فخلال فترة وجيزة سجلت التقلبات الموضحة في الجدول أدناه بالنسبة لسعر صرف الدينار مقابل كل من الأورو والدولار.

الجدول 09: أسعار صرف كل من الدينار، الأورو والدولار (02-2004).

السنة	2002	جوان 2003	ديسمبر 2003	جانفي 2004
س ص الأورو/دولار	1.05	1.14	1.26	1.28
س ص الأورو/ دينار	83.45	89.79	91.26	/
س ص الدولار / دينار	79.72	78.37	72.61	/

المصدر: بنك الجزائر.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار كان محدود 72.61 دينار ج لكل دولار في نهاية ديسمبر 2003، بعدما كان يساوي 78.87 دج لكل دولار في نهاية جوان 2003 و 79.72 دج لكل دولار في نهاية ديسمبر 2002، في الوقت الذي سجل فيه الدولار الأمريكي تدهورا مقابل الأورو ابتداء من شهر ماي 2003.

ففي نفس الفترة المذكورة سجلنا على التوالي أسعار صرف الدينار مقابل الدولار كما يلي: 83.45، 89.79، 91.26. والتي تدل على ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدينار (أنظر الجدول أعلاه)

الأمر الذي يبين لنا أن التقلب في قيمة الأورو مقابل الدولار سوف ينتقل لا محالة إلى سعر صرف الدينار مقابل العملاتين معا، باعتبارهما عملتين رئيسيتين بالنسبة للجزائر. وعلى الرغم من كل ذلك فقد حاول بنك الجزائر احتواء الوضع من خلال إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري بالارتباط والسياسة النقدية المتبعة الهادفة إلى الحفاظ على معدل تضخم في حدوده الدنيا 3%.

أما عن الواردات الجزائرية، فإن التغير الكبير اتجاه الارتفاع في قيمة الأورو والمقدرة ب 20 % في جانفي 2004 مقابل الدولار الأمريكي، وبالنظر إلى النسبة الكبرى من واردات الجزائر مصدرها دول الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى رفع قيمة الواردات (FOB) مقومة بالدولار الأمريكي، خاصة وأن 50% من الواردات مفوترة بالأورو، فالواردات سجلت ارتفاعا كبيرا سنة 2003 مقارنة بالسنوات السابقة حيث قد رتب 13.4 مليار دولار سنة 2003 مقابل 12 مليار دولار سنة 2002 و 9.5 مليار دولار سنة 2001. وقد كان هذا الارتفاع نتاج للسياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية والمتعلقة بتدعيم الاستثمار وشراء التجهيزات الإنتاجية، إلا أنه كانت لظاهرة تحسن قيمة الأورو مقابل الدولار أثارا بارزة على ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية الأمر الذي غذ السوق الوطنية بارتفاع معتبر في أسعار الكثير من المواد الاستهلاكية وهو ما ساهم في ارتفاع معدل التضخم في الجزائر الذي انتقل من 1.42% سنة 2002 إلى 2.6% سنة 2003، كما سجلنا إرتفاعا في أسعار السيارات بقيمة تتراوح بين 5 إلى 15 مليون سنتيم، كما ارتفعت أسعار الأدوية بنسبة قاربت حسب المختصين 20 %، أما عن المعادن الثمينة فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا كبيرا حيث ارتفع سعر الغرام الواحد من الذهب بقيمة 400 دج.

و فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية؛ التي تشكل في معظمها من المحروقات وهي مقومة بالدولار الأمريكي، والتي عرفت قيمتها زيادة معتبرة بالنظر إلى الارتفاع والتحسن المستمر في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. إلا أنه إذا ما قومت هذه الصادرات بالأورو فنلاحظ

أننا نحصل على نفس الحجم من الصادرات أو أقل من ذلك؛ وهو ما يؤكد خسارة في القدرة الاستيرادية للدولة الجزائرية بالاعتماد على عوائد مقومة بالدولار (صادرات) بهدف تمويل واردات مقومة بالأورو. فكل تحسن في قيمة الأورو مقداره 20% يمثل خسارة بالنسبة للاقتصاد الجزائري تقدر بنفس النسبة على الأقل. وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المنوه عنها سلفا فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري، فإذا ما افترضنا ثبات عوائد المحروقات أو نموها بمعدل أقل من معدل تحسن قيمة الأورو فإن العوائد المخصصة لعملية الاستيراد لا يمكن لها تغطية فاتورة الواردات المقومة بالأورو وطبعاً (بافتراض ثبات أحجامها دائماً) وهذا سوف ينعكس على الميزان التجاري بالسلب من حيث زيادة الخسائر أو انخفاض معدل الفائض بنفس معدل تدهور قيمة الأورو.

أما عن المديونية الجزائرية؛ فقد سجلنا إرتفاعاً طفيفاً لحجم المديونية الخارجية للجزائر، حيث بلغت 23.2 مليار دولار في نهاية عام 2003 بعدما كانت تقدر ب 22.5 مليار دولار عام 2002، هذا الارتفاع كان ناتج عن زيادة قيمة الأورو وكذا نظراً لتعبئة القروض الأجنبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. علماً بأن ديون الجزائر لا تتأثر كثيراً بهذا التقلب . على اعتبار أن المديونية الخارجية الجزائرية تشكل أساساً من ديون طويلة و متوسطة المدى. بينما الديون القصيرة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة، لكن مع ذلك فباستمرار ارتفاع قيمة الأورو فيتوقع إرتفاع الخسائر المرتبطة بدفع خدمات المديونية بالنسبة لتلك الديون المقومة بالدولار والتي ينبغي تسويتها بالأورو أو بالأحرى تلك الديون ذات المصدر الأوروبي.¹

¹ بوعتروس عبد الحق ، مرجع سابق ص ص 220، 223.

III . اليورو والدولار والعلاقة بينهما:

يعتبر الدولار عملة الو م أ التي تمتلك مؤهلات اقتصادية قوية ضف إلى ذلك عملة المبادلات الدولية، ومع ظهور الإتحاد الأوروبي أصبح النظام النقدي ثنائي الأقطاب حيث حولت معظم الدول الأوروبية المتقدمة معاملاتهما من الدولار إلى عملة اليورو ومن هنا بدأ التنافس بين هاتين العملتين.

III-1. التحدي الذي يمثله اليورو:

سيطر الدولار لمدة تفوق نصف القرن على النظام النقدي الدولي إذ تحتفظ به البنوك المركزية كعملة لاحتياطها بحوالي 60% من احتياطات العالم، إلا أن ظهور اليورو والاستقرار الذي يتمتع به جعله يلعب دورا مهما في معالم النظام النقدي الدولي الجديد، وقد تم اعتماده كمستودع للقيمة وعملة للاحتياطات البنوك المركزية وأصبح وسيلة لتقديم العروض والمنح ووسيلة لعقد الصفقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي ودول العالم واحتل وزنا أكبر من الدولار الأمريكي في احتياطات الدول لما تتمتع به من استقرار وأصبح المنافس الأول للدولار.

وقد تراجع استخدام الدولار نسبيا بمجرد إطلاق اليورو لأن الدول الأوروبية التي كانت العملة الأمريكية في بعض مبادلاتها التجارية البينية أصبحت مجبرة على تسويتها باليورو هذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو خاصة من الدول التي تعتبر الإتحاد الأوروبي شريكها الأول، مثل دول شرق آسيا والدول العربية ومعظم الدول الإفريقية، كما تشير البيانات المتاحة أن اليورو هو أهم عملة في إصدار قوانين التجارة في منطقة اليورو والبلدان الغير المنظمة لمنطقة اليورو في أوروبا، لكنه نادرا ما يستخدم في معاملات التجارة الدولية خارج منطقة اليورو.

مما سبق ذكره أن اليورو يحظى بمكانة دولية إذا ما قارناه بالدولار وتكمن هذه المقارنة فيما يلي:

- إن الخدمات بشتى أنواعها من نقل و سياحة و مواصلات و خدمات مصرفية هي ضعف مثلتها في الو.م.أ.
- تستحوذ منطقة اليورو على 16% من الصادرات العالمية في حين تقدر ب6.6% في الو.م.أ. و 3.5% في كل من الصين واليابان على التوالي.
- يفوق النمو الاقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي مقارنة بالنمو الاقتصادي في الو.م.أ. حيث بلغ الأول 2.6% أما الثاني فبلغ 2% وذلك خلال شهر سبتمبر 2007.
- في المجال المصرفي تمتلك مصاريف الإتحاد الأوروبي مصادر خاصة من رأس مالها تقدر ب 555 مليون دولار مقابل 233 مليون دولار للمصاريف الأمريكية، ومن بين 1000 مصرف عالمي يوجد 330 مصرف أوروبي مقابل 156 مصرف أمريكي. إلا أن الو.م.أ. تتفوق في مجال إنتاج النفط الذي يبلغ 414 مليون طن سنويا، بينما ينتج الإتحاد الأوروبي سوى 121 مليون طن.

III-2. الصراع القائم بين الدولار واليورو:

لم يكتب للدولار أن يكون عملة القرن العشرين بعد ترعته على عرش الاستخدامات الدولية للعملات لمدة تقارب نصف القرن فقد استطاعت دول الإتحاد الأوروبي بعد جهود مكثفة و متواصلة إطلاق عملة موحدة قبل انتهاء الفصل الأخير من الألفية الثانية تضم إليها إحدى عشر دولة تتمتع كلها بأداء اقتصادي رائد و سمعة سياسية طيبة و هي الأورو. جاء ليخلص الشعوب من الهيمنة المحجفة للدولار و يتقاسم معه تركة الصفقات العالمية ... فهل سترضى الورقة الخضراء بهذه المنافسة التي ستهدد وجودها و التي دفعت الكثير لبنائه و بقائه

ودافعت عنه بكل ما تملك لاشك أن إطلاق عملة من هذا الحجم له أثر على النظام النقدي الدولي ، و سيشعل فتيل حرب غير معروفة الأمد و مواجهة ستكون لا ريب شاقة لهما ، في البداية كانت ترى الولايات المتحدة من خلال تصريحاتها أنها لم تر في هذه العملة الجديدة النقد الذي يريهم ، فحسب مسؤوليتهم "الأورو ضعيف" لا ينسجم مع مصالح الو.م.أ التي تعتبر أكثر مستثمر خارجي في أوروبا وبهذا بدأت الو.م.أ في حربها الباردة مع الإتحاد الأوروبي ، هذا الأخير رد بيان مثل هذه التصريحات هي نوع من الدبلوماسية لا مصداقية لها، وقد كان للأمريكيين دور سلبي في عملية الإدماج الأوروبي وساهموا بسياساتهم النقدية خلال العقود الثلاثة الماضية في العديد من الأزمات المالية التي كان لها أثرها السلبي على عملية الوحدة الأوروبية مستعملة في ذلك يدها الممتدة في قلب أوروبا وهي بريطانيا التي لم تقدم أدنى دعم لدفع عجلة الوحدة.

كما أضاف بعض الأمريكيين بشأن التعامل باليورو بأنه مغامرة كبيرة قد تؤدي إلى تصدع كامل لكل ما أنجزته أوروبا في العقود الماضية واستمرت أمريكا في لهجتها الدبلوماسية بالقول: "إنه ليس هناك ما يدعو للقلق" و لكن في أحيان أخرى تميزت هذه اللهجة بنوع من الجدية عندما اعترفوا بأن التأثير يمكن أن يقع إذا لم تستجب واشنطن للواقع الجديد بسياسات ملائمة كما جاء على لسان وزير الخزانة الأمريكي روبرت روبين: "اليورو لا يشكل أي تهديد للدولار، في حال تمكن الحكومة الأمريكية من انتهاج سياسة على صعيد الميزانية تستطيع إبقاء العملة الخضراء محور جذب للمستثمرين الأجانب، وهو يعتبر بأن الدولار سيبقى عملة احتياط دولية، مع الاعتراف بأن اليورو لا بد أن يجذب بعض رأس المال. في نهاية الأمر سيعتمد وضع الدولار في النظام المالي على تطور الأحداث هنا أكثر من تطورها في الخارج، فإذا تمسكنا بسياسات قوية وذات مصداقية سيبقى الدولار عملة قوية، لتعبر جهات أخرى عن احتمال منافسة اليورو للدولار .

فها هو أحد خبراء واشنطن يؤكد: "اليورو سيبدأ سريعا بمنافسة الدولار كأداة احتياط دولي"، واعتبر أن اليورو يشكل خطرا على الدولار حتى لو استفادت الشركات الأمريكية من هذا المد النقدي الجديد في أوروبا لكن الأوروبيين لن يعملوا على استخدام سعر الصرف بين اليورو والدولار كسلاح تجاري كان هذا مجمل ما ذهبت إليه مختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الأمريكي وإن دل على شيء فإنه يدل على اهتمامهم ولو الضمني بالمولود الأوروبي الجديد وهذا لاقتناعهم الذاتي أنه بإمكان القارة القديمة فعل المستحيلات بنقدها الموحد ومن ورائها قوتها الاقتصادية، فالوضع الحالي لمنطقة الأورو يؤهلها لأن تحتل موقعا هاما في الخريطة الاقتصادية العالمية سواء بعدد سكانها أو ناتجها المحلي الإجمالي أو لحجم المبادلات التجارية الخارجية أو النمو المحقق، وهي عناصر أهلت اليورو لأن يكون عملة قوية منافسة للعملة الأمريكية في النظام النقدي الدولي، إضافة إلى عوامل أخرى نلخصها فيما يلي:

- دور أوروبا السياسي أكثر ذكاء من الدور الأمريكي، فالأولى تتحدد دبلوماسيتها بعيدا عن التدخلات العسكرية الفجة الجائرة المباشرة التي تميز ممارسات الثانية والوضع العالمي الراهن يزخر بأمثلة تدل على ذلك.

- تغلغل المجموعة الأوروبية على الصعيد الثقافي في أغلب بلدان العالم الثالث والذي نتج بالخصوص عن النفوذ البريطاني والفرنسي في القارة الأفريقية وحتى الآسيوية والأسترالية.

- إن كثيرا من الأزمات الاقتصادية العالمية تعود أسبابها إلى إنفراد الدولار بحجم التبادل التجاري الدولي وهو ما شكل تخوفات باقي بلدان العالم من تداعيات الورقة الخضراء.

- تزايد اندماج الأسواق المالية الأوروبية مما خفض تكاليف الصفقات المالية والحد من تعدد أسعار الفائدة.

- الاستقرار السياسي الذي ميز أنظمة الحكم لمدة لا بأس بها، بما يطمئن المتعاملين المحليين وحتى الأجانب.

وبهذا يمكن للأورو مثلما ذهب إليه بعض التحليلات أن يحقق ما يطمح إليه من تواجد فاعل ومؤثر في الأسواق ما دامت عوامل القوة المتوفرة وهذا رغم ما ذهب إليه بعض الخبراء الاقتصاديين إلى أن النقد الموحد يحتاج لبعض سنوات قادمة كي يستطيع تثبيت أقدامه في السوق الاقتصادية المالية العالمية، لكنهم لم يختلفوا حول الدور الذي قد يلعبه هذا النقد خاصة في إعادة التوازن المفقود للنظام النقدي العالمي المختل بفعل سيطرة عملة وحيدة علي، وخاصة أن قوة الدولار تكمن في القوة السياسية والعسكرية للو.م. أ في العالم وليس في قوته الاقتصادية، وقد وجدت دول أوروبا الغربية أن بدء تعاملها باليورو سيحقق لها عناصر قوة ذاتية هي بحاجة إليها لتحقيق انتعاشها الاقتصادي والسياسي وإنهاء الهيمنة الأمريكية عليها ولا سيما أن العوامل الاقتصادية في مجملها هي في صالحها.¹

IV . أثر كل من اليورو والدولار على الاقتصاد العالمي.

1-IV. أثر الأورو على الاقتصاد العالمي:

بعد نزول اليورو إلى الأسواق ودخوله مجال التبادلات التجارية، شكل رقما حسابيا هاما للمودعين، تميزت ردود الفعل بالترحيب به بمختلف دول العالم، الشيء الذي يزيد من قيمته وأهميته نظرا للوزن الاقتصادي الذي يملكه الإتحاد بالاقتصاد العالمي بالإضافة إلى التجارة البينية بين دول الإتحاد.

وفيما يلي سنحاول إظهار بعض الآثار المترتبة لليورو على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاقتصاد الأوروبي واقتصاديات الدول العربية.

✓ آثار استخدام اليورو أوروبا: من البديهي أن اليورو مهم للاقتصاد الأوروبي والعالم، وهو ما أهله ليكون منافس الدولار فحقق العديد من الإنجازات التي كانت عند مستوى الاقتصاد الأوروبي، ومع إصدار اليورو ستتقلص حاجة الدول الأعضاء بالإتحاد إلى

¹لقمان معزز ، "المنافسة بين اليورو و الدولار"، مرجع سابق ص 81، 82.

تسديد قيمة صادراتها بالنقد الأجنبي، لأن العملة المعتمدة بتسديد المبادلات فيما بينها ستكون موحدة، إضافة إلى هذا كان لليورو آثار على الدول الأوروبية نذكرها فيما يلي:



✓ آثار اليورو على الدول المتقدمة: ظهور اليورو معناه ظهور طرف آخر في الصراع للحد من الهيمنة الأمريكية بسبب تداخل المصالح، وسوف تتحدد مجالات التداخل في عنصرين:

- القبول العام الذي تتميز به العملة الأوروبية عند أكثر من 280 مليون نسمة من سكان المنطقة الأوروبية.

- اقتصاد المنطقة المكونة من اقتصاديات الدول المكونة للإتحاد سوف يكون ضخماً بمساهمة الاقتصاد الألماني والفرنسي.

✓ الآثار على الاقتصاد الأمريكي : ويتجلى ذلك من خلال مدخلين:

أولاً: التجارة الخارجية:

تجلى أثر اليورو في حركة التجارة الدولية حيث أدى إلى تحويل التجارة إلى داخل الإتحاد الأوروبي، لأن دول الإتحاد الأوروبي قامت بتقويم صادراتها باليورو وتصديرها، على أساس قبول اليورو لتسوية ثمنها بدلا من الدولار مما أدى إلى زيادة الطلب على اليورو، وخاصة من الدول التي تعتبر دول الإتحاد الأوروبي شريكها الأول مثل دول البحر المتوسط، الدول العربية

ودول شرق آسيا والدول الإفريقية. في نفس الوقت سوف تؤدي حاجة هذه الدول إلى اليورو لتسديد ثمن إيراداتها من الإتحاد الأوروبي، إلى لجوئها لتقويم صادراتها نحو الإتحاد الأوروبي باليورو أو إلى تكوين احتياطات أو الحصول على قروض باليورو. وهذا سوف يؤثر على موقف الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

ثانيا: الودائع والاستثمارات:

أدت زيادة فرص النمو في ظل الوحدة النقدية الأوروبية إلى زيادة الثقة باليورو من قبل المودعين والمستثمرين على حد سواء، مما أدى إلى زيادة حجم الودائع والاستثمارات باليورو، وعلى حساب حجم الودائع والاستثمارات بالدولار الأمريكي. ومنه ميلاد اليورو شكل تهديد على الدولار الأمريكي، ودفع به إلى الخلف بسبب استحوازه على نصيب في السوق الدولية .

✓ الآثار على الاقتصاد الياباني:

أولاً: على التجارة الخارجية:

تأثرت تجارة اليابان مع الإتحاد الأوروبي بعد ظهور الأورو وذلك بسبب زيادة القدرة التنافسية للسلع الأوروبية في السوق اليابانية، مما أدى إلى زيادة حجم صادرات سلع الإتحاد الأوروبي إلى السوق اليابانية. في نفس الوقت أحدث اليورو تحول لتجارة الإتحاد الأوروبي إلى الداخل، بمعنى استغناء دول الإتحاد الأوروبي عن شراء بعض وارداتها من اليابان بسبب وجود بديل لها داخل الإتحاد الأوروبي، مما أدى إلى انخفاض حجم واردات الإتحاد الأوروبي من اليابان وهكذا انعكس على الميزان التجاري لليابان مع الإتحاد الأوروبي في غير صالح اليابان.

ثانيا: الآثار على العملة اليابانية:

أدى نجاح اليورو في جذب الودائع ورؤوس الأموال إلى التأثير على مراكز الين في الأسواق العالمية، حيث تم تحويل للإحتياطات الدولية، في مقابل ذلك قامت اليابان بالاحتفاظ باحتياطي من اليورو منذ بداية ميلاده بعكس الوقت السابق لم تحتفظ اليابان بالاحتياطي من العملة الأوروبية.

✓ آثار استخدام اليورو عربيا: يمكن أن نحدد ذلك في النقاط التالية:

أولا: هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية:

تؤثر العملة الجديدة في الالتزامات المالية العربية بفعل هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية، ومقارنة بالفترة السابقة من عام 1996 تراجعت أسعار الفائدة في جميع دول منطقة اليورو بموجب معايير التقارب، فكلما هبطت هذه الأسعار انخفضت خدمة الديون الخارجية الأمر الذي يقضى إلى توفير أموال للدول المدينة، فيتحسن مركز ميزان مدفوعاتها. لكن حجم هذا التوفير يتوقف على أهمية القروض الخارجية المقومة باليورو (أو بإحدى العملات الوطنية الأوروبية). لذلك تستفيد الجزائر والمغرب ومصر من اليورو بسبب الأهمية النسبية لقروضها الأوروبية، في حين لا تحقق الدول العربية الأخرى مثل هذه الاستفادة لأن القسط الأكبر من ديونها مقوم بالدولار.

ثانيا: تحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة:

ونتيجة للمكاسب الاقتصادية لليورو تحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة في الإتحاد الاقتصادي والنقدي، وسيتوسع إذا السوق الأوروبي من حيث حجم أنشطته الأمر الذي يتطلب زيادة الواردات من داخل وخارج الإتحاد. من هذا الجانب يرتفع الطلب على السلع الأوروبية بما فيها العربية. لكن تحقق هذا الأثر الإيجابي يتوقف على درجة مرونة الأجهزة الإنتاجية العربية في تلبية ذلك الطلب وعلى المدى القصير لا ينتظر إذا تحسن الصادرات العربية بشكل ملحوظ، وبات من اللازم تمتين التعاون الاقتصادي العربي البيئي بغية تطوير

حجم الإنتاج وتحسين نوعيته في الميدان الصناعي والزراعي. ولا تقتصر ضرورة التطوير والتحسين على تأثير الأورو، بل تمتد لتشمل النظام التجاري العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات الخارجية والمنافسة الشديدة.

ثالثاً: الموازين التجارية العربية:

من الزاوية النقدية البحتة وبغض النظر عن الأجهزة الإنتاجية يؤثر الأورو في الموازين التجارية العربية تبعاً للقيمة التعادلية للعملة الأوروبية الموحدة أمام العملات الرئيسية الأخرى كالدولار من ناحية، وتبعاً لأهمية المبادلات من ناحية أخرى، ففي حالة هبوط قيمة الأورو فإنه إذا كانت صادرات دولة عربية تعتمد على الأسواق الأوروبية (البيع بالأورو) وإذا كانت وارداتها تتأني بصورة أساسية من بلدان غير أوروبية (الشراء بالدولار أو بالين) يتضرر الميزان التجاري لهذه الدولة العربية نظراً لهبوط قدرتها الشرائية والعكس بالعكس، أي إذا كانت أغلب صادرات دولة عربية تتجه إلى الأسواق غير الأوروبية في حين تحتل وإيراداتها من الدول الأوروبية مرتبة مهمة يتحسن مركز الميزان التجاري. أما في حالة إرتفاع قيمة الأورو مقابل العملات الأخرى يحدث العكس تماماً في الافتراضين السابقين.

✓ أثر الدولار على الاقتصاد العالمي:

لقد تسببت أزمة الدولار الأمريكي في أزمات نقدية حادة أصابت العملات الأوروبية حيث شهدت هذه الدول إختلالات حادة تميزت بالارتفاع الحاد في معدلات التضخم وانخفاض القدرة التنافسية لمنتجاتها وتخفيض أسعار صرف عملاتها.

لذلك سنحاول التطرق لأهم الآثار التي تنجم عن التذبذبات في سعر صرف الدولار الأمريكي والاقتصاد العالمي وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً : الآثار الكلية

يؤدي إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي إلى تحسين تنافسية الاقتصاديات الأجنبية وذلك من خلال انتعاش صادرات هذه الدول نحو الو. م.أ، مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات النمو في هذه الدول. وبالتالي فإن إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي سيؤدي إلى تصدير النمو الاقتصادي للو م نحو بقية العالم.

إلا أن هذا الأثر الإيجابي سيقابله أثر سلبي يتمثل في إرتفاع تكلفة الواردات خاصة منها المواد الأولية التي في غالب الأحيان تقوم بالدولار الأمريكي.

كما أن هذا الارتفاع في سعر صرف الدولار يخفض من حجم المعاملات المفوترة بالدولار وبالتالي ينخفض حجم المبادلات التجارية الدولية، مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي.

ثانيا: الآثار القطاعية.

تختلف الآثار الناجمة عن تذبذب أسعار الدولار، على مستوى القطاعات باختلاف هذه الأخيرة بحيث نميز في هذا الصدد بين أثر الاستبدال وأثر الدخل.

فعندما يؤثر التذبذب في سعر صرف الدولار إلى كسب قطاع أجنبي من السوق الدولية على حساب قطاعات من منطقة الدولار، نقول في هذه الحالة أن هناك أثر استبدال أو تحويل و أثر الدخل*.

ومن خلال الجدول التالي نلاحظ مجمل الآثار المترتبة عن إرتفاع سعر صرف الدولار بنسبة على القطاعات الصناعية الفرنسية.

الجدول 10: أثر ارتفاع الدولار بنسبة 10% خلال ثلاث سنوات (1999)

* فيقصد به النتائج التي تترتب على أثر الاستبدال، كارتفاع معدلات الإنتاجية مثلا.

مؤشر السوق	تغيرات الإنتاجية (بالنسبة المئوية) أو (أثر الإستبدال)			
	في السوق الخارجي	في السوق الفرنسي	المجموع	
قطاعات معرضة للمنافسة من طرف منطقة الدولار				
11.4	3.75	2.91	8.1	الملابس الجاهزة
17.3	6.69	2.71	10.8	الجلود والأحذية
23.0	1.39	2.62	5.5	أجهزة المكتب والإعلام الالي
25.4	2.75	0.75	4.8	وسائل القياس البصري
30.1	0.98	0.52	3.0	عتاد النقل
قطاعات متوسطة التعرض لمنافسة منطقة الدولار				
7.3	0.16	1.7	1.8	منتجات المطاط
7.7	0.35	0.26	2.1	أجهزة غير إلكترونية
8.1	0.12	0.25	1.9	معادن غير حديدية
8.2	0.46	0.22	2.2	زجاج
قطاعات ضعيفة التعرض لمنافسة الدولار				
0.2	0.02	0.4	2.0	التبغ الصناعي
1.0	0.02	0.03	1.6	الطباعة والنشر
2.0	0.14	0.04	1.7	منتجات غ معدنية

الأوراق	2.8	0.89	0.41	5.5
النسيج	2.9	0.86	0.53	5.8

المصدر: عمر أبو رصاع، على الموقع (www.borsaat.com)

يظهر من خلال الجدول بأن القطاعات الأكثر تأثراً من إرتفاع قيمة الدولار هي القطاعات الأكثر تعرضاً للمنافسة من طرف منطقة الدولار كقطاعات صناعات الجلود، صناعة الأحذية، صناعة تجهيزات مكتب وصناعة أجهزة الإعلام الآلي. أما عن القطاعات الأقل تأثراً فهي الأقل تعرضاً للمنافسة من طرف منطقة الدولار كقطاعات صناعة التبغ، صناعة المنتجات غير المعدنية. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك قطاعات أخرى تأثرت بارتفاع قيمة الدولار رغم كونها غير معرضة بصفة كبيرة للمنافسة كقطاع النسيج وصناعة الأوراق.

ثالثاً: الآثار المالية:

بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن تذبذب الدولار، فإن هناك آثاراً مالية تتركز أساساً في ظهور ضغوط تضخمية خارج الو.م.أ، بحيث ينتج عن الارتفاع في سعر صرف الدولار بنسبة 3%. كذلك يؤدي التذبذب في سعر صرف الدولار على حركة رؤوس الأموال بين الو.م.أ وبقية العالم، فنتيجة الارتفاع في سعر صرف الدولار تتجه رؤوس الأموال الأوروبية واليابانية إلى الو.م.أ في شكل استثمارات في محافظ الأوراق المالية مما يؤدي إلى تمويل الاقتصاد الأمريكي عن طريق هذه الأموال كما يؤدي إرتفاع سعر صرف الدولار إلى إرتفاع خدمة الديون المحررة بالدولار مما يزيد من مشكلة تفاقم الديون خاصة في الدول النامية.¹

¹ بغداد زيان، "تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و أثرهما على التجارة الخارجية الجزائرية"، مرجع سابق ص ص

المبحث الرابع: انعكاس اليورو- دولار على التجارة الخارجية الجزائرية.**I. خلفية تاريخية للمبادلات التجارية الخارجية 1974-1999.**

إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية يمثل مكسبا ثمينا لدعم نشاطها في ميدان المبادلات الخارجية وتوجيهها, حسب ما تمليه المصلحة الوطنية. إن ممارسة هذا الاحتكار وطرق تنظيمه وتسييره ينبغي أن تكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تظهر في سيره والقضاء على البيروقراطية وضمان التموين السليم للاقتصاد الوطني بأقل التكاليف.

لقد شهدت سنتا 1970 و 1971 تعميم احتكار الدولة للتجارة الخارجية بصفة عامة والواردات بصفة خاصة, حيث في سنة 1971 استفادت حوالي 20 مؤسسة عمومية من منح الاحتكار ومراقبة 80% من التجارة الخارجية, وهذا من أجل الوصول إلى إقامة صناعة قوية, تنشيط وترقية الصادرات والتقليل من الواردات, غير أنه يعاب على هذه الطريقة أنها لم تفصل بين الوظائف التقليدية للمؤسسات (الإنتاج, التوزيع, الإنتاج والتوزيع في نفس الوقت), والوظيفة الجديدة (الاستيراد), إلى جانب غياب نص قانوني يحدد الشروط العامة للاستيراد (خاصة في إطار المؤسسات المستفيدة من احتكار الواردات), فهذا ما خلق وضعية لم تسمح لا للكيفيات الإدارية التي تحكم تطبيق هذه الوظيفة, ولا للعلاقة المراد الحفاظ عليها بين وظيفة الاستيراد والوظائف الأخرى التي تقوم بها. إن هذا الاستيراد الذي أوكل القيام به للمؤسسات العمومية تم تصنيف محتوياته إلى قائمة تفرعت إلى جزأين:

القائمة A: وتخص المنتجات التي تمارس المؤسسة العمومية عليها احتكارا فعليا مع إبعاد كل مؤسسة أخرى (عمومية أو خاصة), يعبر عنه بالاحتكار العملي.

القائمة B: تحتوي على المنتجات التي تحتكرها المؤسسة مع إمكانية استيرادها من قبل المستوردين العموميين بشرط أن تبقى ضمن حاجاتهم الخاصة.

المرحلة الأولى (1974 - 1994):

من خلال ما ورد مسبقا من احتكار التجارة الخارجية من قبل الدولة سنبرز أهم صادرات وواردات الجزائر عن طريق تبيان تاريخ المبادلات التجارية الخارجية للجزائر وبالتالي تبيان وضعية الميزان التجاري للجزائر عبر فترات معينة (1974 - 1994) وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

الجدول 11: وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1974-1994).

الوحدة : مليون دولار

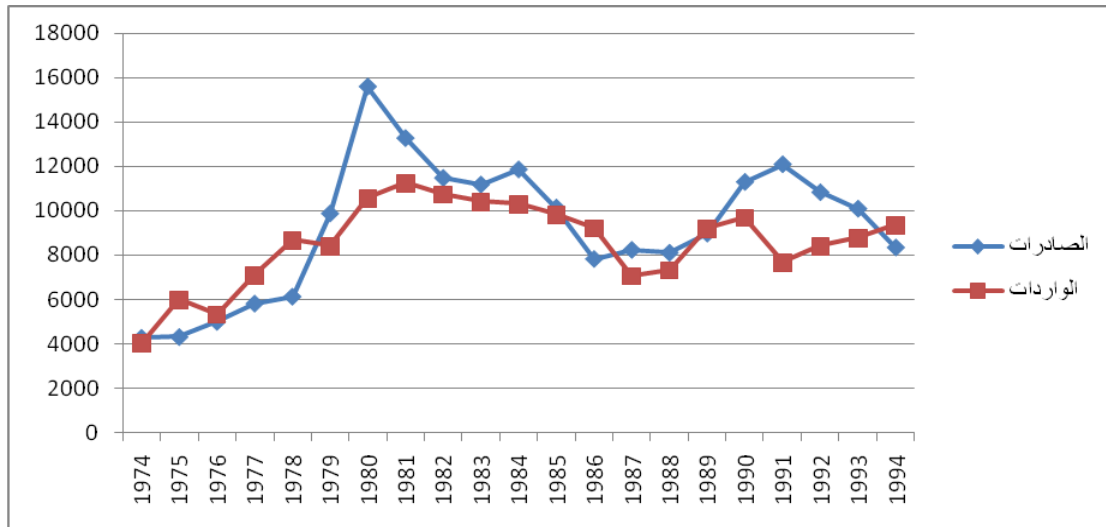
1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	السنوات
10552	8410	867	7102	5318	5993	4024	الواردات
15613	9873	6117	5805	4977	4292	4259	الصادرات
5061	1463	25558-	1297-	341-	1702-	235	م ، التجاري
148	117	71	82	94	72	106	م ، التغطية
1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	السنوات
7056	9213	9840	10292	10415	10743	11259	الواردات
8233	7820	10145	11869	11183	11481	13283	الصادرات
1177	1393-	305	1577	768	738	2024	م ، التجاري
117	85	103	115	107	107	118	م ، التغطية

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الواردات	7323	9208	9684	7681	8406	8788	9365
الصادرات	8104	8968	11304	12101	10837	10091	8340
م ، التجاري	781	240-	1620	4420	2431	1303	1025-
م ، التغطية	111	97	117	158	129	115	89

المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS.

ويمكن إيضاح معطيات هذا الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل 07: منحني الصادرات و الواردات الجزائرية خلال 1974-1994.



المصدر: بناء على معطيات الجدول السابق 11.

من خلال الجدول السابق، وإذا استثنينا سنة 1974 يمكننا القول أن الميزان التجاري استمر في وضعية سالبة إلى غاية 1978 وهذا راجع إلى زيادة كميات الواردات حيث بلغت سنة 1978 ما قيمته 8675 مليون دولار، وهذا ما يعني اللجوء للسوق الخارجية لتموين السوق المحلي، سواء سلع الاستهلاك العائلي أو الإنتاجي حيث أنه خلال تلك الفترة سجل

معدل الاستثمار معدلات فائدة مرتفعة جدا مما يعني الحاجة المتزايدة للمواد الأولية والنصف المصنعة أمام قلتها على المستوى المحلي ليستعيد الميزان التجاري وضعيته الموجبة سنة 1979 التي استمرت طيلة عشرية الثمانينات، وباستثناء سنة 1986 التي سجل فيها عجزا قدره 1393 مليار دولار، وهذا راجع أساسا إلى أزمة النفط آنذاك من خلال اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95 % في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفاض سعر صرف الدولار. نتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986 أي انخفاض قدر بـ 4.8 مليار دولار خلال سنة واحدة، أي نسبة انخفاض 38 % ، وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات وعلى زيادة المديونية الخارجية الجزائرية.

كما تبين من الجدول أن الميزان التجاري سجل فائضا من سنة 1990 إلى سنة 1993 وحقق أكبر فائض له سنة 1991 حيث بلغ 4420 مليون دولار أي بمعدل تغطية 157.54 % ، في حين قدر معدل التغطية لسنوات 1990، 1992 بـ 116.73 % و 128.92 % ، 114.83 % على التوالي، حيث عرفت هذه الفترة تضيقا كبيرا على المبادلات من قبل الحكومة.

ويعود هذا الانخفاض في معدل التغطية وفي جزء كبير منه لانخفاض الصادرات بنسبة 10.45 % ما بين 1991 و 1992، ونسبة 6.88 % ما بين 1992 و 1993 وهذا راجع أساسا لانخفاض أسعار النفط.

إضافة لما ذكر في هذه المرحلة فيما يخص وضعية الميزان التجاري عبر سنوات مختلفة، فإن هذه المرحلة تعتبر مرحلة حاسمة باختلافها عن المراحل السابقة من ناحية الظروف الاقتصادية التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري " إذ تميز هذا الأخير على طول هذه الفترة بنوع من عدم

التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي". بمعنى آخر شهدت قدرة الجزائر في تسديد مدفوعاتها تراجعاً ملحوظاً بسبب تناقل ديونها الخارجية خدمات الديون من جهة و انخفاض أسعار البترول من جهة أخرى، إضافة إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج. وما زاد حدة حالة عدم التوازن هذه هو وجود مغالاة في تقييم الدينار الجزائري مما دفع إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة. وهذا كله أدى إلى عجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات.

وشهدت هذه المرحلة ظهور نظام جديد لتسيير الاقتصاد الوطني (التخطيط، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، القانون العام للعمال...). إذ كان الهدف هو تنشيط الاستثمار الإنتاجي وتسهيل عمليات التجارة الخارجية.

المرحلة الثانية (1995 - 1999):

تميزت هذه المرحلة باستقرار قيمة الواردات، وتذبذب في قيمة الصادرات، لكن مع تسجيل تحسن في رصيد الميزان التجاري مثلما هو مبين في الجدول التالي:

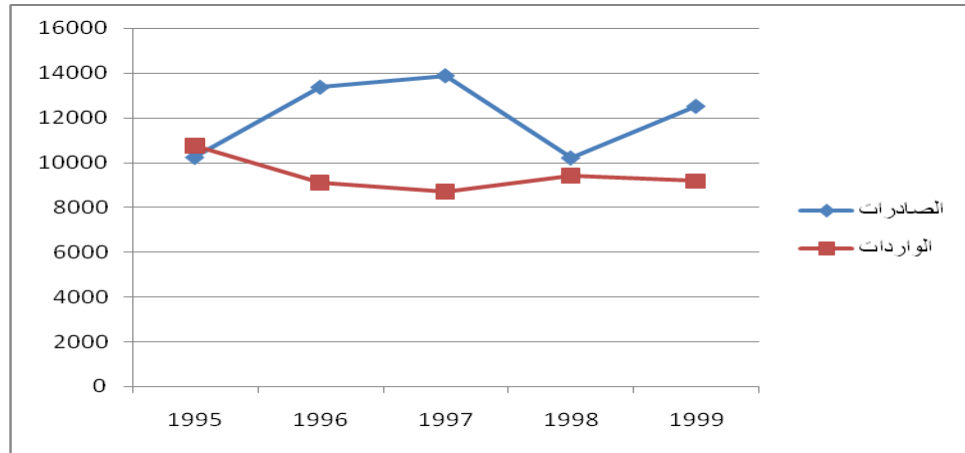
الجدول 12: وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1995 - 1999). الوحدة: م \$

1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
9164	9403	8687	13375	10761	الواردات
12522	10213	13889	13375	10240	الصادرات
3358	810	5202	4277	521-	م. التجاري

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS.

وتتضح المعطيات السابقة أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل 08: منحني الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1995 - 1999.



المصدر: بناء على معطيات الجدول السابق 12.

وبالإطلاع على الجدول نجد أنه سرعان ما عرف الميزان التجاري عجزا في السنتين 1994 و 1995 حيث عرفت سنة 1994 أقصى عجز بلغ 1025 مليون دولار أي بمعدل 89.05 %، ثم انخفض سنة 1995 ليلعب 521 مليون دولار أي بمعدل تغطية 97.22 % ويعود هذا العجز إلى إرتفاع الواردات من المواد الغذائية.

كما ساهم التساهل في الشروط التي تخص الأعوان الاقتصاديين المكلفين باستيراد الواردات من السلع الأساسية وتجاوز التقيد الشديد الذي مورس على عملية الاستيراد، حيث أغلب مؤسسات التصدير والاستيراد كان هدفها الربح السريع وهو ما يضمنه النشاط التجاري نظرا لانخفاض تكلفته مقارنة بالنشاط الإنتاجي وهذا ما أثر سلبا على إنعاش الاستثمار ومن جهة أخرى يعود ذلك إلى انخفاض في عائدات المحروقات بنسبة 17 % وهذا راجع إلى تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية، كل هذا استوجب من السلطات تحقيق مراقبة لعمليات الاستيراد كما عرفت الفترة بين 1996 - 1999 مصيرا مغايرا يترجم بالفائض على الميزان التجاري، إذ بلغت قيمته 4277 مليون دولار سنة 1996 و 5202 مليون دولار سنة 1997، ثم 810 مليون دولار سنة 1998 وهو انخفاض ملحوظ سببه انخفاض

سعر البترول، وبالرغم من هذا الانخفاض استمر الميزان التجاري في تسجيل الفائض الإيجابي إلى غاية سنة 1999 المقدر بـ 3358 مليون دولار.

II. تطور المبادلات التجارية منذ 2000-2010.

II-1. تطور الميزان التجاري الجزائري (2000-2010).

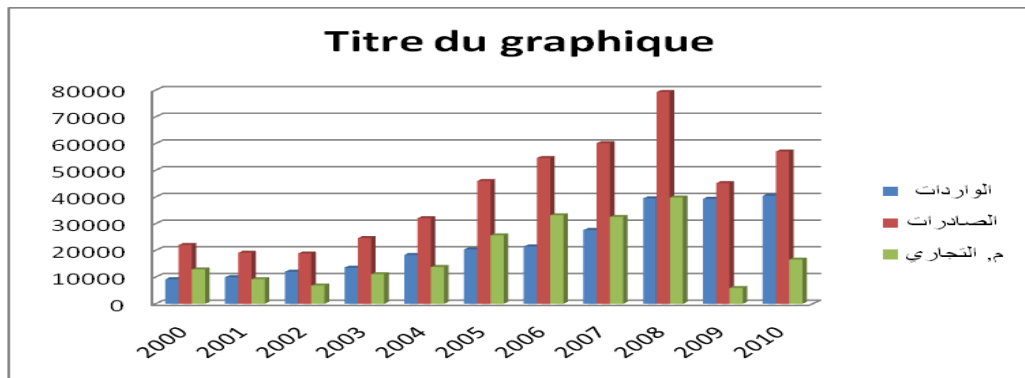
الجدول 13: وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2010). الوحدة : م دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	5753
م. التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532	39819	5900	16580
م. التغطية	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115	141

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS.

و تبين وضعية الميزان التجاري الجزائري على غرار ما هو وارد في معطيات الجدول 13 من خلال الشكل التالي:

الشكل 09: الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2010



ويتضح خلاله أن الميزان التجاري سجل فائضا بـ 3358 مليون دولار ليرتفع في سنة 2000 إلى 10374 مليون دولار ثم 9192 مليون دولار سنة 2001 و 6671 مليون دولار سنة 2002، بينما عرفت سنة 2003 زيادة في الصادرات تقدر بـ 5416 مليون دولار ثم 7877، 14288، 8612، 6150 مليون دولار سنة 2004، 2005، 2006، 2007 على التوالي وهذا راجع نتيجة لتشجيع التصدير وخاصة لارتفاع أسعار البترول بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق حينها تضاعف سعر البرميل.

كما سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا قدره 11.22 مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2010، مقابل عجز قدر بـ 376 مليون دولار خلال نفس الفترة من سنة 2009 بارتفاع قدره 36.24 % كما قدرت الواردات بـ 25.87 مليار

دولار مقابل 27.6 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة بانخفاض قدره

06.27 % يفسر تحسن التجارة الخارجية بارتفاع مبلغ صادرات المحروقات بأزيد من 35% وتراجع الواردات لاسيما المواد الغذائية بحوالي 8%.

ومن إجمالي الصادرات تمثل المحروقات 96.72 % ما قيمته 35.88 مليار دولار خلال ثماني أشهر الأولى من سنة 2010 مقابل 26.56 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2009 بارتفاع قدره 35.06 % . أما الصادرات خارج المحروقات فقدت بـ 3.2 % من إجمالي الصادرات، أما بالنسبة للواردات فقد سجلت تراجعا في السلع الغذائية إلى 3.89 مليار دولار بانخفاض بنسبة 7.6 % وتراجع في السلع الاستهلاكية عدا المواد الغذائية بمبلغ 3.22 مليون دولار والمنتجات نصف المصنعة بقيمة 6.61 مليار دولار.

II-2. هيكل الصادرات والواردات.

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات. وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي المورد والربون الرئيسي للجزائر حيث يتبين من المعطيات أدناه أن متوسط واردات الجزائر من دول الإتحاد والمقدرة بأكثر من 55%، أما صادراتها فأغلبها من الإتحاد الأوروبي، مما يدل على الأهمية التي تحتلها الدول الأوروبية في المبادلات الخارجية للجزائر.

✓ التركيبة السلعية للواردات:

لا يختلف وضع الواردات الجزائرية عن وضع صادراتها، حيث تشكل السوق الأوروبية أيضا المورد الرئيسي للجزائر. كما تعتبر سلع التجهيز الصناعي أهم السلع المستوردة من الخارج، وموارد الطاقة أهم السلع المصدرة وللوقوف على هذه الحقيقة أكثر يمكن استعراض العنصرين المبيينين للتركيبة السلعية للصادرات والواردات.

✓ التوزيع السلعي للصادرات:

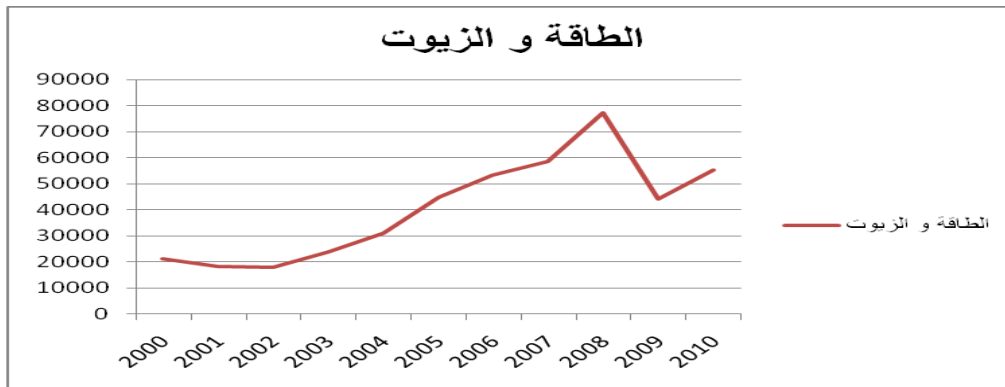
يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في البترول. حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات التي ساهمت خلال سنة 2010 مثلا بنسبة أكثر من 75% من الناتج الداخلي الخام وشكلت ثلثي الإيرادات العامة للدولة وأكثر من 98% من السلع والخدمات. وهذا معناه أن الاقتصاد الجزائري رهين ظروف السوق النفطية العالمية.

الجدول 14: التركيبة السلعية لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2010.

السنوات	المواد الغذائية	طاقة وزيوت	المواد الخام	م نصف مصنعة	سلع تجهيزات فلاحية	سلع تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	-	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	-	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	-	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS.

الشكل 10: منحى أهم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2010



المصدر: انطلاقاً من معطيات الجدول 14.

✓ التوزيع السلي للواردات:

من أجل توضيح بنية الواردات الجزائرية واستنباط بعض السمات المميزة لها نستعين بالجدول الموالي الذي يوضح أهم المجموعات السلعية التي تتكون منها الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 إلى غاية 2010، و يتعلق الأمر بمجموعة سلع التجهيز الصناعي المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، و سلع الاستهلاك غير الغذائية، إضافة إلى المواد الخام، سلع التجهيز الفلاحية والطاقة والزيوت.

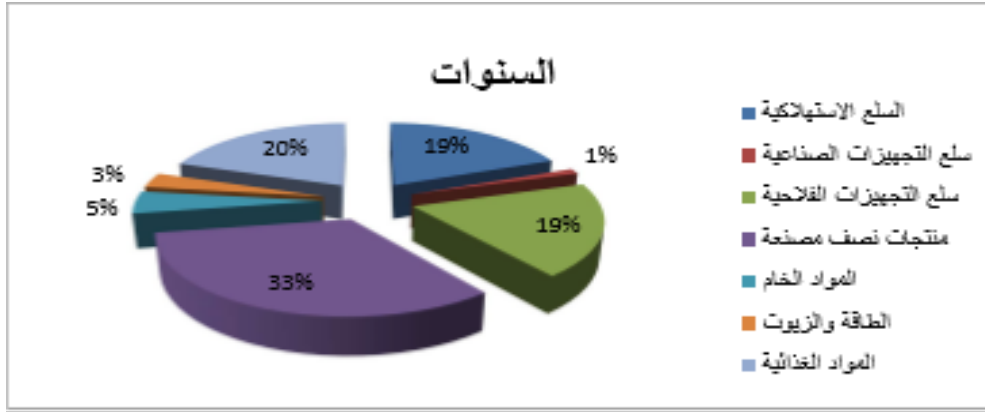
الجدول 15: التركيبة السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010.

السنوات	المواد الغذائية	طاقة وزيوت	المواد الخام	م نصف مصنعة	سلع تجهيزات فلاحية	سلع تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	1603	85	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	1693	155	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	1972	148	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	2540	129	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	3668	173	2797	18308
2005	3587	212	751	4088	4017	160	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	3950	96	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	5243	146	5243	27631
2008	7813	594	1394	10014	6397	174	6397	39479
2009	5863	549	1200	10165	6145	233	6145	39294

40473	5836	341	5836	10098	1409	955	6058	2010
-------	------	-----	------	-------	------	-----	------	------

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS.

الشكل 11: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 - 2010



المصدر: بناء على معطيات الجدول 15.

II. 3- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات.

يمثل هذا التوزيع أهم شركاء الجزائر من حيث المعاملات التجارية الخارجية وكذا أهم الموردين لها بمختلف السلع.

✓ الصادرات حسب المناطق الاقتصادية:

من خلال هذا العنصر سيتم التعرف على أهم المناطق التي تشكل سوقا لامتناس الصادرات الجزائرية، وتمثل السوق الأوروبية أهم هذه المناطق على الإطلاق، فهي تمثل الزبون الرئيسي للجزائر، وتبرز هذه الحقيقة أكثر من خلال تفحص معطيات الجدول أدناه والشكل البياني المستنبط منه.¹

¹ Agence National d promotion du commerce Extérieur, "commerce Extérieur de l'Algérie", Rapport 2007, p 06.

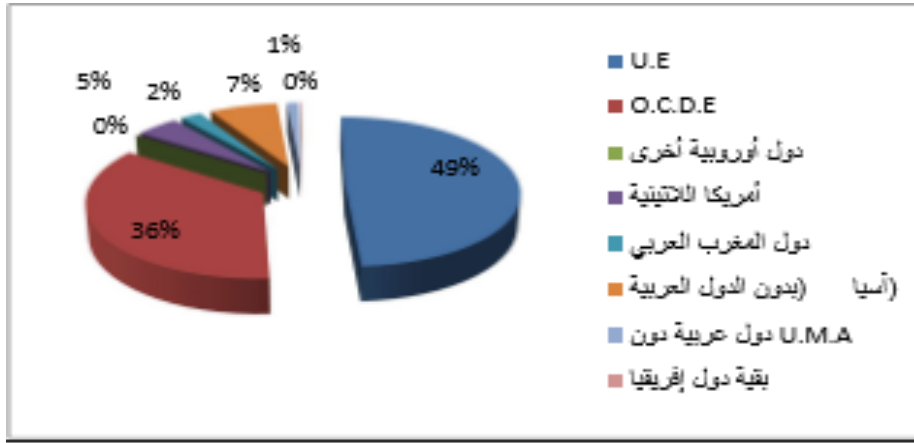
الجدول 16: التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010

الوحدة: مليون S

السنة	U.E	O.C.D.E	دول أوروبية أخرى	أمريكا اللاتينية	دول المغرب العربي	آسيا (بدون الدول العربية)	دول عربية دون U.M.A	بقية دول إفريقيا	المجموع
2000	13792	5825	181	1672	254	210	55	22031	
2001	12344	4549	87	1037	275	476	315	19132	
2002	12100	4602	130	951	250	456	248	18825	
2003	14503	7631	123	1220	260	507	355	24612	
2004	17396	11054	91	1902	407	686	521	32083	
2005	25593	14963	15	3124	418	1218	621	46001	
2006	28750	20546	7	2398	515	1792	591	54613	
2007	26833	25387	7	2596	760	4004	479	60163	
2008	41246	28614	10	2875	1626	3765	797	79298	
2009	23186	15326	7	1841	857	3320	564	45194	
2010	28009	20278	10	2620	1281	4082	694	57053	

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

الشكل 12: الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية .



المصدر: بناء على معطيات الجدول السابق 16.

✓ التوزيع الجغرافي للواردات:

كلما كان هناك تنوع في مصادر واردات دولة ما كلما كانت بمنأى عن الضغوط الاقتصادية وما لها من تأثيرات على مختلف جوانب الاقتصاد لهذه الدولة. وبالنسبة للإقتصاد الجزائري

فإن مجموعة قليلة من المناطق تسيطر على وارداته خلال فترة الدراسة, يأتي في مقدمتها
الإتحاد الأوروبي, والجدول الموالي يوضح ذلك:

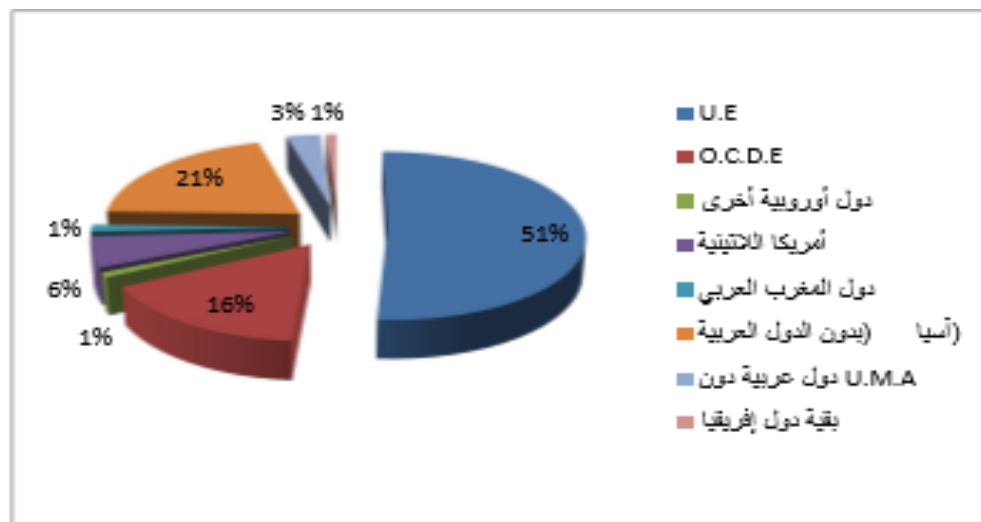
الجدول 17: التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: مليون \$

السنة	U.E	O.C.D.E	دول أوروبية أخرى	أمريكا اللاتينية	دول المغرب العربي	آسيا (بدون الدول العربية)	دول عربية دون U.M.A	بقية دول إفريقيا	المجموع
2000	5256	2194	603	142	52	599	144	119	9173
2001	5903	2125	636	269	72	579	179	85	9940
2002	6732	2485	757	385	127	943	366	87	12009
2003	7954	2242	855	567	120	1206	418	125	13534
2004	10097	3071	1097	1166	169	1952	525	175	18308
2005	11255	3506	1058	1249	217	2506	387	148	20357
2006	11729	3738	777	1281	235	3055	493	148	21456
2007	14427	5363	715	1672	284	4318	621	231	27631
2008	20985	7245	659	2179	395	6916	705	395	39479
2009	20772	6435	728	1866	478	7574	1089	350	39294
2010	20704	6519	388	2380	544	8280	1262	396	40473

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

الشكل 13: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية.



المصدر: إنطلاقاً من الجدول 17.

III. أثر سعر صرف الدولار على الاقتصاد الجزائري.

III. 1- أثر الدولار على المديونية:

تعتبر المديونية الخارجية إحدى الآليات التي أضرت بالاقتصاد الجزائري وبالنظر إلى المصدر الرئيسي للتصدير المتمثل في الموارد الأولية، التي تتميز بأنها غير مستقرة من حيث الأسعار، فالجزائر تواجه صعوبات كبيرة في التمويل، باستثناء الاستفادة من الظروف الملائمة للأسواق البترولية والأسواق المالية لتمويل الواردات من صادرات المحروقات، وعبر الاستدانة الخارجية . فمخزون الديون بوتيرة غير منتظمة تضاعف سنة 1996 ب 1,25 مرة و 1,09 مرة سنة 1999 ، أما خدمة الديون فقد انتقلت من 8,891 مليار دولار إلى 9.050 م دولار قبل إعادة الجدولة، أي ما يمثل 1.16 مرة، وبعد عمليات إعادة الجدولة اتجهت الخدمات نحو الارتفاع، فقد زادت ب 1.16 مرة سنة 1998 و ب 1.14 مرة سنة 1999 وهناك عوامل أخرى خارجية تؤدي إلى تفاقم مشكلة خدمة المديونية تتمثل في تغيرات أسعار الصرف وانخفاض صادرات المحروقات المتأثرة بتغيرات أسعار النفط وتقلبات أسعار صرف الدولار، وارتفاع النسب الحقيقية للفوائد، وكذا صعوبة التمويل الخارجي على المدى المتوسط لدى البنوك التجارية . ويعتبر ثقل استخدام الدولار في المديونية والتجارة الخارجية الجزائرية نتيجة تلقائية لنوعية الصادرات، وسياسة الاستدانة المنتهجة، هذا ما يؤكد الأثر الكبير للدولار وتغيرات سعر صرفه على قيمة المديونية الخارجية الجزائرية، باعتبار أن العملة الأمريكية تمثل جزء معتبر ولا يستهان به من هذه المديونية. وفيما يلي سنبين هذا الأثر:

✓ أزمة 1986:

لقد شهدت المديونية الخارجية خلال النصف الثاني من الثمانينات تضخما في قيمتها، وهذا التضخم يعود إلى:

- تراجع قيمة الدولار الذي فقد حوالي 50% من قدرته الشرائية سنة 1985.

- إختيار أسعار البترول سنة 1986.
- السببين السابقين أديا إلى تراجع المداخيل الخارجية بأكثر من 5.6 مليار دينار, وبالتالي إرتفاع الديون الخارجية بأكثر من 10 مليار دولار.
- إن الزيادة في المديونية بهذا الشكل الكبير خلال النصف الأول من الثمانينات بالرغم من أن أسعار البترول عرفت تقلبات، إلا أن الفترة (1984-1986) كانت حساسة جدا حيث تسارعت فيها الديون وزاد العبء بحوالي 07 مليار دولار ويعود بالدرجة الأولى إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي.

✓ بداية التسعينات:

انخفض مخزون الديون بمبلغ 2664 مليار دولار, ويمكن تفسير هذا الانخفاض ب:

- تحسن نوعا ما قيمة الدولار مع بداية التسعينات.
- الضعف الحاد في حشد القروض الخارجية.
- التزام الجزائر بتسديد مستحقات الدين الخارجي في وقتها.

✓ فترة (1994-1996):

زاد مخزون الديون بمقدار كبير بلغ 7.762 مليار دولار بالرغم من الانخفاض الذي عرفته خدمات الديون , ويعود ذلك إلى:

- تأجيل استحقاقات الدين الرئيسية مضافا إليها الفوائد.
- التمويلات المفرطة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- ضعف العملة الأمريكية ما بين 1994 و 1995 على الخصوص.

الجدول 18: نسب المديونية من العملات خلال الفترة (1994-1996)

الوحدة: دج

السنوات/العملات	الدولار	الفرنك الفرنسي	الين الياباني	المارك الألماني	عملات أخرى
1994	51.3	15.3	15.6	6.8	11
1995	47.5	15.8	13.6	6.5	16.4
1996	42.1	15.9	12.7	11	22.9

المصدر: البنك المركزي الجزائري (www.bank-of-Algeria.Dz)

من الجدول السابق نستنتج مدى أهمية المديونية الخارجية بالعملة الأمريكية، وهذا ما يؤكد تأثير هذا الأخير بتقلبات الدولار.

✓ فترة (1997-1999): عرفت فيها الديون تناقصا بمبلغ 5.09 مليار دولار أي بمعدل

15.31%، ويعود تفسير ذلك إلى:

- تحسن سعر الدولار الأمريكي.
- التراجع الذي عرفته عملية تعبئة القروض الخارجية.
- اللجوء إلى الاحتياطات.

الجدول 19: نسب المديونية من العملات خلال الفترة (1997-1999)

الوحدة: دج

السنوات/العملات	الدولار	الفرنك الفرنسي	الين الياباني	المارك الألماني	عملات أخرى
1997	44.8	14.7	11.5	6.2	22.8
1998	42.2	14.1	12.2	6.3	25.2
1999	42.1	12.6	13.4	5.6	26.3

المصدر: موقع البنك المركزي الجزائري (www.bank-of-Algeria.Dz)

✓ فترة (1999-2005):

الجدول 20: نسب المديونية من العملات خلال الفترة (2000-2004)

السنوات/العملات	الدولار	الفرنك الفرنسي	الين الياباني	المارك الألماني	عملات أخرى
2000	42.5	11.8	12.6	27.9	-
2001	43.9	10.6	11.8	28.8	-
2002	42.0	-	12	16	30
2003	39	-	12	14	35
2004	39	-	10.6	10.5	39.9

المصدر: موقع البنك المركزي الجزائري (www.bank-of-Algeria.Dz)

يعاني الاقتصاد الجزائري نظرا لطبيعة بنية تجارته الخارجية المرتبطة بالسوق الأوروبية بنسبة تفوق 60% إسترادا وتصديرا وقيمة الديون الخارجية المقدرة بالعملة الأمريكية بقرابة 40% من تأثير كبير جراء تقلبات الصرف بين الأورو والدولار، إذ أن الخسائر من جراء تقلبات الصرف وإن تراجعت (تتراوح ما بين 400 و 500 مليون دولار سنويا)، لكنها يمكن أن تقدم مزايا مثل إمكانية تقليص جزء من المديونية خاصة في حالة إرتفاع الدولار مقابل العملات الأخرى، فالجزائر شرعت منذ نهاية 2004 في إعادة التوازن لمديونيتها الخارجية حيث أصبحت العملة الأوروبية تمثل تقريبا 40% من القيمة الإجمالية لها بذات المستوى مع نسبة الدولار الأمريكي حسب الجدول السابق، ويرى الخبراء أن ضعف الدولار في سوق العملات الرئيسية يؤثر سلبا على حجم المديونية الذي ارتفع ب 500 مليون دولار خلال 2000. حيث انتقل حجم الديون من 20.5 مليار دولار إلى 21 مليار دولار في فترة شهرين فقط. كما أن إرتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار منذ 2003 بالخصوص بمعدل يتراوح ما بين 10 و 40% (حيث يتراوح سعر صرف الأورو مقابل الدولار ما بين 10 أورو مقابل الدولار الواحد إلى 1.35 أورو للدولار كأعلى حد قياسي تسجله العملة

الأوروبية)، أدى إلى ارتفاع قيمة الديون الخارجية للجزائر المقدرة بالدولار، على الرغم من إجراءات الدفع المسبق جزء منها. فالمديونية تراجعت بالدولار لكنها ارتفعت بالأورو لتصل إلى 23.4 مليار دولار سنة 2003 والتي كانت نتيجة لتقلبات الصرف بين الأورو والدولار. واعتبر الخبراء بالبنك المركزي الجزائري أن انخفاض معدلات توظيف الأموال في البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الناشطة في الأسواق الدولية الكبرى، هو الذي أدى بالحكومة إلى الاقتناع بضرورة التخلص من الأموال المخزنة للحد من تأثير المديونية.

إذن يشكل الدولار الأمريكي معدلات عالية في تقدير المديونية مقارنة ببقية العملات فنسبته في الحجم الإجمالي للديون لا تقل عن 40%، وإن التطورات التي شهدتها المديونية الخارجية الجزائرية تأثرت بدرجة كبيرة بكل التقلبات التي تعيشها العملة الأمريكية، وتكشف حساسية الاقتصاد الجزائري للتطورات التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي وكل المؤشرات الخاصة به، وهذا الوضع لا يخدم مصالح الاقتصاد الجزائري الذي لا بد عليه أن يبحث عن البديل الذي يمكنه من فك الارتباط الكبير بالدولار.

III.2- أثر الدولار على احتياطي الصرف والعملة الجزائرية:

✓ أثر الدولار على احتياطي الصرف:

لقد أدى ارتفاع أسعار البترول على الصعيد العالمي إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الذي يعكسه حاليا توفر موارد العملة الصعبة، ما يستطيع وفقا للمعايير الدولية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذا ما جعل المشرفين على تحريك عجلة الاقتصاد الوطني يعتمدون على عائدات البترول دون أن يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن بدائل أخرى لتنويع مصادر الدخل، فالجزائر تستورد مجمل احتياجاتها الغذائية والمنتجات المصنعة والنصف مصنعة من منطقة الأورو في المقابل تمتلئ بطن الخزينة العمومية بالدولار عملة فواتير التصدير إلى الأسواق وتجدر الإشارة إلى أن تقرير أصدرته وزارة التجارة الجزائر بين أن التي استطاعت بشق الأنفس ملامسة عتبة المليار دولار في مجال تصدير المنتجات خارج المحروقات، وأن استمرار

تدهور الدولار سوف يؤثر سلبا على احتياطي البلاد من العملة الصعبة. فاستمرار تدهور قيمة الدولار أمام العملة الأوروبية معناه غلاء السلع الأوروبية مقابل انخفاض المداخيل. إذن الاحتياطي النقدي خاصة وأن مصدره ليس الإنتاج الحقيقي وإنما هو ناتج عن مداخيل المحروقات، وبالتالي الاحتياطي النقدي يرتبط كثيرا بتقلبات الصرف لاسيما أن الجزائر ارتأت حاليا أن تشكل احتياطا نصفه بالأورو في حدود 51% ونصفه الآخر بالدولار في حدود 49% لضمان هامش أوسع من الحركة بعد أن كان الاحتياطي الجزائري يتشكل أساسا من العملة الأمريكية الدولار. فالجزائر كانت تتأثر بتقلبات صرف الدولار مقابل أهم العملات الرئيسية خاصة الأورو، وكانت الجزائر تفتقد من ذلك ما قيمته 150 مليون دولار سنويا كمتوسط.¹

✓ تأثير الدولار على العملة الوطنية:

تأثير الدولار على الدينار مباشر، إذ أن أي إرتفاع في قيمة الدولار معناه إرتفاع قيمة الدينار والعكس صحيح، لأن الجزائر وفي حالة زيادة مداخيلها من العملة الصعبة تقوم بتحويلها (خاصة الدولار التي تمثل عملة مداخيل الجزائر) إلى دينارات جزائرية لتطرحها في التداول. ولقد أدى تدني قيمة الدولار أمام معظم العملات العالمية إلى ردود أفعال إيجابية من جانب العملة الوطنية الدينار انعكست بشكل مباشر على إرتفاع قيمة الصادرات الغير نفطية والتي تشير تقديرات وزارة التجارة إلى بلوغها مليار دولار إلى نهاية عام 2006. ففي حين سجل الدينار بعض الارتفاعات في قيمته أمام الدولار الأمريكي منذ عام 2004، يرى الخبراء الماليون أن إرتفاع قيمة العملة الوطنية الأوروبية الموحدة الأورو، وفي هذا الباب يرى الخبراء أن الدينار الذي سجل إرتفاعا بالنسبة للدولار ظل شبه مستقر مقارنة مع جل العملات العالمية. أما على مستوى السياسات المتبعة فقد شملت أهم التطورات على إشارات من بنك الجزائر بالسماح بتخفيض من قيمة الدينار من أجل الرفع من قدرة الصادرات غير النفطية

¹ الأترنت : (http://www.alriyadh.com . 11/07/2007 /economy/econewsphp)

على المنافسة، مع الحفاظ على معدل تضخم منخفض. وحسب تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة فإن أداء الدينار الجزائري أمام الدولار كان له الأثر الإيجابي على استقرار السوق المحلية.

III.3- أثر الدولار على التجارة الخارجية:

في دراستنا للتأثير الدولار على التجارة الخارجية، ارتأينا أن نركز أكثر على تأثير الدولار على تطور الصادرات باعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، أي أن النفط المسعر بالدولار يتم الاعتماد عليه بصفة شبه نهائية كمصدر لمدا خيل الجزائر، والذي يمثل تقريبا 98% من الصادرات التي تصدرها الجزائر للعالم الخارجي. وحسب افتراضاتنا من كل ما سبق نقول: "أن الصادرات الجزائرية بمعنى المداخيل التي تعتمد عليها الجزائر أساسا في التمويل الداخلي وفي تغطية وارداتها تتأثر بتغيرات أسعار صرف الدولار وبأسعار النفط في الأسواق العالمية، وأنه حتى لو فرضنا أن أسعار النفط في الأسواق العالمية مرتفعة وسعر الدولار منخفض مقارنة بالعملات الأخرى خاصة الأورو الذي يتم الاعتماد عليه بشكل كبير في واردات الجزائر من مختلف السلع, فإن إيرادات الجزائر تتأثر في اتجاه الانخفاض".

ولدراسة هذه الفرضية سنقوم بدراسة تطور سعر صرف الدولار، وكذا تطور أسعار النفط ومدى أثر ذلك على التجارة الخارجية الجزائرية يكون ذلك عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: قبل أزمة 1986:

لقد أدت الوفرة في الدولارات عند الدول الأوروبية ذات الفائض مع أمريكا في الستينات إلى فقدان الثقة فيما عندها من أرصدة متراكمة كاحتياطي، فقامت بتحويل الفائض إلى ذهب الأمر الذي أدى إلى هبوط المخزون الذهبي الموجود لدى أمريكا، وقد انخفضت قيمته في ظرف (10) سنوات من 1960 إلى 1970 ب 18 مليار دولار هذا التوجه عن هبوط أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي الأمر الذي أدخله في أزمة. فقد عرف الدولار مع بداية السبعينات أحداثا متنوعة ذات تأثيرات متميزة، كان لها الأثر الكبير على مستوى

عالمي إذ أنه شهد تخفيضين متتاليين في قيمته، ففي 1971 تم تخفيض قيمة الدولار بحوالي 8 % وفي بداية 1973 قامت الو.م.أ بتخفيض ثان في قيمة الدولار بقيمة 10%، وهو ما أدى إلى إرتفاع قيمة الذهب إلى 40.22 % دولار للأوقية الواحدة. وخلال النصف الأول من سنة 1975 ارتفع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية بمقدار 15% إلا أنه لم يدم طويلا، فمنذ 1977 وإلى غاية 1978 تعرض الدولار إلى سلسلة من الأزمات أدت إلى انخفاض قيمته اتجاه العملات

الأوروبية والين الياباني حيث بلغت نسبة الانخفاض 26.69 % و 10.36% و 40.08% اتجاه المارك الألماني والين الياباني والفرنك السويسري على الترتيب. وقد اتخذت الو.م.أ بعدها سلسلة من التدابير ارتكزت أساسا على الحد من تدني قيمة الدولار بدعمه في أسواق صرف العملات، وكنتيجة لهذه التدابير ارتفع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى وتراجع عجز ميزان المدفوعات. في بداية الثمانينات عرف سعر صرف الدولار تحسنا ملحوظا اتجاه العملات الأخرى حيث ارتفع سعره أمام كل من الجنيه الإسترليني والمارك الألماني والفرنك الفرنسي والفرنك السويسري بالنسب الموالية على التوالي:

35.67 % ، 13.27 % ، 17.83 % ، 32.32 % ، 20.40% ويعود هذا الارتفاع إلى قيام الو.م.أ 1984 برفع أسعار الفائدة بغية دعم الدولار وأيضا الحد من التضخم الذي عانت منه أمريكا خلال هذه الفترة، وعن العلاقة بين الدولار وأسعار البترول، نقول أنه منذ بداية اكتشاف البترول وتجارته عالميا وسعره يتم تقويمه بالدولار. وبرزت العلاقة القوية بين سعر البرميل وتغيرات أسعار صرف الدولار أكثر بعد فك ارتباط الدولار بالذهب في أوت 1971، وفي عام 1973 أصبح بمقدور منظمة الأوبك أن تحدد سعر برميل البترول تبعا لما يمليه مركزها الاحتكاري في السوق. والارتفاع الذي عرفه الدولار خلال الفترة 1981 و 1985 اتجاه جميع العملات تقريبا عمل على تحسين القيمة الحقيقية للبرميل، إذ أدت تغيرات أسعار صرف الدولار إلى زيادة القيمة الحقيقية للبرميل البترول خلال الفترة من

(1973- 1985) بنحو 4% سنويا. أما فيما يخص المحروقات التي تعتمد عليها التجارة الخارجية الجزائرية بصفة شبه مطلقة فإنه قد اكتشف أول بئر للبتروك في الجزائر في 23/04/1949، بإنتاج 100000 طن سنويا، إلا أن الاستفادة الفعلية لإنتاج النفط كانت عام 1959. بعد الاستقلال كان قطاع المحروقات خاضعا لقرارات اتفاقية أيفيان 1962 والمرتكزة أساسا على أن الإدارة الفرنسية هي التي تعطي رأيها في كل النشاطات المتعلقة بالبتروك. ونظرا لهذا الوضع قامت الجزائر بإنشاء شركة سونطراك في 31/12/1963 تتولى تحقيق هذه الأنايب في حاسي مسعود وأرزيو في 1966 تم منح كافة الصلاحيات لسونطراك للتفاوض وأصبحت تتحكم في كافة النشاطات، بعدما كانت مقتصرة على النقل والتسويق لتشمل مجال البحث والتنقيب والتحويل، إلى أن جاء تاريخ 24/02/1971 أين تم الإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية بتحويل ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية سونطراك ويعتبر تأميم الموارد الطبيعية الجزائرية بمثابة استقلال اقتصادي مدعما لاستقرارها السياسي، حيث كانت تهدف الجزائر من وراء هذه الخطوة إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة . ولا يتحقق هذا إلا بفرض السيطرة على قطاع المحروقات الذي تركز عليه أغلب الصناعات الرئيسية في الاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى أهمية هذا القطاع في تشكيل التراكم المالي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل قطاعات الاقتصاد. لقد تميزت فترة السبعينات بارتفاع الأسعار في الأسواق النفطية بشكل كبير حيث حققت من خلاله الدول النفطية عوائد بتروكية جد مهمة انعكست إيجابا على اقتصادياتها.

وتعتبر حرب أكتوبر 1973 منعرج كبير في مراحل تطور أسعار البترول بعد أن قامت الدول الأعضاء باتخاذ قرار جماعي على زيادة أسعار الخام دون موافقة الشركات الاحتكارية، وهذا ما انعكس على عائدات الجزائر التي تطورت بحسب تطور الأسعار.¹

¹ د بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف وتحديدته"، مرجع سابق، ص ص 161-166.

من خلال استقراءنا لواقع التجارة الخارجية في هذه المرحلة نلاحظ تزايد صادرات الجزائر من النفط والغاز بنسب عالية بسبب تزايد حجم الإنتاج، حيث بلغت صادرات الجزائر من المحروقات في المخطط الرباعي الأول والثاني من السبعينات 82 %، 95% من إجمالي الصادرات على التوالي. في نفس الوقت نلاحظ أن حجم الواردات قد ازداد بتزايد حجم الصادرات بشكل كبير، والهدف من ذلك تنفيذ المشاريع المسطرة في المخطط الثلاثي والرابعي الأول والثاني. هذا ما أدى إلى إرتفاع قيمة الواردات على قيمة الصادرات وبالتالي عجز ميزان المدفوعات. إذ أنه في مدة 11 سنة ارتفعت الواردات بنسبة أكبر من 20% بالنسبة للنتائج المحلي. وقد حقق الميزان التجاري مع بداية الثمانينات فوائض ناتجة عن تحسن أسعار النفط والدولار.

وخلاصة هذه المرحلة نجسدها في الجدول التالي:

الدولار	النفط	التجارة الخارجية الجزائرية
- شهد تحفيضين في 1971 بقيمة 8%. ما يمكن أن نقوله أن قيمة الدولار كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض نتيجة لظروف عاشتها أمريكا، وعاشها العالم آنذاك. - تحسنت قيمة الدولار خلال الربع الأول من الثمانينات	- شهدت أسعار النفط إرتفاعا معتبرا خاصة أثناء حرب أكتوبر 1973. وحافظت الأسعار على ارتفاعها حتى نهاية النصف الثاني من الثمانينات.	- لم يكن هناك تأثير كبير لأزمة الدولار على التجارة الخارجية، فالصادرات زادت بفعل تحسن أسعار النفط مقابل زيادة الواردات بشكل أكبر بفعل ضخامة تكاليف المخططات.

المرحلة الثانية: بعد أزمة 1986:

يمكن أن نقسم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل:

✓ أزمة 1986:

في 1985 قامت الوم أ بتخفيض أسعار الفائدة لديها بهدف دفع سعر صرف الدولار إلى الانخفاض ، وقد أدى هذا إلى حدوث هزات عنيفة في الأسواق المالية الدولية. إذ شهدت الفترة الممتدة ما بين (1984 - 1986)، انخفاضا لمعدلات نمو الناتج القومي الحقيقي في كل من الوم. أ واليابان وألمانيا، وكانت الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض تمكن في إرتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير حتى سنة 1985. وفي سنة 1987 رفعت الوم. أ أسعار الفائدة مما أدى إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية بشكل حاد في الأسواق المالية الدولية. ومنذ نهاية هذه السنة تزايدت مطالبة اليابان وألمانيا للوم أ بالتدخل لدعم الدولار عن طريق تخفيف عجز موازنتها العامة ، إلا أن الوم. أ لم تف بوعدها وكان هدفها هو تحقيق مزايا تنافسية في الأسواق الدولية من خلال انخفاض قيمة الدولار، ومنه تخفيف العجز في ميزانها التجاري. أدى تدهور قيمة الدولار وأسعار الأوراق المالية في أهم الأسواق المالية إلى انتشار موجة الذعر في الأوساط المالية الدولية. مما حتم على اليابان

وألمانيا التدخل في الأسواق المالية لدعم الدولار من خلال شراء مبالغ كبيرة منه مقابل عملاتها المحلية، وهو ما ساهم في رفع معدلات التضخم لديها. كانت سنة 1986 سيئة على الاقتصاد الجزائري، إذ شهد انخيار سعر البترول إلى 13 دولار وهبط حتى 11 دولار للبرميل الخام في نهاية 1988 مرفوقا بهبوط قيمة الدولار أيضا إلى ما يتراوح بين 5 و6 فرنكات فرنسية أي بنسبة 40 إلى 50%. ومن بين أهم الأسباب لتراجع أسعار البترول في السوق العالمي هي:

- انخفاض الطلب العالمي، حيث انخفض سنة 1982 بنسبة 22% عما كان عليه في سنة 1981.

- فائض في الانخفاض وتنافس بعض الدول المنتجة على زيادة إنتاجها المحلي وزيادة حجمها في الإنتاج البترولي الكلي.

- مخزون كبير لدى الدول الصناعية يمكنه من امتصاص أي هبوط عابر في إنتاج البترول.

- اكتشافات بترولية مهمة قد تحققت في أنحاء شتى من العالم مما وسع قاعدة التنوع الجغرافي للإنتاج البترولي.

- منظمة الأوبك لم تستطع أن تحافظ على وحدة صفوفها، مما أضعف قدرتها على مواجهة تقلبات السوق وأزمة 1986 هي التي بينت مدى ربيعة وتبعية الاقتصاد الجزائري إلى تغيرات أسعار البترول وإلى تغيرات سعر صرف الدولار، فنتائج هذه الأزمة على مختلف مجالات الاقتصاد الجزائري مازلتنا نعاني من ويلاتها إلى حد الساعة، إلا أننا يمكن أن نعتبرها نقطة بداية للتفكير في التفتح أكثر على العالم الخارجي بإتباع سياسات و إجراءات تعمل على تقوية البنى الإنتاجية والحد من هذه التبعية. إذا الميزان التجاري الذي حقق مع بداية الثمانينات فوائض ناتجة عن تحسن أسعار النفط والدولار، ما لبث أن حقق انخفاضا مستمرا، والذي يرجع إلى تدهور عوائدها من جراء تدهور أسعار النفط، وبالرغم من أن الجزائر حققت فائضا في ميزانها التجاري سنة 1989 إلا أن هذه النتيجة جاءت نتاجا للسياسة المتبعة من قبل الدولة والتي تهدف إلى تقليص الواردات.

وخلاصة هذه الفترة نجسدها في الجدول التالي:

الدولار	النفط	التجارة الخارجية الجزائرية
---------	-------	----------------------------

- لقد عرف الاقتصاد الجزائري الريعي ككل أزمة حادة هو يعاني من ويلاتها ليومنا الحالي جراء انخفاض أسعار النفط، وتدني قيمة الدولار في سنة 1986.	- شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا سنة 1986 وصلت إلى 11 دولار للبرميل	- انخفض الدولار خلال النصف الثاني من الثمانينات. وهذه كانت سياسة معتمدة من قبل الإدارة الأمريكية.
---	--	---

✓ (1990-2003):

من خلال استقراء مختلف المؤشرات والمجاميع الاقتصادية الخاصة بفترة التسعينات، يظهر جليا مستوى سيطرت الدولار على الاستخدامات العالمية، وارتكاز النظام النقدي عليه. وقد عملت الأسواق المالية الأمريكية الكبيرة والمتطورة وكذا الحجم النسبي لاقتصاد الو.م.أ مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الكبرى على هيمنة الدولار الذي عرف تدني في قيمته خلال الربع الأول من التسعينات خاصة سنة 1993 و 1994، إلا أن قيمته تحسنت واسترجعت قواها مع حلول سنة 1995، ومن أهم الأسباب التي أمدت الدولار بالقوة الحجم الضخم لتدفق الاستثمارات والأموال الأجنبية إلى الأسواق الأمريكية، حيث استقطبت دولة الدولار حوالي 20% من تدفقات رؤوس الأموال في العالم عام 1992. وهو ما دفع الدولار للاتجاه نحو الصعود أمام معظم العملات بحوالي 25% ابتداء من 1995. ولكن التراجع الذي بدأ يشهده الدولار بداية من عام 1999 كانت ترى الو.م.أ أنه لن يدوم طويلا، لأنها تمكنت من استقطاب حوالي 64% من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال العالمية بمبلغ يصل إلى 288 مليار دولار سنة 2000، وكانت تراهن على أن هذه التدفقات يمكنها التغلب على تراجع الدولار، وعلى تفاقم العجز في الميزان التجاري الأمريكي، إلا أن الدولار استمر في التراجع مقابل العملات الرئيسية.

أما أسعار البترول فقد عرفت انخفاضا مع بداية التسعينات، ويفسر هذا الانخفاض بارتفاع مستوى العرض مقارنة بمستوى الطلب، حيث أنها لم تعرف استقرارا واستمرت في الانخفاض من عام 1988 لتصل إلى 14.2 دولار، يرجع هذا الانخفاض إلى رفع الدول الصناعية من

مخزوناتنا تخوفا من حرب الخليج في عام 1991 فانخفض السعر من جراء سحب الدول الصناعية من مخزوناتنا لبقى خلال الفترة 1992 - 1995 دون المستوى 20 دولار للبرميل بعد هذه المرحلة عرفت أسعار النفط تحسنا إلى غاية الثلاثي الثالث من سنة 1997 لتتعرض السوق النفطية العالمية بعده في عام 1998 إلى مجموعة من الظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب فقد اتسم بضعف كبير، حيث بلغ حجم الزيادة في الطلب العالمي حوالي 0.3 مليون برميل يوميا، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالسنوات الأربعة السابقة التي تراوحت بين 10 و 20 مليون برميل يوميا، وهذا بسبب تقلص الاستهلاك في دول جنوب شرق آسيا نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية والتدهور الكبير في روسيا إضافة إلى اعتدال الشتاء عام 1998. أما من ناحية العرض فقد اتسم بارتفاع الإمدادات النفطية بعد أن رفعت منظمة الأوبك سنة 1997 سقف إنتاجها بحوالي 2.5 مليون برميل يوميا ليصل إلى 27.2 مليون برميل يوميا، تزامن هذا مع ارتفاع الإمدادات من خارج الأوبك بمعدلات قصوى الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية بمعدلات كبيرة ما نتج عنه زيادة الاختلال في السوق النفطية. و مع بداية 1999 تحسنت الأوضاع الاقتصادية في مجمل الدول مقارنة مع ما كانت عليه عام 1998 حيث ارتفع معدل النشاط الاقتصادي وبذلك ارتفع معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.6% خلال هذه السنة مقارنة مع 2.5% عام 1998. هذا وهناك مجموعة من العوامل الأخرى شجعت الطلب أكثر على النفط في الأسواق النفطية، وبالتالي تحسن أسعار النفط الذي كان إبتداءا من 1999 ، وقد بقي مساره متجها دوما نحو الارتفاع باستثناء الربع الرابع من عام 2001.

و لقد قسمنا هذه المرحلة في دراستنا لأثر الدولار وأسعار النفط على أربعة فترات:

من 1990 - 1994:

تميزت فيها الصادرات بانخفاض متتالي، إذ تراجعت بمقدار 484 مليار دولار سنة 1994 مقارنة بسنة 1990 وهو يمثل تراجعاً قدره 10.56% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1994 بتأثير تدني أسعار النفط في السوق العالمية. زيادة على ذلك فقد ضعفت القدرة الشرائية للدولار الأمريكي خصوصاً سنتي 1993 و 1994.

أما الواردات الجزائرية فهي تشكل مبالغ ضخمة مقارنة بمدخل الصادرات، حيث أنها مثلت ما بين 17% و 23% من الناتج الداخلي الخام، وهي لا تقتصر على تشكيلة معينة من الإستيرادات، بل تتضمن مختلف احتياجات النشاط الاقتصادي الوطني زيادة على الحاجيات الغذائية. كما تبين لنا مدى تبعية الجزائر الكبيرة للعالم الخارجي مثلها مثل الصادرات، وتنوعها وحجمها يكشف الضعف الكبير لجهاز الإنتاج الوطني وضعف مستوى العرض أمام الطلب المتنامي ولقد بلغت الواردات سنة 1990 حجماً إجمالياً قدره 779 مليار دولار، وكان هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار النفط وإلى الاستيراد المفرط، وتشكل مواد التجهيز الصناعي والفلاحي والمواد الأولية ونصف المصنعة مجتمعة نسبة كبيرة من إجمالي الواردات، وكانت قد ارتفعت بمقدار 303 مليون دولار مقارنة بسنة 1989، إلا أنها انخفضت في 1991 بمقدار 942 مليار دولار ويعود هذا الانخفاض الحاصل إلى التحكم في حجم الاستيراد والانخفاض الحاصل في الصادرات.

من 1995 – 1997:

مع حلول عام 1995 عرفت فيها مداخل الصادرات تطوراً ملحوظاً، حيث بلغت 713 مليار دولار لسنة 1997، وفي هذه السنة تحقق فائض تجاري معتبر 365 مليار. وتعود هذه النتيجة إلى ارتفاع أسعار النفط الذي تواصل إلى غاية نهاية الثلاثي الثالث من سنة 1997 وإلى التحسن الذي شهده الدولار، في المقابل شهدت الواردات في هذه الفترة

تزايد ملحوظا إذ سجلت سنة 1995 حجما إجماليا قدره 7910 مليار دولار ويعود هنا هذا التزايد إلى جملة من العوامل أهمها:

- التزايد المفرط في حجم الاستيراد.

- تدني مستويات العرض كنتيجة لضعف مستوى الجهاز الإنتاجي.

- ارتفاع أسعار مواد الاستيراد.

إلا أن الواردات عادت إلى الانخفاض، حيث بلغت 4422 مليار دولار سنة 1997، وقد مثلت 10.5% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1997، ويمكن تفسير هذا التدني بالعوامل التالية:

- التحكم في حجم الاستيراد.

- تدني الأسعار في الأسواق الدولية وانخفاض أسعار المواد الأولية والنصف المصنعة.

- هبوط أسعار النفط الخام الجزائري.

سنة 1998:

شهد الاقتصاد الجزائري سنة 1998 أزمة حيث وصل متوسط سعر النفط إلى ما دون 13 دولار للبرميل، فانخفاض الإنتاج والأسعار انعكس سلبا على العوائد النفطية التي تراجعت بمقدار 653 مليار دولار مقارنة بسنة 1997 هذا ما اثر على الصادرات الجزائرية التي انخفضت بحوالي 34% عما كانت عليه في 1997، و مداخل الصادرات تدنت بنسبة 72.6% مقارنة بسنة 1997، وحفاظا على نسق حجم الاستيراد ارتفعت الواردات بنسبة 14.69% مقارنة بسنة 1997.

الجدول 21: يبين تطور الواردات خلال الفترة (1990-1999).

البيان	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
الواردات	9.375	7.681	8.406	8.788	9.693	10.789	9.098	8.347	9.374	9.166
التطور %	.	-21.42	9.43	4.54	10.29	11.30	15.67	-8.25	14.69	-4.28
الواردات / PIB	16.08	16.92	17.06	17.25	22.86	25.65	19.42	17.44	20.21	19.27
PIB	60.76	45.37	49.25	50.92	42.38	42.05	46.83	47.85	47.35	47.55

المصدر: الوزارة المالية, بتصرف.

من 1999 - 2003:

في سنة 1999 ارتفع سعر البرميل بمعدل 40% عما كان عليه في المتوسط سنة 1998، وترتب عن هذا الارتفاع تحقيق فارق في مدا خيل صادرات المحروقات قدره 882 مليار دولار أما الواردات فقد عادت إلى الانخفاض بسبب:

- التحكم في حجم الاستيراد.

- تدني الأسعار في الأسواق المالية.

- الصعوبات المالية للمؤسسات العمومية.

- انخفاض أسعار النفط خلال السداسي الأول من السنة.

وقد زاد حجم الصادرات في العام 2001 عن 20 مليار دولار، وفي المقابل زادت أيضا قيمة الواردات وتتمثل تركيبة الواردات الجزائرية للعام 2001 من 32% منتجات غذائية 31% تجهيزات وآلات ومعدات النقل، 21% منتجات صناعية أخرى، 10% منتجات كيميائية، 6% مختلف الأصناف الأخرى. أما في مجال الصادرات نجد أن إيطاليا تأتي على

رأس الدول المستوردة من الجزائر ثم تليها الو.م.أ و إسبانيا وفرنسا والبرازيل. أما فيما يخص الواردات فنجد أن فرنسا هي في مقدمة الدول المصدرة إلى الجزائر ثم بعدها نجد الو.م.أ وإيطاليا ثم ألمانيا و تليها تركيا.

كما قد تقرر الانفتاح الاقتصادي الخارجي والداخلي بفضل التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في أبريل 2002 .

وخلاصة هذه المرحلة نجسدها في الجدول التالي:

الدولار	النفط	التجارة
من 1990-1994 : -تدني قيمة الدولار خاصة في سنة 1993 أو 1994. من 1995-1999 : -تحسن قيمة الدولار. من 1999-2003 : -تدني قيمة الدولار.	من 1990-1994 : -انخفاض أسعار البترول. من 1995-1997 : -ارتفاع أسعار البترول. سنة 1998 : -انخفاض أسعار البترول. من 1999-2003 : -تحسن أسعار البترول.	من 1990-1994 : -تراجع الصادرات. -تزايد الواردات والتي عرفت تراجعا فقط في 1992. من 1995-1997 : -تزايد الصادرات. -انخفاض الواردات. سنة 1998 : -تراجع الصادرات. -تزايد الواردات. من 1999-2003 : -تزايد الصادرات ابتداء من 1999. -انخفاض الواردات في 1999 ثم عادت إلى التزايد.

من 2003-2006:

لقد شهد الدولار خلال هذه الفترة انخفاضا متتاليا في قيمته مقابل العملات الرئيسية، إذ أنه فقد 30% من قيمته ما بين 2002 و 2004، ورغم تحسن قيمته نوعا ما خلال النصف الثاني من 2005 إلى أنه عاد لوضع الانخفاض حيث بلغت قيمته مع نهاية 2006 سعر 109.66 دينار للدولار الواحد، ووصل سعر صرف الأورو إلى 1.2923 دولار. إلا أن المحللون الاقتصاديون يرون أن سياسة الدولار المنخفض تخدم المصالح الاقتصادية للو.م.أ بشكل كبير هذا ما جعلها تتباطأ في اتخاذ إجراءات وسياسات تعمل على الحد من هذا الانخفاض¹. في المقابل تشهد أسعار النفط العالمية خلال الفترة الأخيرة إرتفاعا ملحوظا تجاوز نطاق التوقعات حيث لم يعد معدل الارتفاع دولارا أو دولارين يوميا بل قفز من 5-10 دولارات ويرجع ذلك إلى عدة أسباب رئيسية نذكر منها:

- الاهتمام باستخدام الغاز بدلا من المازوت.
- العلاقة بين الأورو والدولار أثر في مستويات الأسعار فمع ظهور العملة الأوروبية الموحدة وارتفاع قيمتها أمام الدولار أثر ذلك سلبا على الدول المنتجة والمصدرة للنفط لصالح الدول المستهلكة.
- وجود أعاصير في الو.م.أ خلال الفترة الماضية أثرت على إنتاج النفط ومعامل التكرير.
- تزايد معدل النمو العالمي وبالتالي زيادة الطلب على النفط.
- ولقد حققت الدول النفطية مدا خيل معتبرة من جراء الارتفاع المستمر والكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية.
- إلا أن أسعار النفط عرفت نوعا ما انخفاضا مع نهاية سنة 2006 وبداية 2007، حيث بلغ سعر البرميل الواحد أقل من 56 دولار، ويرى المحللون أن هذا التراجع يعود إلى:

¹الأنترنت (www.alwatan.com/graphics/2005/12dec/30-20/dailyhtm/economy/htm) حسن العالي.

- تراجع حدة الأزمات وتراجع الاستهلاك في أبرز الدول الصناعية.

- ارتفاع المخزون الأمريكي وعودة الإنتاج لأبرز الدول المنتجة.

- تحسن الظروف المناخية.

أما فيما يخص أثر الدولار على التجارة الخارجية الجزائرية، فإن ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار منذ 2003 بالخصوص يتراوح ما بين 10 و 40% أضحى يمثل عبئا كبيرا يتمثل في إرتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة الأورو لاسيما المواد الرئيسية مثل القمح والأدوية بنسب تتراوح ما بين 20 و 30% من قيمتها السابقة. وعلى ضوء هذه التطورات وبما أن الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات المرتبطة عضويا بالتجارة بمعدلات شبه مطلقة الأكثر تأثرا جراء هذه التقلبات، ومن الأسباب الرئيسية لذلك هو استيراد الجزائر ما نسبته 65% من منطقة الأورو بالعملة الأوروبية، وتشكل واردات الجزائر في مجملها سنويا من مواد التجهيز الصناعية والزراعية والمواد الغذائية، مقابل تصدير المحروقات بالدولار الأمريكي، وتمثل تقلبات الصرف المتواصلة مصدر قلق بالنظر إلى مضاعفاته على مستويين، الأول تضخيم قيمة الواردات بصورة معتبرة بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 20% حسب تقديرات الخبراء جراء إرتفاع العديد من المواد المستوردة من منطقة الأورو، وهو ما لاحظناه مع القمح والأدوية والمواد الفلاحية وحتى مواد التجهيز التي ارتفعت قيمتها كثيرا مقابل تراجع مدا خيل المواد المصدرة بما فيها المحروقات جراء تراجع قيمة الدولار وإمكانية أن ينعكس ذلك مستويات التضخم وتسجيل إرتفاع في قيمة المديونية الخارجية.¹

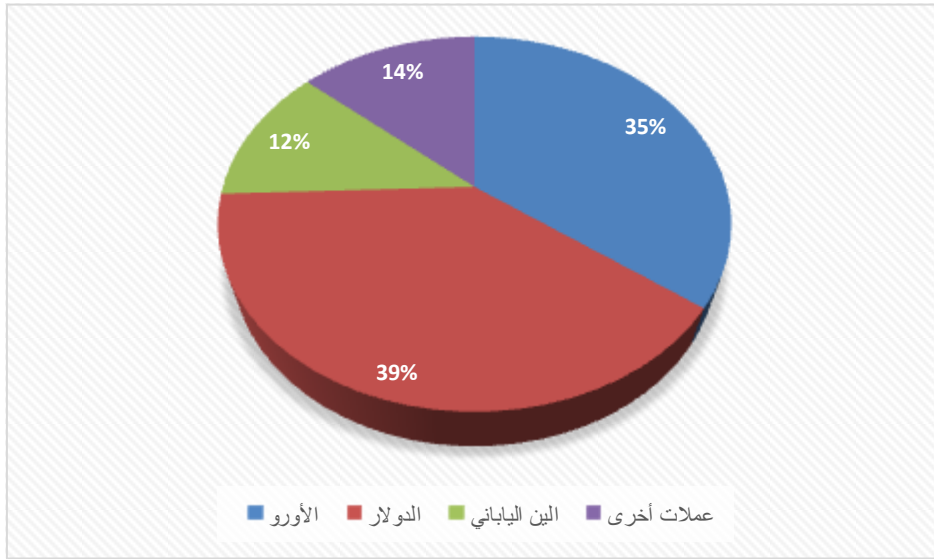
IV. انعكاس سعر صرف اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2007 على الموقع الإلكتروني www.ima.org.ae

تعتمد الجزائر في وارداتها أساسا على العملة الأوروبية نظرا للحجم الكبير للمبادلات مع الدول الأوروبية، وهذا ما عهدناه منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا. إذا فإن الجزائر ليست مستبعدة من تأثرها من جراء إرتفاع و انخفاض قيمة العملة الأوروبية الموحدة.

✓ أثر الأورو على المديونية الخارجية.

الشكل 14: هيكل المديونية الخارجية حسب العملات لسنة 2003.



المصدر: الإحصاء مأخوذة من الجدول 20.

حسب المعطيات المتوفرة نلاحظ أن المديونية الخارجية الجزائرية على المدى الطويل تتشكل من عملات مختلفة من بينها العملة الأوروبية التي تمثل حوالي 35% من حجم الديون الكلية، فيما يمثل الدولار 39.1% والين الياباني حوالي 12% أما الديون الخارجية المتبقية فتمثلها عملات أخرى وبناء على هذه المعطيات (بنك الجزائر 2003) تبين أن العملة لها التأثير الكبير هي الدولار، إذ أنها تحدد الحجم الحقيقي لمديونيتنا الخارجية خصوصا وأن مصدرها الأساسي هي الواردات الناتجة عن الصادرات وبالتالي فهي غير مكلفة من حيث نسب الفائدة وإذا تم توظيفها يمكن أن نجني منها نسب فائدة صافية أعلى من العملات الأخرى المتحصل عليها بواسطة الاقتراض. وإذا اعتمدت الجزائر على هيكله الديون بعملة

غير الدولار فإنه حينما ترتفع نسب صرف هذه العملة مقابل عملات تسديد الديون الخارجية خارج الدولار فإن قيمة المديونية تنخفض لأن الجزائر في هذه الحالة بحاجة إلى مبالغ أقل بالدولار لدفعها، أما إذا انخفض سعر صرف هذا الأخير مقارنة بتلك العملات فإن قيمة المديونية مرشحة للارتفاع.

ونشير إلى أن الدول الأوروبية تعتبر من أهم الدول الدائنة والمتعاملة مع الجزائر، وذلك لاعتبارات تاريخية، جغرافية واقتصادية، يمكن القول أن عملية انطلاق الأورو كان لها حتما تأثير على المديونية الخارجية للجزائر فهناك مفارقة بين الإيرادات الناتجة عن التصدير والتي أغلبها دولارات والمديونية بالعملات الأوروبية بـ 33% والتي حولت كمية منها إلى الأورو، وهذا ما أدى إلى عدم اليقين حول القيمة الفعلية لخدمة الديون وإلى إرتفاع قيمة المديونية، وذلك ناتج عن تقلبات سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية والأورو، بحيث أن انخفاض معدل سعر صرف الدولار مقابل الأورو يؤدي إلى إرتفاع قيمة المديونية لأننا سنحتاج إلى عدد أكبر من الدولارات لتسديدها، والعكس يؤدي إلى انخفاض قيمة المديونية المسماة بالأورو، وهو ما حدث فعلا سنة 1998 أين أدى إرتفاع الدولار وانخفاض الأورو إلى المساهمة في استقرار الدينار الجزائري وترتب عن ذلك انخفاض المديونية الخارجية إلى 25.5 مليار دولار في سنة 1997، كما انخفضت نسبة خدمة الديون إلى 22% مع نهاية 2000، بعد أن كانت تقدر بـ 39% سنة 1997، وبالتالي فإن سعر الصرف بين الدولار مقابل الأورو له أثر بالغ على استقرار المديونية الخارجية للجزائر سواء بالارتفاع أو الانخفاض، لذلك ينبغي مراقبة عمليات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو. كما أن قيام الوحدة النقدية وما خلقتة من سوق مالية عالمية جديدة وفرصة جديدة لهذه البلدان للقضاء على عدم التطابق بين حالة الميزان التجاري وديونها الخارجية وأنه أي زيادة في قيمة الأورو ستفيد البلدان التي تربط عملاتها بالأورو لأنها ستقلل من التكلفة التي تتحملها بالعملة المحلية

لقاء خدمة الديون المقومة بالدولار, وعلى العكس من ذلك, فأى انخفاض في قيمة الأورو سيزيد من تكلفة خدمة تلك الديون.

1.IV- أثر الأورو على احتياطي الصرف و العملة الوطنية:

إن الجزائر شريك غير مؤثر بصورة مباشرة على نظام الدفع الدولي وبالتالي لا يمكنها اتخاذ قرارات أحادية أو انفرادية يمكن أن تكلفها غالبا إضافة إلى ذلك فإن إيراداتها بالعملة الصعبة تتم بنسبة 95 % بالدولار الأمريكي، إذا أي انخفاض في سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية والعكس. وإذا افترضنا أن الجزائر تقرر فورة صادراتها من المحروقات بالأورو وبما أن سعر هذه المواد في السوق الدولية ما يزال يحدد بالدولار فإننا سنخلق بالتالي سوقا خاصة بنا للمحروقات، كما أننا سنجد أنفسنا أكثر اندماجا وتبعية للسوق الأوروبية دون أي تأثير إيجابي على بنية الصادرات، بل سيحدث هناك خلل في هذه البنية والحق للإتحاد الأوروبي في أن يملئ علينا سياسته في مجال المحروقات لذلك بنك الجزائر مطالب بتوزيع احتياطاته بين الدولار والأورو حسب توزيع التجارة الخارجية للجزائر بين منطقة الدولار ومنطقة الأورو ليستخدم الأورو في تسوية تجارة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي ويستخدم الدولار لتسوية تجارتها مع الو.م.أ، وذلك للحد من التحويل بين الدولار والأورو والذي قد لا يكون في صالح الجزائر من التآكل بسبب تعرض الدولار للتراجع وتعرض العوائد المحققة عليه للهبوط حيث أدى تأثير الدولار مقابل الأورو إلى التأثير على قيمة هذه الاحتياطيات، وهذا ما قد يكون دافعا للسلطات النقدية في الجزائر إلى ربط الدينار بسلة من العملات حسب نسب توزيع التجارة وتوزيع الاحتياطيات لدى بنك الجزائر. وعلى هذا الأساس فإن تحديد العلاقة بين الدولار والأورو وانعكاساتها على الدينار من الممكن أن يؤدي إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الدينار والدولار واللجوء إلى ربط الدينار بسلة من العملات لتفادي تأثير الاقتصاد الجزائري بأية أزمات يتعرض لها في المستقبل وسوف يمتد

ذلك إلى الاحتياطات لدى بنك الجزائر وعموما يمكن القول أن تثبيت العملة بالأورو يحقق جملة من الإيجابيات أهمها:

- الأورو يعطي للمستثمر الأجنبي القدرة على اتخاذ القرار وفق القواعد الموضوعية، مما يدفع بتدفق رؤوس الأموال الأوروبية الخاصة نحو الدول التي تقوم بعملية التثبيت، وهو ما يساعدها في تمويل مديونيتها العامة والخاصة.
- الانفتاح على الأسواق المالية الأوروبية يؤدي إلى رفع كفاءة السوق المالي في الدول التي تقوم بالتثبيت، ويؤمن عملائها من التهريب والمضاربة، ويدفع السلطات إلى الضغط على الأسعار والعجز الميزاني والمديونية وهو ما من شأنه أن يدعم ثقة المستثمر الأجنبي المحلي.¹

أما الآثار السلبية المحتملة :

- يفقد البنك المركزي للدولة التي تقوم بالتثبيت لقراره، وتحكم البنك المركزي الأوروبي في القرار النقدي، مما يعني التحكم في القرار الاستثماري والإنتاجي والإنفاقي والإداري لهذه الدولة من قبل الإتحاد الأوروبي.
- عملية الربط أو التثبيت يتطلب من الدولة أن تتوفر لدى بنكها المركزي احتياطي من أرصدها الدائنة بالأورو وتكون كافية لتغطية الكتلة النقدية المتداولة والطوارئ والمخاطر.²

IV-2. الأورو وأثره على التجارة الخارجية الجزائرية:

¹ عمورة جمال منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو-متوسطة ، من الموقع: (www.ulunsania.net).

² بوعتروس عبد الحق، "آثار تغير صرف اليورو و الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سابق ص ص 208،211.

يمكن أن نقسم أثر الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية الى مرحلتين، لأنه ومنذ إنطلاقة الأورو عرف وضعين الأول تمثل في إنخفاضه مقابل العملات الرئيسية الأخرى، ويتجلى الوضع الثاني في الإرتفاع الذي عرفته العملة الأوروبية ابتداء من 2003.

المرحلة الأولى (1999-2003):

مبدئيا يمكن أن نقول بأن إنخفاض عملة الأورو مقابل الدولار في بلادنا أمر إيجابي لأن مداخيلنا بالدولار ونفقاتنا بالأورو، وبما أن الفترة الأولى من بداية تداول الأورو شهدت إنخفاضا في قيمه، وللاستفادة قدر الإمكان من مزايا إطلاق الأورو تم إستغلال فرص تدهور أسعار صرفه إتجاه العملات الأخرى مباشرة بعد إطلاقه، الذي أدى تلقائيا إلى إنخفاض الأسعار داخل الإتحاد الأوروبي ، وبالتالي إنخفاض أسعار المواد الأولية المستوردة من دول المنطقة النقدية نحو الجزائر، حيث إستفاد المستهلك الجزائري بالدرجة الأولى، ومع ذلك تدخلت ظروف أخرى غير إقتصادية والتي يعاني منها الإقتصاد الجزائري حاليا وأهمها على الخصوص:

- المنافسة غير النزيهة بين بعض المستوردين الجزائريين.
- وجود إحتكارات من طرف بعض المستوردين وعرقلتهم لأي مستوردين جدد بغية المحافظة على مزايا الأسعار المرتفعة.
- وجود صعوبات تواجه مزايا إنخفاض الواردات ومنها إرتفاع الرسوم الجمركية وتكاليف النقل فقد شهد شقي التجارة الخارجية تزايدا معتبرا، بما في ذلك الواردات من مواد غذائية ومواد التجهيز وكذا صادرات الغاز والبتروال.

المرحلة الثانية (2004 . 2006):

كما هو معلوم فإن صادرات الجزائر تتم بالدولار، لأن الأمر يتعلق بالبتروال الذي يتم تقييمه في البورصة الدولية بالدولار، ومثلما نعلم أيضا تارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض، لكن مقابل ذلك جزء كبير من واردات الجزائر تتم بالأورو الذي عرف في السنوات الأخيرة قوة نقدية في

البورصات العالمية وهو ما يجعل بالدنا تخسر من الناحية النقدية، مما يؤثر أيضا على أسعار المواد الإستهلاكية والمواد التي تدخل في الصناعات التحويلية وغيرها. فمثلا بمجرد أن إرتفعت قيمة الأورو إرتفعت أوتوماتيكيا أسعار السيارات المستوردة خاصة الأوروبية منها. مما يعني أن بتراجع الأورو مقابل الدولار فإن المواد المستوردة ستتراجع أسعارها هي الأخرى. فالعلاقة مباشرة ومتماسكة ففاتورة وارداتنا ستنخفض مقابل إرتفاع القيمة المالية لحجم صادراتنا لأن كلفة السلع بالأورو. وهذا يعني أنه بإمكان بلادنا أن تشتري سلعا مثلا إستهلاكية ضعف ما تعودت أن تشتريه من الناحية الكمية وسيكون لذلك تأثير مباشر على أسعار المواد في السوق الوطنية. إلا أن الواقع الذي عاشته وتعيشه التجارة الخارجية الجزائرية في ظل قوة الأوروبين لنا عكس ذلك، إذ أنه بالرغم من إرتفاع قيمة الأورو في السنوات الأخيرة مقابل العملات الأخرى خاصة الدولار إلى أن الإتحاد الأوروبي بقي الشريك التجاري الأساسي مع الجزائر ويحتل مراتب متقدمة مقارنة بالدول الشريكة الأخرى، فالإقتصاد الجزائري يوجد حاليا في مرحلة إعادة الهيكلة ونحن نعلم أن هذه العملية تراكمية وتتطلب فترة زمنية طويلة، كما أنها عملية بطيئة ومعقدة ، فلا يمكن توقع أن يؤثر الأورو على تركيبة وطبيعة الصادرات الجزائرية التي تعتمد حاليا على 98% من المحروقات، ستستمر كذلك في السنوات المقبلة وبأشكال مختلفة وبكميات أهم مع توقع إرتفاع في إنتاجية الحقول المكتشفة حديثا، بالنظر إلى توسيع نشاط الإستكشاف والإستغلال والإنتاج منذ 1991 من جهة، وتزايد حاجيات دول الإتحاد الأوروبي من الطاقة من جهة ثانية، كما أن الواردات الجزائرية تشكل أساسا في المنتوجات الغذائية إلى جانب مواد الإستهلاك الصناعي ومواد التجهيز التي ترتفع تدريجيا مع إنتعاش الإستثمارات وعودة النمو. فبالنسبة للصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي واجه المصدر الجزائري صعوبات جديدة للتعريف بمنتوجاته في أسواق دول الإتحاد الأوروبي (مثل المواصفات القياسية، معايير الصحة والسلامة،..)

حيث أن الأورو أدى إلى تقليل نفقات الإنتاج وتحسين النفقات الإنتاجية في دول الإتحاد الأوروبي مما جعل المنتجات الجزائرية في موقف تنافسي ضعيف أمام مثيلاتها الأوروبية. وهذا أدى إلى تحول دول الإتحاد الأوروبي إلى الحصول على بعض وارداتها من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وإستغنائها عن الحصول عليها من الجزائر وذلك لأنها ستكون بسعر منخفض وجودة عالية، في نفس الوقت تأثرت عوائد الصادرات الجزائرية بسبب تقلبات في أسعار صرف الأورو مقابل الدولار. لأن إرتفاع سعر صرف الدولار مقابل الأورو يؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات الجزائرية. أما إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو فإنه يؤدي إلى إنخفاض عوائد الصادرات. وفي مقابل ذلك هناك أثر إيجابي على حصيلة الجزائر من صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي، حيث في ظل العملات الوطنية فإن حصيلة الجزائر من الصادرات إلى أي دولة من دول الإتحاد تتأثر بالتغير في سعر صرف عملة هذه الدولة، فإذا حدث هبوط في سعر صرف هذه العملة فإن هذا يعني تراجع في حصيلة صادرات الجزائر إليها، أما في ظل العملة الموحدة فإن الجزائر تستفيد من إختفاء الآثار السلبية المصاحبة للتذبذب في أسعار صرف العملات الوطنية في دول الإتحاد الأوروبي، مما يقلل من تأثير حصيلة الجزائر من الصادرات. أما بالنسبة للواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، فيمكن أن نقول أن الجزائر إستفادت من إستخدام الأورو كعملة موحدة، لأن ظهور الأورو أدى إلى زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية، وزيادة الشفافية في السعار مما أدى إلى تنافس الدول الأوروبية من أجل التعريف بمنتجاتها من السلع المختلفة، وهذا يؤدي إلى تخفيض الاسعار وتحسين الجودة وهي نقاط في صالح الجزائر، في المقابل يجب مراقبة الأسواق الجزائرية عن كثب وذلك لتجنب قيام بعض دول الإتحاد بإغراق الأسواق الجزائرية ببعض السلع. كما أن المستورد الذي يتعامل مع دول الإتحاد الأوروبي سيستفيد في ظل الأورو بسبب الشفافية في الاسعار، وتقليل تكاليف تحويل العملات من أجل تسوية مدفوعات هذه الواردات. وأدى ثبات سعر الأورو الى تركيز المستورد الجزائري في دراسة أنسب الأسواق الأوروبية للحصول على السلع التي يريد

إستيرادها ، بعيدا عن حسابات سعر الصرف ، ولقد مكن المستورد من التوجه الى السوق الذي يمكن من خلاله تدبير إحتياجاته من السلع باقل تكلفة ممكنة دون مفاجأة من سعر صرف هذا السوق. ولكن يبقى التأكيد على أن سعر الصرف ليس هو العامل الوحيد المؤثر على الصادرات والواردات حيث هناك عوامل أخرى.

من خلال تحليلنا لأثر الأورو على التجارة الخارجية .فإننا نستنتج أن إقرار نظام العملة الأوروبية الموحدة في جانفي 2002، لم يغير من حجم العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر ولم تتأثر هذه العلاقات سلبا، لأنها تطورت خلال سنوات عديدة ومنتالية، على الرغم من تقلبات نسب صرف عملات الإتحاد الأوروبي حيال الدولار الأمريكي خلال هذه السنوات.

إذن حجم التبادل مع الإتحاد الأوروبي عرف تزييدا ملحوظا في ظل إنخفاض وإرتفاع الأورو مقابل العملات العالمية الأخرى وخاصة الدولار.¹

¹ مداخلة بونوة شعيب، بلعربي عبد القادر، بسوح نظيرة، "ملاقي اليورو و إنعكاساته على دول العالم الثالث، فرص وتحديات"، أيام 18-20 أفريل 2005 ، الأغواط.

خاتمة الفصل

إن الانتقال من نظام تعدد العملات إلى نظام العملة الموحدة، سيؤدي إلى تنسيق دولي في المجال النقدي عن طريق ربط عملات مختلف الدول بوحدة عالمية موحدة، تهدف إلى خلق الاستقرار الاقتصادي المنشود، و بالتالي إلى التركيز على التنافس الحقيقي لتنمية التبادلات الخارجية بين الدول، كما أن معالجة الأزمات لن يكون وفق ما يخدم الدول المتقدمة . غير أن هذه المقترحات الداعية إلى توحيد العملة دوليا، اصطدمت بالصراعات بين المراكز الرأسمالية العالمية ، الولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت ترغب في إبقاء سيطرتها على الاقتصاد العالمي من جهة ودول غرب أوروبا واليابان التي يعيقها سيطرة الدولار في اتخاذ سياسات نقدية مستقلة تمكنها من السيطرة على الاقتصاد العالمي بقوة اقتصادياتها الحقيقية المنتجة. حيث نجم عن عدم وجود عملة موحدة أزمات اقتصادية عالمية انعكست سلبا على معدلات النمو الاقتصادي العالمي. خاصة و أن الدول العربية النفطية بما فيها الجزائر التي تعتمد بشكل كلي على مواردها المالية النفطية، جعل اقتصادياتها تابعة للاقتصاد الأمريكي نتيجة تسعير صادراتها النفطية بالدولار الأمريكي.



الفصل الثالث

مقدمة الفصل

للعلمة آثار بليغة على الاقتصاد الذي يحقق نموه أو قوته حيث يعتمد على عملة أو بعض العملات القوية التي تقوم بها الاستثمارات، و تدار بها الديون و فتوترها المبادلات التجارية. و نتيجة للحضور القوي للدولار في إيرادات الصادرات الجزائرية و ديونها الخارجية و كذا في مدفوعاتها جعل اقتصادها مرهونا بقيمة صرف هذه العملة. حيث سيعالج هذا الفصل سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي باستخدام مجموعة من الأدوات المتمثلة أساسا في السلاسل الزمنية و منهجية بوكس جنكيز و نماذج الذاكرة الطويلة التي وزعناها تباعا على ثلاث مباحث رئيسية حيث في المبحث الأول تطرقنا إلى منهجية بوكس جنكيز من الجانب النظري ، و المبحث الثاني تطرقنا إلى نماذج الذاكرة الطويلة ARFIMA من حيث الناحية النظرية ، و المبحث الثالث فاستحوذ على تقدير نماذج ARFIMA و مدى استخداماته، لنختتم هذا الفصل بالمبحث الرابع الذي تبني الجانب القياسي من هذه الدراسة من خلال دراسة سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي باستعمال مجمل هذه الأدوات القياسية.

المبحث الأول: السلاسل الزمنية ومنهجية بوكس جنكينز.

I. نظرة عامة حول السلاسل الزمنية.

I-1. مفهوم ومركبات وصيغ السلاسل الزمنية:

تعتبر دراسة السلاسل الزمنية أحد المواضيع المهمة في التحليل أو التنبؤ بالظواهر الاقتصادية، حيث تكتسي أهمية بالغة بين الدارسين خاصة بعد التطور الكبير الذي شهدته في الآونة الأخيرة، لأنها تستخدم بكثرة خاصة في التنبؤ القصير المدى.

✓ تعريف السلسلة الزمنية:

يمكن تعريفها على أنها عبارة عن مجموعة من المعلومات أو المشاهدات الإحصائية، على ظاهرة معينة خلال فترة زمنية منتظمة.¹

✓ مركبات السلسلة الزمنية:

تتكون من أربعة مكونات مختلفة والتي على أساسها يتم دراسة الآثار المختلفة التي تعرضت لها الظاهرة قيد الدرس خلال سقف زمني معين، وهو ما يساعد على وضع تنبؤات مستقبلية تتسم بأنها تعبر بشكل أو بآخر عن واقع الحال وهذه المكونات هي:

❖ الاتجاه العام (T): يقصد بها تطور متغير ما عبر الزمن، سواء كان هذا التطور يميل بالموجب أو السالب.

- يتم التعبير عن الاتجاه العام بخط مستقيم يتجه صعودا أو هبوطا ضمن المحاور الأفقية والعمودية التي تعبر عن الظاهرة المدروسة.

¹R. Bour bonrais, M. Terraza, (analyse de series temporelles en économie) edition , puf, peris, 1998, p13

❖ التغيرات الموسمية (S): هي تلك التغيرات التي تحدث بانتظام خلال وحدات زمنية متعاقبة كشهر من أشهر السنة أو يوم أو أسبوع أو فصل...، كإستهلاك الكهرباء، الذي يزداد في الصيف بسبب الإستعمال المكثف لأجهزة التبريد، وينقص في الشتاء، سحب الودائع من البنوك آخر كل شهر.

❖ التغيرات الدورية (C): تسمى هذه أيضا بالتذبذبات حيث تحدث خلال فترات زمنية على الأغلب لأكثر من سنة واحدة ، كما هو الحال في تعاقب الدورات الإقتصادية مثل ظهور الإنتعاش الإقتصادي وبعدها الكساد ومن ثم إنتعاش وهكذا.

-وتتميز هذه التغيرات بأنها أقل إنتظاما من ماهو وارد في الفترة السابقة من تغيرات.

❖ المتغيرات العشوائية (U) (العرضية المفاجئة): يتمثل في التغيرات التي لا يمكن ظبطها والتي لا توجد لها علاقة بعنصر الزمن، وهي ناتجة عن عوامل غير منتظمة، وتؤثر على سبيل المثال على الإنتاج، كالحروب ، الكوارث الطبيعية.

✓ المقصود بتحليل السلسلة الزمنية:

يقصد بتحليل السلسلة الزمنية عزل مركبتها أو المؤثرات الإتجاهية الموسمية الدورية والعشوائية، وذلك بغرض معرفة تأثير كل منها على الظاهرة المدروسة من أجل القيام بالتنبؤ، والفرضية الأساسية في تحليل السلاسل الزمنية هو ان العوامل التي تؤثر على سير الظاهرة في الماضي والحاضر سوف يستمر تأثير في المستقبل بنفس النمط والأسلوب تقريبا.

✓ صيغ السلاسل الزمنية:

❖ الصيغة التجميعية:

إن القيم الظاهرة في هذه الحالة عبارة عن مجموع قيم مركبات السلسلة الزمنية أي:

$$Y_t = T_t + S_t + C_t + U_t$$

حيث تقدر هذه الصيغة كل مؤثر وفق وحدات مطلقة.

❖ الصيغة الجدائية:

إن قيم الظاهرة المدروسة في هذه الحالة عبارة عن جداء قيم مركبات السلسلة الزمنية

$$Y_t = T_t \times S_t \times C_t \times U_t$$

وتعطي هذه الصيغة لكل مؤشر قيمته النسبية، ويعتبر هذا الشكل من أكثر الأشكال إستخداما في الميدان الإقتصادي.

❖ تجدر الملاحظة إلى أنه توجد أشكال أخرى تسمى بالأشكال المختلطة مثل

$$Y_t = T_t \times (S_t + C_t) + U_t \quad 1$$

2-I . تعريف السلسلة الزمنية المستقرة والغير مستقرة:

تعتبر دراسة الإستقرارية في الآونة الأخيرة، أحد الشروط الضرورية عند دراسة السلاسل الزمنية خاصة بعدما أثبتت عدة أبحاث أن غياب الإستقرارية في السلاسل الزمنية قد يسبب مشاكل قياسية، مما يجعل النتائج مضللة، ومن أهم تلك الأبحاث ما توصل إليه الباحثين

Granger-New boll سنة 1974، وهذا في إكتشافهم لأحد أكبر المشاكل القياسية التي قد تحدث في ظل عدم إستقرارية السلاسل الزمنية وهي مشكلة الإنحدار الزائف (Régerrion fallasieuse)، والتي تجعل معظم الإختبارات الإحصائية مضللة بالرغم من إرتفاع مختلف المعاملات الإحصائية (معامل التحديد والإرتباط، إختبار معنوية المعلمات المقدرة...) والتي تجعل النموذج مقبول إحصائيا، ومن أجل تفادي ذلك يجب إرجاع الإستقرارية للسلاسل الزمنية الغير

¹عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الجديد في الاقتصاد القياسي"، الدار الجامعية للنشر و التوزيع 2005 ص 661، 662.

مستقرة، وهذا حتى تكون النتائج اقرب للواقع، وعليه فإنه يمكن تعريف السلسلة الزمنية المستقرة كما يلي:

"السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها مع الزمن أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، اي لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان".

ويمكن تعريفها أيضا بأنها السلسلة الزمنية التي " لا تحتوي على الاتجاه العام ولا على المتغيرات الموسمية".

أما التعريف الإحصائي للسلسلة الزمنية المستقرة فهي السلسلة التي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابتان عبر الزمن، وبالتالي فالخصائص الإحصائية للسلسلة الزمنية المستقرة هي:

$$E(x_t) = E(x_{t+m}) = U \forall t, \forall m \quad 1 - \text{ثبات متوسط القيم عبر الزمن.}$$

$$Var(x_t) = E(x_t - U)^2 = \delta^2 \cdot \forall t \quad 2 - \text{ثبات تباين القيم عبر الزمن.}$$

$$Cov(x_t, x_{t+m}) = E[(x_t - U) - (x_{t+m} - U)] = Y_u \quad 3 - \text{التباين المشترك مستقل عبر الزمن.}$$

يجب الإشارة إلى أن هناك إمكانية لتحويل السلسلة الزمنية الغير مستقرة، إلى سلسلة زمنية مستقرة وذلك باللجوء إلى تحويل مستويات السلسلة الزمنية الأصلية إلى سلسلة زمنية جديدة عن طريق حساب الفرق بين المستوى والذي يليه في كل مرة.

✓ أنواع السلاسل غير المستقرة:

• المسار (Trend stationary) Ts: وهو يمثل عدم الإستقرارية من النوع للإتجاه المحدد

ويكتب من الشكل:

$$Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

$$Y_t = F(t) + \varepsilon_t$$

حيث $F(t)$: دالة خطية محددة بدلالة الزمن.

حيث: ε_t متغير الخط العشوائي يمثل مسارا احتماليا مستقرا.

يعتبر مسار Ts غير مستقر لأن متوسط القيم $E(yt)$ مرتبط بالزمن (t) ويمكن إرجاعه مستقرا عن طريق التخلص من الاتجاه العام (الاتجاه المحدد) من السلسلة بطريقة الإنحدار.

- المسار Ds (Differency stationary): تسمى هذه السلاسل الزمنية بسلاسل المسار العشوائي وهي تمثل غالبية السلاسل الماكر واقتصادية المسار Ds مسار غير مستقر ويمكن إرجاعه مستقرا بإستعمال طريقة الفروق أي التكامل أو التفاضل.¹
- ✓ إختبارات الإستقرارية:

إن إختبار الجذر الأحادي يعتبر من أحسن الطرق لإختبار إستقرارية السلسلة لأنه يسمح بالكشف عن السلسلة إذا كانت مستقرة أم لا وفي حالة عدم الإستقرار يحدد لنا ما إذا كانت السلسلة من نوع Ts و Ds ، ومن أهم الإختبارات التي تستخدم في إختبار الجذر الأحادي نجد إختبار ADF والذي سوف نستعمله في دراستنا لدراسة الإستقرارية.

- إختبار ديكي فولار الموسع ADF : يعتمد هذا الإختبار على ثلاث صيغ وهي: صيغة النموذج المستخدم، وحجم العينة ومستوى المعنوية، ويلاحظ في هذا الصدد أنه هناك ثلاث صيغ للنموذج الذي يمكن إستخدامه في حالة ADF .

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k p_j \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

¹ملول سكينية ، "دراسة قياسية لأثر تخفيض العملة على ميزان المدفوعات"، مذكرة ليسانس جامعة مغنية 2010 ، 2011 ص

- الصيغة (1): ويلاحظ على هذه الصيغة أنها لا تحتوي على حد ثابت ولا إتجاه زمني، وتمثل

الفروض فيما يلي: λ

الفرضية العدمية: $\lambda=0$ أو $p=1$

الفرضية البديلة: $\lambda < 0$ أو $p < 1$ حيث: $t_{cal} = \frac{\hat{\lambda}}{\delta \hat{\lambda}}$

- الصيغة 2: تختلف هذه الصيغة عن الأولى في كونها تحتوي على حد ثابت.

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

- وتمثل الفروض المراد إختبارها في هذه الحالة في:

الفرضية العدمية: $\lambda=0$ أو $p=1$

الفرضيتان البديلتان: $\lambda < 1$ أو $p < 1$

- الصيغة 3: وتتضمن هذه الصيغة حدا ثابتا وإتجاها زمنيا.

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

- وتمثل الفروض المراد إختبارها في:

الفرضية العدمية: $\lambda=0$ أو $p=1$ ، $\alpha \neq 0$ و $\beta \neq 0$

الفروض البديلة:

$$t_{cal\beta} = \frac{\hat{\beta}}{\delta \hat{\beta}} \quad t_{cal\alpha} = \frac{\hat{\alpha}}{\delta \hat{\alpha}} \quad t_{cal\lambda} = \frac{\hat{\lambda}}{\delta \hat{\lambda}} \quad \text{حيث: } \beta \neq 0 \quad \alpha \neq 0$$

وتتمثل خطوات ADF في:

الخطوة الأولى:

1- تقدير الصيغة 3 ثم إجراء اختبار الفرض $\lambda = 0$ أو $p = 1$

2- إذا كانت تفرض $ADF_{Z_{cal}} < t_{cal}$ ، والفرض القائل بوجود جذر الوحدة وتقبل الفرض البديل بأن بيانات السلسلة للمتغير (Y_t) مستقرة أو ساكنة ثم نتوقف عن إجراءات أي اختبارات أخرى.

3- إذا كانت $ADF_{Z_{cal}} \geq t_{\beta_{cal}}$ نقبل الفرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ثم نستمر للنقطة التالية.

4- غير الفرض $\beta = 0$ وهي معلمة الاتجاه الزمني.

5- إذا كانت $ADF_{\beta_{cal}} > t_{\beta_{cal}}$ نقبل الفرض العدم ويؤكد هذا الاتجاه جذر للوحدة ومستمر للخطوة الثانية في الإختبار مباشرة ونسقط ما بقي من نقاط في الخطوة الأولى.

6- إذا كان $ADF_{\beta_{cal}} < t_{\beta_{cal}}$ نرفض العدم للإتجاه الزمني ويقبل الفرض البديل

وعندئذ نعيد إختبار الفرض $\lambda = 0$ باستخدام إختبار Student.

إذا كان $t_{cal} < t^*$ نرفض H_0 ونقبل H_1 وهذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة.

إذا كان $t_{cal} > t^*$ نرفض H_0 ونقبل H_1 ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة ونمر للخطوة الثانية.

الخطوة الثانية:

1- نقوم بتقدير الصيغة الثانية للنموذج 2

2- نغير الفرض $P=1$ أو $Z=0$

3- إذا كانت $ADF_{Z_{CAL}} < T_{Z_{CAL}}$ نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل بمعنى السلسلة مستقرة ونتوقف عند هذا الحد.

4- إذا كانت $ADF_{Z_{cal}} \geq t_{Z_{cal}}$ نقبل الفرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة.

5- نعتبر الفرض ($\alpha=0$) وهي معلمة للحد الثابت في النموذج 2.

6- إذا كانت $t_{Z_{cal}} < ADF_{A_{cal}}$ نقبل الفرض العدم ونمر مباشرة إلى الخطوة الثالثة مع إسقاط ما بقي من النقاط في الخطوة الثانية.

* إذا كانت $ADF_{\alpha_{CAL}} > t_{cal}$ نرفض H_0 ونقبل H_1 ، ثم نغير الفرض ($\lambda=0$) أو

($P=1$) باستخدام الإحصائية t ومن ثم:

. إذا كانت $t_{tab} < t_{cal}$ نرفض H_0 ونقبل H_1

. إذا كانت $t_{tab} > t_{cal}$ نرفض H_1 ونقبل H_0 ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة

ونمر للخطوة الثالثة.¹

الخطوة الثالثة:

1- نقوم بتقدير النموذج الأول:

- إذا تم قبول H_0 فإن السلسلة غير مستقرة من المسار D_s دون إنحراف.
- إذا تم قبول H_1 فإن السلسلة الأصلية مستقرة.²

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الجديد في الاقتصاد القياسي"، مرجع سابق ص 663، 664 .

² ملول سكين، "داسة قياسية لأثر تخفيض العملة على ميزان المدفوعات"، مرجع سابق، ص 112.

II. تحليل بوكس جنكينز (Box-Jenkins)

في سنة 1976 تمكن بوكس جانكيس في الو.م.أ من نشر علمهما المتعلق بمعالجة السلاسل الزمنية العشوائية وكيفية إستخدامها في التنبؤ وهذا بالإعتماد على مفهوم السلاسل الزمنية المستقرة، ودالة الارتباط الذاتي ومبدأ الإنحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة ، وقبل الخوض في تحليل السلاسل الزمنية وفق بوكس-جانكيس يجب التطرق إلى مفهوم الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي.

II-1 . دالة الارتباط الذاتي البسيطة (Fonction D'antocorrelation Simple):

تهتم هذه الدالة بدراسة العلاقة بين السلسلة ذاتها أي الكشف عن الارتباطات الداخلية للسلسلة الزمنية ونفسها لتكن (Y_t) سلسلة زمنية مستقرة و K معامل تأخير، لذلك يحسب معاملات الارتباط ابتداء من

$$\text{الدرجة } 1 \text{ إلى } k \text{ حيث : } \frac{n}{6} \leq k \leq \frac{n}{3}$$

أما إذا كان $n \geq 30$ فإنحدد الارتباط الذاتي $r = \frac{n}{6}$ من الدرجة K بالعلاقة التالية حيث :

n عدد المشاهدات.

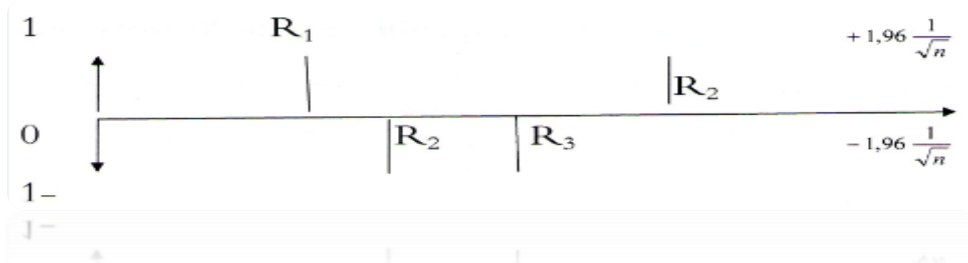
$$r(k) = \frac{\sum_{t=r+1}^n (y_t - \bar{y}_1)(y_{t-r} - \bar{y}_2)}{\sum_{t=r+1}^n (y_t - \bar{y}_1)^2 \sum_{t=r+1}^n (y_{t-r} - \bar{y}_2)^2}$$

$$\bar{y}_1 = \frac{1}{n-r} \sum_{t=r+1}^n y_t \quad \text{حيث :}$$

$$\bar{y}_2 = \frac{1}{n-r} \sum_{t=r+1}^n y_{t-r}$$

و الشكل التالي يمثل ما يعرف ببيان الارتباط الذاتي Corrélogramme

الشكل 15: بيان الارتباط الذاتي لمعاملات الارتباط الذاتي البسيط.



المصدر: ريجي بوربوني، "التنبؤ بالمبيعات"، ص 110

بهدف الإبقاء على المعلومات التي تختلف جوهريا عن 0 يمكن إستخدام إختبار معنوية للمعلومات r_k وذلك بإستخدام إختبار Student التالي:

$$t_{cai} = \frac{|r_k|}{\sqrt{1 - r_k^2}} \sqrt{n - 2}$$

وتحدد قيمة t_{tab} الجدولية وذلك عن طريق :

-معنوية $\alpha = 5\%$

-درجات حرية $n - 2$

. إذا كان $t_{cai} > t_{tab}$ فهذا يعني أن المعامل r_k يختلف عن الصفر، أثبتت Quenquille(1947) أنه إذا كان حجم العينة $n > 30$ فإن معامل الارتباط الذاتي يخضع لتوزيع طبيعي وسطه الحسابي 0

وإنحرافه المعياري $\frac{1}{\sqrt{n}}$

وبالتالي تكون فترة الثقة كالتالي: $Lcr_r = \pm 1,96 \frac{1}{\sqrt{n}}$

- إذا وقعت معظم معاملات الارتباط الذاتي داخل حدود الثقة تكون السلسلة الزمنية مستقرة.

- إذا كانت معاملات الارتباط تختلف جوهريا عن الصفر هذا يعني أن السلسلة الزمنية تتأثر بالإتجاه العام والتغيرات الموسمية.

II-2. دالة الارتباط الذاتي الجزئية (Fonction D'antocorrelation Partielle):

يقيس معامل الارتباط الذاتي الجزئي، العلاقة بين قيم متتالية لمتغير ما خلال فترتين مع ثبات قيم الفترات الأخرى، ويرمز له ب r_{kk} فلحساب معامل الارتباط الجزئي بين y_t و y_{t-k} يجب إستبعاد قيم Y الأخرى والتي تقع بين y_{t-k} و y_t أي $(y_{t-1}; y_{t-2}; \dots; y_{t-k+1})$ ولحساب معامل الارتباط الجزئي نستعين بجبر المصفوفات فإذا كانت المصفوفة r_k المتماثلة بالنسبة $k-1$ معاملات الارتباط الذاتي ل y_1 تساوي:

$$r_k = \begin{vmatrix} 1 & \dots & r_1 & \dots & r_{k-1} \\ r_{k-1} & \dots & 1 & \dots & \dots \end{vmatrix} \quad k \in N$$

فمعامل الارتباط الذاتي r_{kk} والذي يقيس العلاقة بين المتغير y_t و y_k مع إستبعاد القيم المستقلة الأخرى يعرف بالعلاقة:

$$r_k = \frac{|r_x^*|}{r_k} \quad \text{حيث:}$$

: محدد المصفوفة r_k والتي إستبدل عمودها الأخير المتجه $(r_1; r_2; \dots; r_k)$ أي:

$$r_k^* = \begin{vmatrix} 1 & \dots & r_1 & \dots & r_1 \\ r_{k-1} & \dots & \dots & \dots & r_k \end{vmatrix}$$

II-3. كثيرات الحدود المستخدمة في منهجية بوكس جانكينس: ¹

من اجل إستخدام تحليل بوكس - جانكينس لا بد من التطرق إلى نماذج ARIMA

✓ نماذج الإنحدار الذاتي AR(p) : (Modele Au Torégressif).

تقوم فكرة الإنحدار الذاتي على صياغة العلاقة بين مستويات السلسلة الزمنية مؤخرة ب p خطوة زمنية، أي y_{t-p} ، بحيث تقوم هذه الفكرة على فرضية أن الحاضر هو إمتداد

للماضي، كما أن نماذج الإنحدار الذاتي لا تفترض أن y_{t-1} كما تفعل نماذج التلميس الأسي، ففي الإنتاج مثلا يمكن إدراك العلاقة بين مستويات ظاهرة معينة عبر الزمن حيث تتأثر كمية الإنتاج في الفترة السابقة وما قبلها.

وعليه فإن نموذج الارتباط الذاتي معطى بالعلاقة التالية:

$$AR(1)=y_t = \theta y_{t-1} + \epsilon_t$$

$$AR(2)=y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \epsilon_t$$

$$AR(p)=y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \dots + \theta_p y_{t-p} + \epsilon_t$$

حيث: $\theta_p ; \dots ; \theta_2 ; \theta_1$ معلمات مقدرة يمكن أن تكون موجبة أو سالبة.

ϵ_t : عبارة عن الخطأ العشوائي، ويسمى بحد الاضطراب الأبيض (Brint Blanc) ويفترض أن يتبع التوزيع الطبيعي بوسط حسابي 0 وانحراف معياري σ_{ϵ_t} ثابت عبر الزمن.

ويتميز نموذج الانحدار الذاتي AR(p) بالخصائص التالية:

-دالة الارتباط الذاتي البسيطة في حالة الاستقرار تبقى مستمرة في التناقص.

- فقط p الأوائل من المعاملات الارتباط الذاتي الجزئي، هي تختلف جوهريا عن الصفر.¹

✓ نماذج المتوسطات المتحركة (MA(q) (Moving Average):

في هذه النماذج تكون المشاهدات y_t معرفة بواسطة حد الاضطراب الأبيض ϵ_t حتى الدرجة q ، حيث تتضمن منهجية بوكس جانكيس البحث عن سلسلة الاضطراب الأبيض ϵ_t عن طريق البحث عن معامل α والذي يسمح بالمرور من ϵ_t إلى y_t ، وبالتالي يمكن صياغة هذه النماذج كالتالي:

$$MA(1) = y_t = \epsilon_t - \alpha \epsilon_{t-1}$$

$$MA(2) = y_t = \epsilon_t - \alpha_1 \epsilon_{t-1} - \alpha_2 \epsilon_{t-2}$$

$$MA(q) = y_t = \epsilon_t - \alpha_1 \epsilon_{t-1} - \alpha_2 \epsilon_{t-2} - \dots - \alpha_q \epsilon_{t-q}$$

ويعني أن المشاهدات تكون مرجحة بواسطة حد الاضطراب الأبيض ϵ_t ويتميز هذا النموذج بالخصائص التالية:

- دالة الارتباط الذاتي الجزئية لا تنعدم بسرعة في حالة الاستقرار وتلقى مستمرة في التناقص.

- فقط q الأوائل من معاملات الارتباط الذاتي البسيطة هي التي تختلف جوهريا عن الصفر.²

$$\left\{ \begin{array}{l} (q) = ARMA(0 ; q) \\ ARMA(p ; 0) = AR(p) \end{array} \right.$$

ويتميز نموذج $ARMA(p,q)$ بالخصائص التالية:

- دالة الارتباط الذاتي البسيطة لا تنعدم وتبقى مستمرة في التناقص.

- دالة الارتباط الجزئي لا تنعدم وتبقى مستمرة في التناقص.

¹G.chevillion ;(pratique des séries temporelles) ; université d'oxford ; londresse 2004 p37.

²Bernard-Rapachi (analyse des séries chronologique), centre de calcul de Greno ble, 1993 ; p9.

- وبالتالي فإنه من الصعب التعرف على النماذج $ARMA(p;q)$ ، وذلك في كون الدالتين مستمرتين في التناقص، لذلك ندعمه في هذه الحالة على الخبرة والتجريب، باستخدام بعض الأدوات الإحصائية والتي سنتعرض لها فيما بعد.

. إن الجدول أدناه بين خصائص دالة الارتباط الذاتي الجزئية للنماذج السابقة:

جدول 22: خصائص دالة الارتباط الذاتية البسيطة والجزئية.

نوع النموذج	دالة الارتباط الذاتي البسيطة	دالة الارتباط الذاتي الجزئية
AR(p)	غير منعدمة ومستمرة في التناقص	فقط p الأوائل هي التي تختلف جوهريا عن الصفر
MA(q)	فقط q الأوائل هي التي تختلف جوهريا عن الصفر	غير منعدمة ومستمرة في التناقص
ARMA (p ; q)	غير منعدمة ومستمرة في التناقص	غير منعدمة ومستمرة في التناقص

المصدر: مقتبس بتصريف من: R.Bonrbonnais J.c.usunier (op.cité)p 89

✓ شروط استخدام نماذج AR.MA.ARMA:

تستخدم نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة والنماذج المختلطة في السلاسل الزمنية والتي تكون مستقرة من حيث الاتجاه، مصححة من حيث التغيرات الموسمية.¹

¹R.Bourbonnais (op .cité) ,p243.

III. مراحل تحليل السلسلة الزمنية وفق بوكس جنكينز.

يمكن تلخيص مراحل التحليل باستخدام منهجية بوكس-جنكينز في المراحل التالية:

III-1. مرحلة التعرف (Identification):

تعتبر مرحلة التعرف أهم وأصعب مرحلة في تحليل بوكس-جنكينز إذ يتم على إثرها تحديد

نوع النموذج الذي يجب استخدامه ضمن نماذج $ARIMA(q,d,p)$ وأيضا تحديد الدرجات p,d,q وهي درجات الانحراف الذاتي، عدد الفروق المطبوعة لإرجاع السلسلة مستقرة ودرجات المتوسطات المتحركة على الترتيب، ويتم ذلك بعد:

✓ نزع الاتجاه العام:

وهذا وفقا لنوع السلسلة (Ds, Ts) وذلك وفقا للنتائج المتحصل عليها من اختبار ADF ، وإذا تم الحصول على سلسلة مستقرة بعد تطبيق الفروق d مرة تصبح النماذج متكاملة من الدرجة d . أما فيما يخص تحديد الدرجات p, q فيجب الاستعانة بخصائص دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية:

- إذا كان في بيان الارتباط الذاتي البسيط q الأوائل تختلف جوهريا عن الصفر وبيان الارتباط الذاتي الجزئي يتناقص ببطء، فهذا يعني أن السلسلة هي $MA(q)$.

- إذا كان في بيان الارتباط الذاتي الجزئي p الأوائل تختلف جوهريا عن الصفر وبيان الارتباط الذاتي البسيط يتناقص ببطء، فهذا يعني أن السلسلة هي $AR(p)$.

- إذا كانا بيان الارتباط الذاتي البسيط والجزئي يتناقصان ببطء وبيقيان مستمرين في التناقص، فهذا مؤشر على أن السلسلة الزمنية من النوع $ARMA(p,q)$ إذ يكون من الصعب جدا التعرف على p و q حيث يتم اختيارهما بناء على التجربة والخطأ، إذ يتم تحديد كل من النماذج $ARMA$ التي

يكون عندها p و q تختلف جوهريا عن الصفر، ليتم في الأخير اختيار النموذج $ARMA(p, q)$ الذي يقوم بتدنية معيار أكايك للتفضيل كآلاتي:

$$AIC(p, q) = n \log \hat{\delta}_t^2 + 2(p + q)$$

III-2. مرحلة تقدير النموذج:

✓ تقدير معلمات النموذج $AR(p)$: يمكن تقدير معلمات نموذج الانحدار الذاتي باستخدام

طريقة المربعات الصغرى، وذلك بتصغير الفرق بين المستويات الفعلية Y_t والمقدرة \hat{Y}_{t-p}

✓ تقدير معلمات النموذج $MA(q)$ ، $ARMA(p, q)$: إن تقدير معلمات النموذج $MA(q)$

، $ARMA(p, q)$ يعتبر أكثر صعوبة وهذا لعدم ملاحظة "بدالة الإمكان الأكبر"

III-3. مرحلة اختبار جودة المنتج (Tests de validation):

تعتبر مرحلة اختبار جودة النموذج أحد أهم المراحل في تحليل بوكس- جنكيز للسلاسل الزمنية، إذا ترتبط ارتباطا مباشرا بمرحلة التعرف وتكون كآلاتي:

✓ اختبار معنوية المعلمات المقدرة: يستخدم اختبار Student للتعرف هل أن المعلمات المقدرة

على انحرافها المعياري ليتم مقارنتها مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية α ودرجات حرية

$n-k$ ليتم في الأخير الإبقاء فقط على المعلمات التي تختلف جوهريا عن الصفر.

✓ اختبار الاضطراب الأبيض (Test de bruit blanc):

يجب التأكد من أن البواقي عملية التقدير ε_t تحاكي تشويشا أيضا (الأخطاء مستقلة فيما بينها)

وهذا معناه أنه قد تمت نمذجة جميع المركبات الجوهرية للسلسلة الزمنية، أما إذا حدث العكس فقد

يكون ذلك مؤشرا على أنه لا تزال هناك مركبات تؤثر على استقرارية السلسلة ويمكن نمذجتها،

وذلك بإضافة درجة للنموذج (p, q) ، وبالتالي فإنه في سلسلة الاضطراب الأبيض يكون

معرفة أن سلسلة البواقي تحاكي تشويشا أيضا يجب اختبار الفرضين الآتين:

حيث $p_1=p_2=.....=p_\lambda=0$ هو معامل الارتباط الذاتي من الدرجة λ ، وبالتالي فمن أجل

$$H_0: p_1=p_2=.....=p_\lambda=0$$

يوجد على الأقل p_1 يختلف جوهريا عن الصفر: H_1

ومن أجل اختبار الفرضين يجب حساب إحصائية (Ljung – Box) Q' والمعروفة بالعلاقة الآتية:

$$Q' = n(n+2) \sum_{k=1}^n \frac{\hat{p}_k^2}{n-k}$$

حيث:

\hat{p}_k^2 : قيمة الارتباط الذاتي من الدرجة k

k : معامل التأخر

n : عدد المشاهدات

إن إحصائية Q' تتبع توزيع $(chi - deux)x^2$ بدرجة حرية يساوي h ومستوى معنوية α ، وعليه

يتم تحديد Q'_{tab} يتم مقارنتها بالقيمة Q'_{cal} ، حيث يتم رفض الفرضية القائلة بان سلسلة البواقي

تحاكي تشويشا أيضا إذا كانت Q'_{cal} أكبر من Q'_{tab} .

كما يمكن القيام بتمثيل بيان الارتباط الذاتي للبواقي ، فإذا كان معظمها يقع داخل حدود فترة الثقة

فهذا يعني أن سلسلة البواقي تحاكي تشويشا أيضا.

كما يوجد اختبارات إحصائيات أخرى للحكم على جودة النموذج لما يجب التذكير بأن هذه المرحلة تعتبر جد مهمة ولها علاقة مباشرة بمرحلة التعرف وذلك في أنها تشير إلى ضرورة إضافة أو حذف درجة للنماذج المقدر¹.

¹ د. مكيدش محمد، "التخطيط الإجمالي للطاقة الإنتاجية باستخدام البرمجة الرياضية"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، رسالة ماجستير تخصص إدارة العمليات و الإنتاج 2001، 2005، ص 73، 75.

المبحث الثاني: نموذج ARFIMA

I. التعريف بالنموذج.

التنبؤ باستخدام السلاسل ذات الذاكرة الطويلة (**Processus à mémoire Langue**):

إن نماذج التنبؤ التي تعتمد على السلاسل الزمنية ذات الذاكرة الطويلة تعبر عن تلك النماذج التي يكون فيها أثر الصدمات (*l'effet d'un choc*) لمتغير الظاهرة الاقتصادية دائم و يظهر أثره في المستقبل عند عملية التنبؤ، لذلك فإنه يجب نمذجتها وأخذها بعين الاعتبار عند عملية التنبؤ بالظواهر الاقتصادية، وأول من لاحظ ظاهرة الذاكرة الطويلة للسلاسل الزمنية هو الباحث البريطاني Hurst(1951) وهذا في أعماله في ميدان الري *L'Hydrologie* ، لتستخدم هذه الأبحاث وتطور بعد ذلك في الميدان الاقتصادي بعدما تبين أن الكثير من السلاسل الزمنية للظواهر الاقتصادية لها ذاكرة طويلة ويمكن نمذجتها باستخدام نماذج الذاكرة الطويلة كنماذج ARFIMA ل Grangeret joyeux(1980) وأيضا Hosking(1981) ليتم فيما بعد دراسة نماذج ARFIMA في حالة الموسمية باستخدام نماذج SARFIMA من طرف الباحثين Ray(1993) و Porter- Hudak(1990)، لتمتد الأبحاث إلى نمذجة تباين الخطأ العشوائي للسلاسل الزمنية ذات الذاكرة الطويلة من طرف الباحثين Baillie(1996) و Ding et Granger (1996) ومن أهم تلك نماذج FIGARCH ل Baillie Bollerslev et Mikkelsen(1996) .

II. شكل نموذج ARFIMA: تقوم فكرة هذه النماذج على أن الصدمات الاقتصادية يبقى تأثيرها دائم عبر السلسلة الزمنية لفترة طويلة ويمكن أن يحدث ذلك عن طريق أثر الدورات الاقتصادية، الأزمات الاقتصادية.. وينتج عن ذلك أثر دائم يستمر تأثيره لمدة زمنية طويلة ويؤثر على السلوك الإحصائي للسلسلة الزمنية وهذا من خلال معامل الارتباط الذاتي الذي يبقى في تناقص مستمر ولكن ببطء شديد و لفترة طويلة.

II-1. الشكل الرياضي لنماذج ARFIMA : ويمكن شرح ذلك رياضيا من خلال العلاقات

الرياضية الآتية:

يمكن تعريف أي سلسلة (Processus) رياضيا y_t حقيقية باستخدام علاقة Wald كما يلي:

$$y_t = \sum_{j=0}^{\infty} \psi_j \varepsilon_{t-j}$$

حيث: $\psi_0 = 1$ و $\psi_j \in R$ و ε_t هي عبارة عن سلسلة اضطراب أبيض و مستقرة (processus

de bruit blanc) $\varepsilon_{t-j} \rightarrow B.B(0, \sigma_a^2)$ وتكون السلسلة ε_t مستقرة وذات ذاكرة طويلة

(mémoire Longue) إذا كان :

$$\sum_{j=0}^{\infty} |\psi_j|^2 = \infty$$

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف أي سلسلة مستقرة ومتكاملة y_t بأنها سلسلة $ARFIMA(p, d, q)$ ،

كل سلسلة تكتب من الشكل:

$$\theta(L)(1-L)^d y_t = \alpha(L)\varepsilon_t$$

حيث:

$$\theta(L) = 1 - \theta_1 L - \dots - \theta_p L^p$$

$$\alpha(L) = 1 - \alpha_1 L - \dots - \alpha_q L^q$$

d : عبارة عن عدد حقيقي ($d \in R$).

$\theta(L)$ و $\alpha(L)$: هي عبارة عن كثيرات حدود بالنسبة لمعامل التأخر B بالنسبة لـ $AR(p)$ و $MA(q)$

على الترتيب.

$(1-L)^d$: يسمى بمعامل التأخر للفروق الكسرية (opérateur de différenciation fractionnaire) ويمكن نشره وفق النشر المحدود لثنائي الحدين وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$\begin{aligned} (1-L)^d &= \sum_{j=0}^{\infty} C_j^d (-L)^j \\ &= 1 - dL - \frac{d(1-d)}{2} L^2 - \dots - \frac{d(1-d)\dots(j-d-1)}{j!} L^j - \dots \\ &= \sum \pi_j L^j = \prod_{0 < k \leq j} \left(\frac{k-1-d}{k} \right) \dots \dots \dots (1) \end{aligned}$$

حيث:

La fonction de Γ عبارة عن دالة جاما Γ و $j = 0, 1, \dots$ حيث $\pi_j = \frac{\Gamma(j-d)!}{\Gamma(j+1)\Gamma(-d)}$ (gamma) من الدرجة الثانية:

ملاحظة: تعرف دالة جاما $\Gamma(h)$ بالصيغة الرياضية الآتية:

$$\left\{ \begin{array}{l} \int_0^{\infty} t^{h-1} e^{-t} dt \dots si \dots h > 0 \\ \bullet \Gamma(h) = (h-1)! = \infty \dots si \dots h = 0 \\ \frac{\Gamma(1+h)}{h} \dots si \dots h < 0 \end{array} \right.$$

$\bullet \Gamma(1/2) = \pi^{1/2}$

ومن أجل معرفة خصائص السلسلة ARFIMA سندرس السلسلة من النوع $ARFIMA(0, d, 0)$ والتي تسمى أيضا بالسلسلة $FI(d)$ وفي هذه الحالة يمكن التمييز بين الحالات الآتية:

- إذا كان $d < 0$ فإن السلسلة $FI(d)$ مستقرة وتحمل صيغة نماذج المتوسطات المتحركة حتى الدرجة مالا نهاية من الشكل:

$$y_t = (1-L)^{-d} \varepsilon_t = \sum_{j=0}^{\infty} \psi_j \varepsilon_{t-j} = \psi(L) \varepsilon_t$$

- إذا كان $d > -1/2$ فإن السلسلة $FI(d)$ تحمل صيغة نماذج الانحدار الذاتي حتى الدرجة مالا نهاية من الشكل :

$$\pi_j = \frac{\Gamma(j-d)}{\Gamma(j+1)\Gamma(-d)} \text{ حيث } (1-L)^d y_t = \pi(L)y_t = \sum_{j=0}^{\infty} \pi_j y_{t-j} = \varepsilon_t$$

إن القيم التقريبية للمعاملات ψ_j و π_j $\lim_{j \rightarrow \infty} \psi_j \approx \frac{j^{d-1}}{\Gamma(-d)}$ و $\lim_{j \rightarrow \infty} \pi_j \approx \frac{j^{-d-1}}{\pi(-d)}$ تتناقص ببطء

شديد وبسرعة أقل من نماذج $ARMA$ وهذا يعبر عن سلوك السلسلة ذات الذاكرة الطويلة وهذا فقط

في الحالة التي يكون فيها $d \in]-\frac{1}{2}, \frac{1}{2}[$ et $d \neq 0$ وفي هذا الصدد يميز الباحث

Hoskins(1981) ثلاثة حالات بشأن هذه السلاسل:

- إذا كان $0 < d < \frac{1}{2}$ فإن السلسلة $FI(d)$ (Processus) هي عبارة عن سلسلة ذات ذاكرة طويلة.

- إذا كان $d < 0$ فإن السلسلة $FI(d)$ تسمى بـ $processus$ anti-persistent أي أن معاملات الارتباط الذاتي تتجه إلى الصفر ولكن ليس بسبب الذاكرة الطويلة (أثر الصدمات) وإنما بسبب تناقص التكرارات واقتربها من الصفر.

- إذا كان $-1/2 < d < 0$ فإن السلسلة $FI(d)$ ليست سلسلة ذات ذاكرة طويلة ولكن في نفس الوقت لا تسلك سلوك نماذج $ARMA$.

ملاحظة: مهما يكن فإن السلسلة $ARFIMA$ مستقرة في كل الحالات إذا كان $d < 1/2$

III. اختبارات الذاكرة الطويلة (Tests de mémoire longue): هناك عدة اختبارات

إحصائية يمكن من خلالها الكشف فيما إذا كانت السلسلة الزمنية سلسلة ذات ذاكرة طويلة أم لا ويوجد العديد من الأبحاث في هذا المجال ولكن من أهمها وأكثرها استعمالاً المقدمه الباحث

Andrews-Lo(1991) ، وأيضا ماقدمه الباحث (1991) R/S تحليل باستخدام Hurst.H.E(1951)

باستخدام إحصائية LO.

III-1.الكشف عن الذاكرة الطويلة باستخدام تحليل R/S: قدمت هذه الطريقة لأول مرة من

طرف الباحث Hurst(1951)E.H وهذا في ميدان الري (L'hydrologie) وهذا من أجل دراسة

حركة التدفقات منالمياه لأحد السدود خلال الزمن ، وبعد ذلك اقتبست أعماله من طرف

الاقتصاديين لتستعمل في مجال تحليل السلاسل الزمنية وتعرف الإحصائية R/S أو Q_n كما يلي¹ :

$$R/S = Q_n = \frac{R_n}{S_n} = \frac{\max_{1 \leq k \leq n} \sum_{j=1}^k (y_j - \bar{y}_n) - \min_{1 \leq k \leq n} \sum_{j=1}^k (y_j - \bar{y}_n)}{\left[\frac{1}{n} \sum_{j=1}^n (y_j - \bar{y}_n)^2 \right]^{1/2}}$$

حيث:

k : عدد المجموع الجزئية بين المفردات السلسلة y_t ومتوسطها الحسابي \bar{y}_t

ويمكن الإثبات رياضيا بأن قيمة الإحصاءة R_n/S_n دائما موجبة كما تم البرهان بأن الإحصاءة

R_n/S_n يمكن تقربها بالعلاقة الآتية :

$$R_n/S_n = Q_n = n^H \dots\dots\dots(1)$$

حيث H عبارة عن ثابت يسمى بمعامل Hurst وهو محصور بين $0 < H < 1$ ويمكن حسابه

$$H \cong \frac{\log.Q_n}{\log.n} \text{ كما يلي: (1) العلاقة من العلاقة (1)}$$

¹ Hurst H., "Long term storage capacity of reservoirs", Transaction of the American Society of civil engineers", Vol 116, 1951.

ليتم فيما بعد من طرف الباحثين (Mandelbrot et van Ness, 1968) من تحديد العلاقة بين معامل Hurst و معامل الدرجة التكامل الكسري لنماذج ARFIMA أي المعامل d كما يلي:

$$d = H - \frac{1}{2} \dots \dots \dots (2)$$

ومن خلال العلاقة (2) يمكن تحديد قيمة معلمة التكامل الكسري d (paramètre d'intégration fractionnaire) ومعرفة فيما إذا كانت السلسلة ذات ذاكرة طويلة.

III.2- الكشف عن الذاكرة الطويلة باستخدام إحصائية Lo: لقد أثبت الباحث Andrews-

(1991) Lo بأن تحليل R/S يمكن أن يكون متحيزا ويعطي نتائج مضللة

حول وجود ذاكرة طويلة وهذا في الحالة التي يكون هناك ارتباط ذاتي في المدى القصير بالنسب للسلسلة الزمنية قيد الدراسة، لذلك اقترح الباحث (Andrews Lo, 1991) إحصائية أخرى لـ R/S مصححة ويمكن تعريفها وفق العلاقة الآتية¹:

$$\tilde{Q}_n = \frac{\max_{1 \leq k \leq n} \sum_{j=1}^k (y_j - \bar{y}_n) - \min_{1 \leq k \leq n} \sum_{j=1}^k (y_j - \bar{y}_n)}{\left[\frac{1}{n} \sum_{j=1}^n (y_j - \bar{y}_n)^2 + \frac{2}{n} \sum_{j=1}^q \omega_j(q) \left(\sum_{i=j+1}^n (y_i - \bar{y}_n)(y_{i-j} - \bar{y}_n) \right) \right]^{1/2}}$$

$$\omega_j(q) = 1 - \frac{j}{q+1} \text{ ou } q < n$$

إن الإحصائية \tilde{Q}_n تختلف عن الإحصائية Q_n لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التباينات لقيم المفردات فقط وإنما تأخذ أيضا التباينات المشتركة المرجحة (les auto covariances pondérées)

¹ Lo A W., "Long term memory instockmarket prices", Econometrica, Vol59, p1291-1313, 1991

كدالة تابعة لمعامل التأخر q ، حيث اقترح الباحث Andrews Lo(1991) القاعدة الآتية لاختيار المعامل q :

$$q = \left[\left(\frac{3n}{2} \right)^{1/3} \left(\frac{2\hat{p}}{1-\hat{p}} \right)^{2/3} \right]$$

حيث: \hat{p} : هو عبارة عن المعلمة المقدرة لنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة 1 أي $AR(1)$.

ليتم فيما بعد تحديد قيمة الإحصاءة V_{cat} الحسابية وفق العلاقة الآتية: $V_{cat} = \frac{\tilde{Q}_n}{\sqrt{n}}$

حيث اتضح أن الإحصاءة V_{cat} تتبع توزيع معين يسمى بتوزيع V حيث كثافة احتماله تكتب من

$$F_V(v) = 1 + 2 \sum_{k=1}^{\infty} (1 - 4k^2 v^2) \cdot e^{-2(k \cdot v)^2} : \text{الشكل}$$

والجدول التالي يوضح القيم الحرجة الأكثر استخداما:

الجدول 23: القيم الحرجة لتوزيع V

$P(V < v)$	0.0005	0.025	0.05	0.1	0.2	0.3	0.4	0.5	0.6	0.7
v	0.72	0.861	0.927	1.01	1.09	1.16	1.23	$\sqrt{\pi/2}$	1.25	1.37

المصدر: Lo A W., "Long term memory in stock market prices", Econometrica, Vol59, 1991

ليتم فيما بعد حساب الإحصاءة H بنفس العلاقة السابقة (تحليل R/S) يث أثبت الباحث Lo(1991) مايلي:

$$V = \frac{1}{\sqrt{n}} \tilde{Q}_n \rightarrow \begin{cases} \infty \dots \text{pour } H \in [0.5; 1] \\ 0 \dots \text{pour } H \in [0; 0.5] \end{cases}$$

وعليه فمن أجل اختبار وجود ذاكرة طويلة فإنه يجب اختبار الفرضيتين الآتيتين:

H_0 : يوجد ذاكرة قصيرة في السلسلة الزمنية وهذا يعني أن $H=0.5$ ويتم قبولها عند مستوى

معنوية 5% ، إذا كانت $v \in [0.809; 1.862]$.

H_1 : يوجد ذاكرة طويلة في السلسلة الزمنية إذا تم رفض الفرضية العدمية H_0 .

المبحث الثالث: تقدير نموذج ARFIMA و مدى استخداماته.

I. تقدير نماذج ARFIMA:

هناك العديد من الطرق المقترحة من طرف الباحثين من أجل تقدير نماذج ARFIMA، حيث قسمت هذه الطرق إلى قسمين وهي:

✓ طرق ذات المرحلتين (les méthodes en deux étapes).

✓ طرق الإمكان الأكبر (maximum vraisemblance).

إن الطريقة الأكثر استخداما في تقدير معاملات نماذج ARFIMA، هي طريقة المرحلتين لـ Geweke et porter-Hudak(1983)، (GPH) حيث يتم في:

المرحلة الأولى: تقدير معامل التكامل الكسري d باستخدام طريقة المربعات الصغرى وهذا بعد كتابة النموذج ARFIMA بدلالة الصيغة الرياضية لبيائها الدوري (périodogramme) باستخدام العلاقات المتلثة (la tréonometrie) .

المرحلة الثانية: يتم فيها تقدير معاملات مركبات الذاكرة القصيرة أي معاملات النموذج ARMA(p,q) كما في منهجية بوكس جنكيز.

كما يوجد طرق أخرى جيدة وأكثر تعقيدا لتقدير هذه النماذج حيث يتم اختيار المعلمات التي تقوم بتعظيم دالة الإمكان الأكبر ومن بين هؤلاء الباحثين نذكر Brokwell- Sewell(1992)، Davis(1987)، Chung(1996).

II . التنبؤ باستخدام نموذج ARFIMA: يمكن استخدام نموذج ARFIMA في التنبؤ بالظواهر الاقتصادية والتي يتبين أنها ذات ذاكرة طويلة حيث يمكن استخدام الصيغة الرياضية في التنبؤ:

-ليكن لدينا نموذج ARFIMA (p, d, q) الآتي¹:

$$\theta(L)(1-L)^d y_t = \alpha(L)\varepsilon_t \dots\dots\dots(1)$$

ويمكن كتابة العلاقة (1) كما يلي:

$$(1-\theta_1L-\theta_2L^2-\dots-\theta_pL^p)(1-L)^d y_t = (1-\alpha_1L-\alpha_2L^2-\dots-\alpha_qL^q)\varepsilon_t \dots\dots\dots(2)$$

كما يمكن كتابة العلاقة (2) كما يلي :

$$y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \dots + \theta_p y_{t-p} + \frac{(1-\alpha_1L-\alpha_2L^2-\dots-\alpha_qL^q)\varepsilon_t}{(1-L)^d} \dots\dots\dots(3)$$

وباستخدام النشر المحدود وتوزيع ثنائي الحدين نجد العلاقة الآتية :

$$(1-L)^d = \sum_{k=0}^{\infty} \frac{\Gamma(k-d)}{\Gamma(k+1)\Gamma(-d)} L^k = \left(\sum_{k=0}^{\infty} f(k) \right) L^k \dots\dots\dots(4)$$

وبتعويض العلاقة (3) في العلاقة (4) نجد :

$$y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \dots + \theta_p y_{t-p} + \frac{(1-\alpha_1L-\alpha_2L^2-\dots-\alpha_qL^q)\varepsilon_t}{\left(\sum_{k=0}^{\infty} f(k) \right) L^k} \dots\dots\dots(5)$$

وبنشر العلاقة (5) ومن أجل التنبؤ بالأفق h نجد مايلي :

$$y_{t+h} = \theta_1 y_{t+h-1} + \dots + \theta_p y_{t+h-p} + \frac{\varepsilon_{T+h}^2}{fd(T+h)} - \dots - \frac{\alpha_q \varepsilon_{T+h-q}^2}{fd(T+h-q)} \dots\dots\dots(6)$$

¹Jin Xiu, Yao Jin « Empirical study of ARFIMA model based on fractional differencing » journal of PHYSICA A , 377 p 138-154 ,(2007)

ومن خلال العلاقة (6) يمكن التنبؤ بمستويات الظاهرة الاقتصادية حيث تأخذ هذه التنبؤات أثر الصدمات الاقتصادية التي يكون أثرها دائم وطويل إلى جانب التغيرات العشوائية والتغيرات الموسمية والتغيرات الاتجاهية

III. نموذج FIGARCH : بينت أبحاث حديثة أنه في كثير من الظواهر الاقتصادية يتبع تباين الأخطاء ذاكرة طويلة الأمر الذي قد يحدث ما يسمى بعدم تبات التباين المقدر (Volatilité) ، وهذا ما قد يؤثر على مجالات التنبؤ لقيم الظاهرة الاقتصادية الأمر الذي أدى بالباحثين في مجال القياس الاقتصادي البحث عن طرق إحصائية تقوم بنمذجة التباين في الحالة التي يتبين أنه ذو ذاكرة طويلة وفي سنة 1996 توجت هذه الأبحاث بنموذج FIGARCH والمقترح من طرف Baile, Bollerslev, Mikkelsen(1996) والذي يعتبر كتعميم لنماذج GARCH و IGARCH في الحالة التي يكون فيها معامل التكامل d كسري والشكل الرياضي لنماذج FIGARCH كالآتي:

$$\phi(L).(1-L)^d \varepsilon_t^2 = \alpha_0 + [1 - \beta(L)]u_t \dots\dots\dots(.1)$$

حيث:

$$\phi(L) = \phi_1 L + \phi_2 L^2 + \dots + \phi_q L^q$$

$$\beta(L) = \beta_1 L + \beta_2 L^2 + \dots + \beta_p L^p$$

$$u_t = \varepsilon_t^2 - \sigma_t^2$$

لقد تم تطوير الكثير من الطرق الإحصائية لتقدير معالم نموذج FIGARCH كلها تعتمد على طريقة الإمكان الأكبر . وعليه فإنه يمكن التنبؤ بالتباين لقيم الظاهرة الاقتصادية خلال الأفق h باستخدام العلاقة الآتية:

$$\phi(L).(1-L)^d \varepsilon_{t+h}^2 = \alpha_0 + [1 - \beta(L)]u_{t+h} \dots\dots\dots(.2)$$

المبحث الرابع: تقييم قياسي لسلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار.

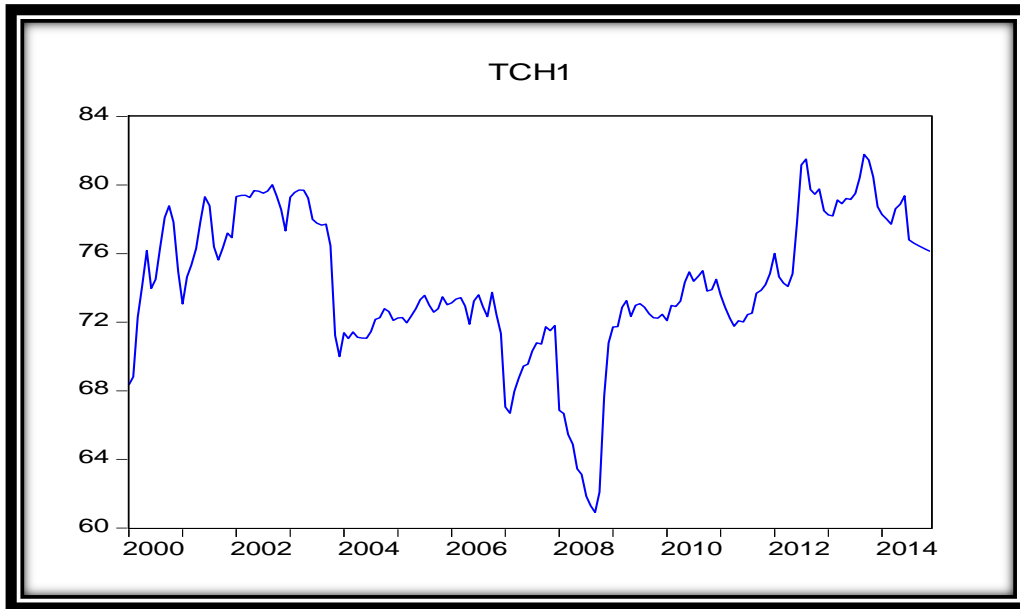
إنطلاقاً من ثقل الدولار في إجمالي الديون الخارجية الجزائرية وفي إجمالي إيرادات التصدير والمدفوعات الخارجية، انصبت دراستنا حول دراسة سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، محولين خلالها التنبؤ ببعض القيم المستقبلية إذ خلالها نستطيع تحديد وضعية الدينار الجزائري بعد فترة الدراسة

النتائج المتحصل عليها:

سوف نستعرض في هذا المبحث أبرز ما توصلنا إليه خلال دراستنا حول علاقة سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار باستخدامين في ذلك نموذجي بوكس جانكيس و ARFIMA إستناداً على معطيات برنامجي Eviews و Ox.

I: التمثيل البياني لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2014).

الشكل 16: الرسم البياني لسلسلة أسعار صرف الدينار مقابل الدولار.



المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتماداً على برنامج Eviews 6

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن قيمة الدينار الجزائري في تذبذب ملحوظ. حيث من (2000-2002) عرفت ارتفاعا في قيمة الدينار الذي صحبه انخفاض في سعر صرفها مقابل الدولار. ولكن سرعان ما تراجع سنة 2004 الى حوالي 70 بعدما كان بحوالي 76 دينارا لكل دولار. وواصل في التذبذب إلى غاية 2008 الأزمة التي أدت إلى دخول الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار، ومنه انخفاض الطلب على مواد الطاقة، مما يؤدي إلى إنخفاض أسعار المحروقات والذي ترتب عنه إنخفاض شديد في إحتياطي الصرف حيث سجل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار أدنى مستوياته .

ليعاود الإرتفاع إلى حوالي 72 الى غاية سنة 2012 ليبلغ ذروته والتي قاربت 78 دينار لكل دولار. وإنطلاقا من 2012 إلى غاية 2014 وحسب معطيات الوزارة المالية سجل زيادة في نسبة الفارق بين العملتين ب حوالي 20% مقارنة بالسنوات السابقة وذلك نتيجة لبداية تراجع أسعار النفط. ولكن تجدر الإشارة إلى أن عملية تخفيض قيمة العملة هي عملية هيكلية تتم لأسباب وأهداف من بينها ضرورة دعم الإقتصاد أو التجارة أو حماية العملة على المدى المتوسط غالبا ، أما إعادة المراجعة أو تقييم العملة ، فإنها دورية ومنتظمة ويمكن أن تتم من السلطات النقدية والبنك المركزي لعوامل تقنية لتصحيح القيمة الاسمية للعملة ولا تحتاج على عكس ذلك تخفيض قيمة العملة إلى إعلام الهيئات الدولية النقدية.

II - إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية لسلسلة أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي:

من أجل اختبار إستقرارية هذه السلسلة الزمنية ، سوف نستعمل اختبار الجذور اللاحدية (ADF).

وذلك باستعمال برنامج EVIEWS

II-1: اختبار الإستقرارية لديكي فولار:

بعد إدخال اللوغاريتم على سلسلة أسعار الصرف، توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ عند المستوى:

الجدول 24: إختبار الإستقرارية لديكي فولار عند المستوى (أنظر الملحق رقم 01)

المتغير	ADF	القيمة الحرجة %1	القيمة الحرجة %5	القيمة الحرجة %10
$\Delta_{USD/DZ}$	-2.139670	-4.013274	-3.436634	-3.142452

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالإعتماد على معطيات برنامج Eviews 6

نلاحظ من خلال الجدول رقم 24 نجد أن قيمة t الإحصائية المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية: أي ($-2.139670 < -4.013274$) وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة . وهذا يدل على أن سلسلة أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار غير مستقرة، وهذا عند جميع مستوى المعنويات (1%، 5%، 10%)

✓ عند الفروق:

الجدول 25 : إختبارالإستقرارية لديكي فولارلسلسلة الفروق.(أنظر الملحق)

المتغير	ADF	القيمة الحرجة %1	القيمة الحرجة %5	القيمة الحرجة %10
$\Delta_{USD/DZ}$	-6.057550	-4.013608	-3.436795	-3.142546

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالإعتماد على معطيات برنامج Eviews 6

ومن خلال الجدول اعلاه نجد أن قيم الإحصاءة أصغر من القيم الجدولية أي

($-6.057550 > -4.0113608$) . وهذا يدل على ان سلسلة الفروق الأولى لأسعار الصرف

مستقرة.

III: تحديد الدرجات q, p للنموذج ARIMA:

للتعرف على درجة النموذج، سوف نستعين ببيان الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي والشكل (17) يوضح ذلك:

الشكل 17: بيان الارتباط الذاتي البسيط والجزئي

D(LTCH1) OF CORRELOGRAM

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.329	0.329	19.078	0.000
		2	0.022	-0.097	19.161	0.000
		3	-0.139	-0.130	22.621	0.000
		4	-0.024	0.079	22.722	0.000
		5	-0.053	-0.086	23.236	0.000
		6	-0.033	-0.013	23.429	0.001
		7	-0.011	0.018	23.450	0.001
		8	-0.040	-0.071	23.748	0.003
		9	-0.126	-0.110	26.660	0.002
		10	-0.237	-0.185	37.123	0.000
		11	-0.093	0.033	38.734	0.000
		12	0.080	0.082	39.936	0.000
		13	0.080	-0.046	41.138	0.000
		14	0.096	0.092	42.881	0.000
		15	0.041	-0.016	43.202	0.000
		16	0.072	0.053	44.204	0.000
		17	-0.032	-0.058	44.399	0.000
		18	0.031	0.053	44.587	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالإعتماد على معطيات برنامج Eviews 6

ومن خلال بيان الارتباط الذاتي البسيط والجزئي، يتضح انهما متناقضان وهذا يعني ان سلسلة البواقي من الشكل ARIMA. وبين المفاضلة بين عدة نماذج، واعتمادا على تدنية المعيار AKAIKE ومعنوية المعاملات، توصلنا إلى قبول النموذج AR(1) و MA(1). لنمذجة السلسلة D(LT1).

IV. خطوات التنبؤ بأسعار صرف الدينار مقابل الدولار بإستعمال برنامج OX

1.IV: إختبار الذاكرة الطويلة GPH:

Test	Log periodogram regression		
d parametre	0.288092	0.0845905	0.0007

من خلال المعطيات أعلاه يتبين أن قيمة معامل التفاضل الكسري d تختلف جوهريا عن الصفر والمحصورة بين $0 < d < 1/2$. والمقدرة ب 0.288092. وبالتالي نستنتج أن سلسلة أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار هي سلسلة ذات ذاكرة طويلة.

2.IV: تقدير النموذج باستخدام طريقة الإمكان الأكبر

بعد عدة تقديرات وحذف المعلومات التي لا تختلف جوهريا عن الصفر، وبالتالي سوف نأخذ فقط النموذج الذي يسمح بتدنية معيار المعلومات ل (Schwarz(1978) ومعيار المعلومات (Akaike(1973). والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 26: نتائج عملية تقدير النموذج ARFIMA(1 ; d ; 1)

	Std. Errors	t-value	Prob.
AR(1)	-0.0755437	0.2919	-0.259
MA(1)	0.201717	0.2793	0.722
Constant	0.00160780	0.006686	0.240

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالإعتماد على معطيات برنامج OX

3.IV: القيم المتنبأ بها:

في هذه الخطوة نستعمل نموذج ARFIMA(1 ; 0.288 ; 1) للتنبؤ بأسعار الصرف. بحيث يتم استخراج القيم المتنبأ بها من الفترة جوان 2014 إلى فيفري 2015. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 27: القيم المتنبأ بها.

الشهر	القيم المتنبأ بها
جويلية	76.798
اوت	76.628
سبتمبر	76.479
أكتوبر	76.344
نوفمبر	76.216
ديسمبر	76.093
جانفي 2015	75.974
فيفري	75.857

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالإعتماد على معطيات برنامج OX

نجد من خلال القيم التي توصلنا إليها أن أسعار الصرف خلال الفترة المتنبأ بها تبقى نوعا ما مستقرة في التذبذب إذ أنها تبقى محصورة ما بين (75 و 77) دينار لكل دولار ولكن تبقى دراسة أسعار الصرف والتنبؤ بها من بين الدراسات الأكثر صعوبة وذلك للتقلب المستمر لها. ولكن ومع التطور الكبير الذي شهدته النماذج القياسية خاصة النماذج المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية ، أصبح من الممكن نمذجة سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري ودراسة تطورها وتحديد أرقام يمكن أن تقترب من الأسعار الحقيقية ، ومن بين هذه الطرق نذكر نماذج الذاكرة الطويلة ARFIMA.



الختاتمة:

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الاقصاديات ، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية ، وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ، مما ينعكس على مستوى التضخم والعمالة. وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

وتعتبر دراسة سلوك سعر الصرف من بين الدراسات الأكثر تعقيدا نظرا للتغيرات التي يشهدها بين كل لحظة وأخرى، ولكن ومع التطور الكبير الذي شهدته النماذج القياسية خاصة تلك المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية، أصبح من الممكن نمذجة أسعار الصرف ودراسة تطورها وكذا تحديد أرقام يمكن أن تقترب من الأسعار الحقيقية. ونحن وخلال دراستنا هذه حاولنا نمذجة سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وذلك بإعتبار هذا الأخير عملة تسعير لأكبر المبادلات التجارية العالمية ، وإستنادا على هيكلية التجارة الخارجية الجزائرية المتشكلة أساسا من المحروقات في مجال التصدير وإعتباره عملة مداخل الجزائر، و أخذنا بالمسلمة البترودولار ، حاولنا دراسة وضعية الدينار خلال الفترة المحددة (2000-2015).

وبعد تحليل مختلف فصول هذه الدراسة وإعتمادا على فرضياتها لتحليل إشكالياتها، وبعد الإجابة على أهم الأسئلة المطروحة، تم إستخلاص النتائج التالية:

. البنك المركزي هو المسؤول عن رفع او خفض قيمة الدينار الجزائري ، وذلك لأسباب

إقتصادية و سياسية.

. الوضع الأمثل الذي يسمح للدينار الجزائري بالحفاظ على إستقراره هو إنخفاض قيمة الأورو وإرتفاع الدولار. إذ ان إرتفاع الدولار أمام اليورو يؤدي إلى زيادة مداخيل الجزائر فالدولار هو عملة مداخيل الجزائر أما الأورو فهو عملة نفقاتها.

. يتجلى أثر الدولار على التجارة الخارجية أساسا في أزمة 1989 ، إذ أن تدهور قيمة الدولار وإنخفاض أسعار البترول كان لهما الأثر السلبي المباشر على الإقتصاد الجزائري بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية، إذ إنخفضت كل من الصادرات و الواردات بشكل كبير.
. رغم الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي العمومي الجزائري ، ورغم وجود القانون المتعلق بالنقد والقرض، إلا أن القطاع المصرفي ظل يعمل بنفس الوتيرة إذ ان حجم الموارد المجمعة غير كاف لتلبية الحاجات وتطوير الأنشطة.

. قوة العملة هي نتيجة لقوة إقتصاد البلد.

. تمكنا من نمذجة أسعار صرف الدينار مقابل الدولار في المدى الطويل.

. النتائج المتحصل عليها من نموذج ARFIMA نتائج عقلانية مقارنة للواقع .

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: -إمكانية تشخيص سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في المدى القصير فقط. هي فرضية خاطئة. إذ تمكنا من تشخيص سلوك سعر صرف الدينار مقابل الدولار في المدى الطويل وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

التوصيات والإقتراحات:

✓ يجب العمل على ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات تفاديا لتقلبات الأسعار بين كل عملة وأخرى.

✓ لو أن الواردات الجزائرية تقوم بالدولار تفاديا للفرق بين الأورو- دولار الناتج عن أسعار الصرف.

✓ يجب إستغلال الصراع القائم بين الأورو والدولار لصالح الجزائر.

✓ يجب إعادة هيكلة القطاع الصناعي الذي يعاني من عدم الإستقرار. إذ ان هذا القطاع ما فتى يتميز بغياب رؤية التنمية الصناعية منسجمة، وتقوم على التشاور مما يسمح لمختلف المتعاملين في القطاع الإنتاجي بتجديد برامج عمل ، وخطط إنعاش لأنشطتهم ، وضبط نقاط ترسيخ الجزائر في مختلف عمليات الاندماج على المستوى العالمي.

✓ في مجال التنظيم النقدي والمالي: تتمثل عملية تطهير وإعادة هيكلة النظام المصرفي ركيزة من ركائز الإنطلاق الإقتصادي، لما ينتظر من مشاركة فعالة في تمويل الإقتصاد. فلا بد من عصرنة القطاع وإفتاحه على المنافسة ومساهمة رؤوس أموال القطاع الخاص الوطنية و الأجنبية.

✓ تظل الإحتياطات من الذهب الأضمن مقارنة بالإحتياطي النقدي الذي يرتبط بتقلبات الصرف.

وأخيرا بعد إنتهائنا من هذا العمل بفضل الله وعونه نتمنى أن نكون قد وفقنا ، وأن يكون مرجعا لكل من يرغب في دراسة مثل هذه المواضيع. إذ أن موضوع سعر الصرف يتطور يوما بعد يوم .

قائمة المراجع:

قائمة الكتب:

1. د. أحمد مندور، "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت 1990.
2. فرانسيس جيروليلام، "الاقتصاد الكلي"، منشورات جامعة الفاريونسبنغازي سنة 1991.
3. عبد الحسين خليل عبد الحسن الغالي، "سعر الصرف و إدارته في ظل الأزمات الاقتصادية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى.
4. عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، أبريل 2003.
5. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الجديد في الاقتصاد القياسي"، الدار الجامعية 2005.
6. روجيه دوهيم، "مدخل إلى الاقتصاد"، ترجمة سموحي، منشورات عويدات، لبنان 1967.
7. مدحت صادق، "النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب، القاهرة 1979.
8. هشام متولي، "الدولار تاريخ النقد الدولي 1945-1977"، دار نشر للدراسات و النشر 1985.

قائمة المذكرات:

1. بربري محمد أمين ، "الختبار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النموالاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-" ، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2010-2011.
2. د.بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف و تحديده-دراسة قياسية للدينار الجزائري-" ، مذكرة دكتوراه جامعة تلمسان 2013-2014.
3. بغداد زيان ، "تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار وأثرهما على التجارة الخارجية الجزائرية" ، مذكرة ماجستير جامعة وهران 2012-2013.
4. بودري شريف، "تقلبات أسعار صرف الدولار واليورو وأثرهما على الاقتصاد الجزائري" ، مذكرة ماجستير جامعة الشلف.
5. قاصدي عبد السلام، "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف-دراسة حالة الجزائر-" ، مذكرة ماجستير جامعة وهران 2012-2013.
6. صحراوي سعيد ، "محددات سعر الصرف -دراسة قياسية لنظرية تعادلالقوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر-" ،شهادة ماجستير جامعة تلمسان 2009-2010.
7. عبد الله ياسين ، "دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر-" ، مذكرة ماجستير جامعة وهران 2013-2014.
8. علة محمد ، سعر الصرف و أثرالدولار على الاقتصاد الجزائري" ، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2002-2003.
9. مكيدش محمد ، "التخطيط الإجمالي للطاقة الإنتاجية باستخدام البرمجة الرياضية" ، كلية العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير جامعة تلمسان 2004-2005.
10. ملول سكيينة ، "دراسة قياسية لأثر تخفيض العملة على ميزان المدفوعات" ، مذكرة ليسانس جامعة تلمسان ملحقه مغنية 2010-2011 .

قائمة الملتقيات و المجلات و المؤتمرات :

1. المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات CNIS .
2. بن بوزيان محمد، "الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر"، دراسة مقارنة مع تونس و المغرب ، ملتقى دولي عن الاقتصاد الجزائري فيالألفية الثالثة ، جامعةسعد دحلب 21-22 ماي 2002.
3. بودري شريف ، لقمان معزوز ، " المنافسة بين الأورو و الدولار في ظل استقرار النظام الدولي"، مجلةالباحث عدد 2011/09.
4. بوعتروس عيد الحق ، "آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية عدد 27 جوان 2007.
5. عية عبد الرحمن ، " دور الدولار الأمريكي في التأثير على الاقتصاد العالمي -حالةالدول العربية النفطية-"، المؤتمر العلمي العاشر ، الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ، 19-20 ديسمبر 2009 بيروت -لبنان.
6. جورج ستافلاس ، "الاستخدام الدولي للعمالات"، مجلة التمويل و التنمية ،العدد02 ،سنة 1998.
7. مداخلة بنونة شعيب، بلعربي عبد القادر، بسوح نظيرة،"ملاقي اليورو ةإنعكاساته على دول العالم الثالث،فرص وتحديات"،أيام 18-20 أبريل 2005 ، الأغواط
8. مجلة الاقتصاد المعاصر ، "مجلة سداسية محكمة تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير"، المركز الجامعي خميس مليانة -الجزائر- ، العدد 3 في أبريل 2008.
9. و صفاف عتيقة ، غاشور هشام ، "الاتحاد الأوروبي و تأثيره الاقتصادي"، الملتقى الدولي حول الأورو واقتصاديات الدول العربية فرص و تحديات ، جامعة الأغواط 18 -20 أبريل 2005.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Abderazak Benhabib ,ziani Tahar ; « Marché de change et Méraligement le cas du dinars Alagérienne »,International research journal of finance and economics ; ISSN 450-28876 issue 49(2020).*
2. *Bour bounnais ,M.Terraza ; « Analyse de series temporelles en économie », édition PUF ,Pris ,1998.*
3. *Bernard.Rapachi ;« Analyse des series chronologique » ,Centre de calcul de grenoble , 1993.*
4. *G.Chevillon ; « Pratique des series temporelles », Université d'oxford ,londresse 2004.*
5. *Habbar Abderazak ; « Le Marché des changes –cas le marché interbonaire de change algérien» , mémoire PGS-Banque , école supérieure de commerce -Alger ,13ème promotion 2002.*
6. *Imane M.C ; « Note de travail sur l' opprtunité de dévaluer le dinar algérien », les cahiers de reform tome 05 , 2ème édition ,Enag 1990.*
7. *Maurice Debeauvais ; « La gestion globale du risque de change nouveaux enjeux et nouveaux risques », édition economica , Paris .*
8. *United Nations CONF2RENCES ON Trade and Developement statics (United),Echange Rates Crossrates, Annual Report 2011.*
9. *International Monetary Fund (IMF), International Financial Statics ,Annual Report 2010.*

قائمة المواقع الإلكترونية :

1. الأورو و الاتحاد الأوروبي، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الموقع الإلكتروني
Flag.3V WWW.Wiki European.
2. بنك الجزائر الموقع الإلكتروني of.algeria.DZWWW.Bank
3. عمر أبو رصاع ، على الموقع الإلكتروني WWW.Borsoat.com
4. حسن العالي، الموقع الإلكتروني: www.alwatan . Com
5. الموقع الإلكتروني: www.alriyadh.com.

قائمة الأشكال:

1. الشكل (01): النظريات المفسرة لسعر الصرف الرسمي.
2. الشكل (02): النظريات المفسرة لسعر الصرف الموازي.
3. الشكل (03): أوقات إفتتاح أسواق الصرف والصرف الأجنبي.
4. الشكل (04): أهم الفاعلين في سوق الصرف.
5. الشكل (05): نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للإحتياطات الدولية من العملة الأجنبية لعامي 1999 و 2009.
6. الشكل (06): متوسط سعر التبادل ما بين الأورو والدولار (1999-2010).
7. الشكل (07): منحنى الصادرات والواردات الجزائرية خلال (1974-1994).
8. الشكل (08): منحنى الصادرات والواردات الجزائرية خلال (1995-1999).
9. الشكل (09): الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2010).
10. الشكل (10): منحنى أهم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2010).
11. الشكل (11): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2010).
12. الشكل (12): الصادرات الجزائرية حسب المناطق الإقتصادية.

. الشكل (13): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية.

. الشكل (14): هيكل المديونية الخارجية حسب العملات لسنة 2003.

. الشكل (15): بيان الإرتباط الذاتي لمعاملات الإرتباط الذاتي البسيط.

. الشكل (16): الرسم البياني لسلسلة أسعار صرف الدينار مقابل
الدولار.

. الشكل (17): بيان الإرتباط الذاتي البسيط والجزئي.

قائمة الجداول:

1. الجدول (01): فتح وإغلاق أسواق صرف العملات.
2. الجدول (02): أسباب إنخفاض الدينار الجزائري.
3. الجدول (03): سعر الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الموازي والرسمي.
4. الجدول (04): الحجم الإقتصادي النسبي للولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وإستخدام العملات فيها.
5. الجدول (05): حصص عملات مختارة في أرقام أعمال الإجمالي العالمي لسوق الصرف الأجنبي.
6. الجدول (06): نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للإحتياطات الدولية من العملات الأجنبية (1999-2010).
7. الجدول (07): رصيد الموازنة الأمريكية السنوي (1999-2010).
8. الجدول (08): سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي (1999-2004).
9. الجدول (09): أسعار صرف كل من الدينار، الأورو والدولار (2002-2004).
10. الجدول (10): أثر إرتفاع الدولار بنسبة 10 % خلال ثلاث سنوات (1999).
11. الجدول (11): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1974-1994).

- . الجدول (12): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1995-1999).
- . الجدول (13): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2010).
- . الجدول (14): التركيبة السلعية لصادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2010).
- . الجدول (15): التركيبة السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة (2000-2010).
- . الجدول (16): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2010).
- . الجدول (17): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2010).
- . الجدول (18): نسب المديونية من العملات خلال الفترة (1994-1996).
- . الجدول (19): نسب المديونية من العملات خلال الفترة (1997-1999).
- . الجدول (20): نسب المديونية من العملات خلال الفترة (2000-2004).
- . الجدول (21): تطور الواردات خلال الفترة (1990-1999).
- . الجدول (22): خصائص دالة الارتباط الذاتية البسيطة والجزئية.
- . الجدول (23): إختبار الإستقرارية لديكي فولار عند المستوى.
- . الجدول (24): إختبار الإستقرارية لديكي فولار لسلسلة الفروق.
- . الجدول (25): نتائج عملية تقدير نموذج $ARFIMA(1; d; 1)$.
- . الجدول (26): القيم المتنبأ بها.

الملاحق

الملحق (01):

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LTCH1

Null Hypothesis: LTCH1 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Fixed)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.139670	0.5196
Test critical values:		
1% level	-4.013274	
5% level	-3.436634	
10% level	-3.142452	

الملحق (02):

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LTCH1)

Null Hypothesis: D(LTCH1) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Fixed)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.057550	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.013608	
5% level	-3.436795	
10% level	-3.142546	

الملحق (03):

TESTS

=====

---- Log Periodogram Regression ----

d parameter : 0.288092 (0.0845905) [0.0007]

No of observations: 173; no of periodogram points: 86

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد نمذجة سلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ، باستعمال معطيات سلسلة زمنية لسعر صرف الدينار مقابل الدولار من 2000/01 إلى غاية 2015/02 . حيث اعتمدنا خلالها على الجانب الوصفي التحليلي لسلسلة سعر الصرف و كذا الجانب القياسي في دراسة العلاقة الاقتصادية و القياسية. معتمدين على منهجية بوكس جنكيز و اختبار الذاكرة الطويلة Arfima ، ليتم التوصل في الأخير على القيم المتنبأ بها لثمانية أشهر.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الدينار ، الدولار ، بوكس جنكيز، Arfima (الذاكرة الطويلة).

Résumé :

Notre recherche détermine le modélisation du comportement de taux de change de dinars algérien vers le dollars sur la période du 01/2000 jusqu'a 02/2015 .

On est basé sur l'étude économétrique et ont a utilisé la méthode de BOX JENKINSE pour tester et anticiper la mémoire long ARFIMA .

Mots Clés: Taux de change, Dinars ,Dollars ,Box Jenkinse ,ARFIMA(Mémoire Long).

Abstract :

Our research determines the modeling of the Algerian dinar exchange rate behavior to the dollar over the periode 01/2000 until 02/2015.

Our research is based on econométrique study and have used the method to test BOX JENKINSE and anticipate the long Memory ARFIMA.

Keywords: Exchange Rate, dinars, dollars, Box Jenkinse, ARFIMA (Long Memory).